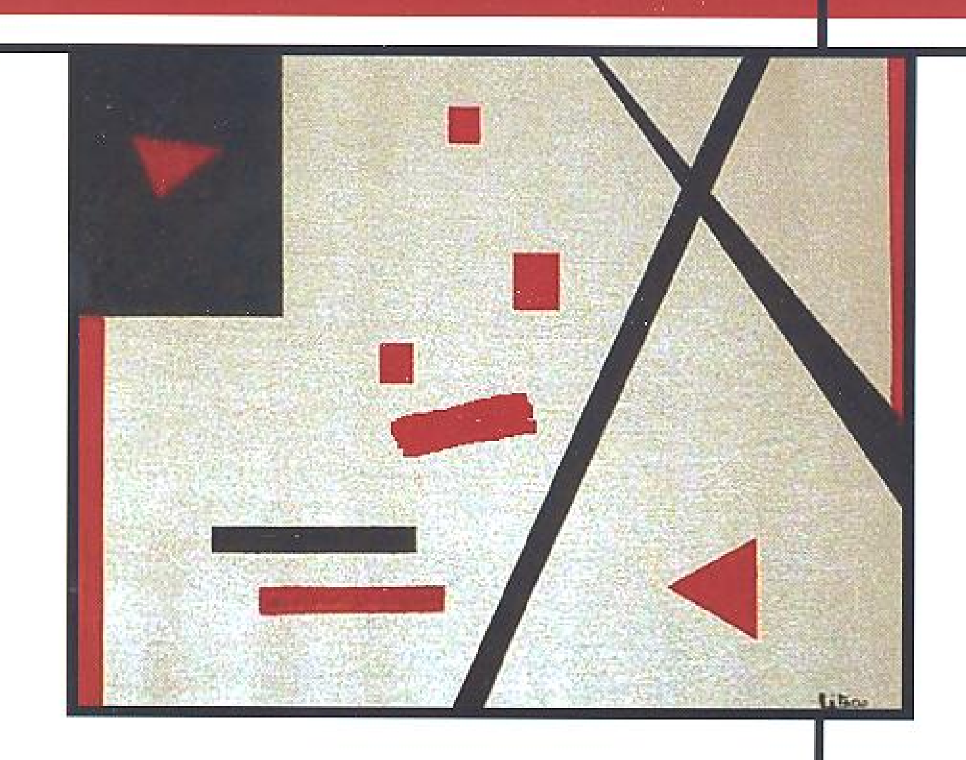
جامعة منوبة
كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة

د. عبد السلام عيساوي

العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة
مقاربة لسانيّة



العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة مقاربة لسانيّة

تونس
2010

د. عبد السلام عيساوي

العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة

مقاربــة لسانيّــة

تقديـم

ما ينزاد في سيرورة البحث اللسانيّ دليل على أنّ ما لم يصلنا أكثر ممّا وصلنا، وما ينقص الصّناعة النحويّة ويستلزم النقصان مراودة الفكرة عن نفسها ومعاودة الافتراضات، فمن البنية الإعرابيّة الدلاليّة فإلى أخرى موغلة في وجوه التجريد. ومن الكلّي العامّ إلى الخصوصيّ المنجز في أشكال طبيعيّة هي نفسها قريبة في التواصل بعيدة في التجريد. هكذا هذا البحث وهكذا تجري في السّمات والمقولات ملامح المعنى والدّلالة. ويتسلّط المتكلّم ربّ الجملة وعاملها ورأسها ومولّدها ومنجزها هو متكلّم بطاقاته التوليديّة غير النهائيّة لمعالم الفائدة ثابت، أصل اشتقاقه متواليات عرفانيّة تتحقّق في صور شكليّة دلاليّة وصوتيّة قصّة العلاقة المميّزة للجنس البشري وعجيبه الجليّ المتّجه نحو الزيادة في النقصان.

فهذا النصّ اللّسانيّ مقاربات معنويّة وافتراضات نقل اللّفظ بالمعنى في الجملة أو الخطاب أو المركّبات حرصا على وسم العمل التواصليّ.

فكلّ ما ورد في هذا الكتاب يذاكر البنية ويسمها وينقلها في عمليّات اقتضت التعليل والاستنباط من جهة اللّغويّ الباحث والاكتساب والإنجاز من جهة المتكلّم. ويتنزّل الوسم النحويّ للعلاقات المعنويّة – مهما كانت النظريّة والمقاربة والمنوال – في برنامج نحويّ يتحيّز في ثابت الأحياز والمواضيع المستعدّة لجري الإضمار والإظهار لمختلف السّمات الإعرابيّة الدلاليّة في تصميم خارجيّ هو في النهاية تصميم داخليّ فرديّ جماعيّ

قصديّ يتوجّه إلى تحقيق لولبيّة هي في العقل كينونة وفي الخارج كينونة. وليس ينبغي أن تخرج هذه العمليّات الوسميّة الموضعيّة عن مبدأ المبادئ أي مقولة الإعراب وأحواله : تتلازم فيه المكوّنات وتسترسل علة توجيه غير متناه إذ تستوعب الحالة الإعرابيّة كلّ ما يتولّد عنها داخليّا وخارجيّا وتوجّه المقاصد التواصليّة في محتلف أشكالها الماديّة وغير الماديّة.

وتنتظم في "الموضع" حيّز السّمات النحويّة وفضاء المعاني سلاسل من العقد والثنائيات الدّالة على تكراريّة تحدث في العلاقات العرفانيّة وفي منجزات الملكة اللّسانيّة. وليس شيء إلاّ وهو إضافة إلى رصيد مخزون يتوضّح أكثر بمثل هذه الخطوات الجادّة خطوة خطوة لمساءلة البنية الإعرابيّة الدلاليّة في محاولات عرضة للزيادة لتكشف عن المنقوش من قصدنا التواصليّ ونقصنا في العلم باللّسان.

د. المنصف عاشور

رئيس قسم العربيّة بكليّة الآداب

والفنون والإنسانيّات بمنوبة

المقدّمة

موضوع الكتاب البحث في العلاقات المعنويّة داخل الأبنية النحويّة. هو بحث في الدلالات المعجميّة لمكوّنات الجملة، حين تنسجُ علاقات في ما بينها في مستوى السطح، خلافا للبحث الدلاليّ المعجميّ الذي يحلّل دلالة المفردة في ذاتها ولذاتها.

ثمّة عدّة مؤشّرات ينظر منها إلى هذه العلاقات، نذكر من أهمّها :

المؤشّر الأوّل : ما يقتضيه الفعل من تناسب ومطابقة، بين اللفظ المقتضى والموضع الإعرابيّ الذي يشغله. فاللّفظ بما له من أساس مقوليّ إعرابيّ معجميّ يردّ إلى إحدى الحالتين : إمّا أن يناسب الموضع إعرابا ودلالة وصيغة. وإمّا أن يخالف موضعه في أساس أو أكثر. فقيمة اللّفظ المعنويّة تكون بحسب الموضع البنيويّ الذي تحتلّه. ولا وجود لدلالة نمطيّة مجرّدة تصلح لهذا الموضع أو ذاك بنفس الكيفيّة.

المؤشّر الثاني : نقل المعنى من أصل إلى فرع على اعتبار أنّه توجد بنية دلاليّة مصدر وأبنية دلاليّة مشتقّة منها متحوّلة عنها وقد طرحت عدّة قضايا في هذا المستوى، اختلف فيها اللسانيّون ومازالوا. أهمّها هل جميع العلاقات المعنويّة التي تظهر في السطح تعود في تأويلها إلى ما هو أصليّ، أم أنّه توجد معان جديدة لا علاقة لها بهذا الأصل؟ ثمّ هل وظيفة النحو في العلاقات المعنويّة السطحية هي نفس الوظيفة المجرّدة التي نجدها في البنية العميقة ؟ ما يشرّع لوجود مثل هذه الأسئلة

وغيرها هو أنّ للدلالة المعجميّة في الفعل نظاما في الاقتضاء وتوزيع الأدوار الدلاليّة على الألفاظ المتعالقة به غير أنّ المتحقّق من العلاقات قد يكون مخالفا لما هو مقتضى ومغايرا لما هو مرتقب والأمثلة على ذلك كثيرة. ففي جملة " اشتعل الرأس شيبا " يقتضي فعل اشتعل موضوعا قابلا للدلالة على حدث الاشتعال، نحو اشتعلت الغابة أو الأوراق... غير أنّ دلالة الفاعل المعجميّة (الرأس) جاءت مخالفة لما هو مرتقب. فقال النّحاة العرب إنّ العلاقات المعنويّة الفرعيّة متحوّلة عن أصل يكون فيها الشيب فاعلا معنويّا وإعرابيّا. وهو قول يشمل العلاقات المجازيّة لأنّ المتأمّل في ما هو أصليّ يدرك أيضا أنّ دلالة الفاعل (شيب الرأس)، لا تلائم الدلالة الحدثيّة في المحمول اشتعل. فالشّيب لا يشتعل على الحقيقة.

كذلك عمليّة المقارنة في حدّ ذاتها بين الأصل والفرع عند النّحاة العرب غير ما هي عليه عند اللسانيّين. اكتفى النّحاة بالقول في جملة " اشتعل شيبُ الرأس " بأنّها أصل وأنّ " اشتعل الرأس شيبا " فرع منقول، وأنّ النقل أدّى إلى الغموض في نسبة الفعل إلى الفاعل لأنّ العلاقات المعنويّة مخالفة للأساس النحويّ. فمعنى الفاعليّة مثلا موزّع بين محلّين فاعليّة لفظيّة في لفظة الرّأس ومعنويّة في الشيب.

الزوج المفهوميّ أصل / فرع مثّل أصلا نظريّا منه نتصوّر أنّ النّحاة العرب يعتبرون أنّ العلاقات المعنويّة في مستوى الفرع تعود بشكل أو بآخر إلى الأصل. وأنّ تأويل الأبنية الدلاليّة السطحيّة مشتقّ من بنية دلاليّة أصليّة.

أمّا اللسانيّون فلهم على الأقل رَأْيَانِ مختلفان. يعتبر شومسكي (خاصّة قبل ظهور منوال النظريّة الموسّعة سنة 1972) أنّ جميع العلاقات المعنويّة في البنية السطحيّة متحوّلة عن البنية العميقة، لأنّ ما يطلبه الفعل من متعلّقات متولّدٌ من جهة الدلالة عمّا هو موجود في البنية العميقة وأنّ

اقتضاء الفعل لما يمثّل نوعا من أنواع العلاقات المعنويّة في البنية السطحيّة شبيه باقتضاء العامل للمعمول في البنية العميقة. وقد بيّن شومسكي خاصّة في كتابه "اللّسانيّات الديكارتية" (1966) (la linguistique cartésienne) أنّ النظام الأصليّ الذي يحتوي الأبنية العميقة يتكوّن من قواعد، منها قواعد النّحو غير الظاهرة لأنّها مجرّدة في أذهاننا، بها نبني التصوّرات.

ولهذا السبب يرجع عمليّات التحويل إلى الأصل ويعتبر أنّ النّحو قادر على استيعاب جميع التحويلات المعنويّة وشكلنتها.

لكنّ بعض اللسانيّين أمثال " كاتز " و" بوسطل " وخاصّة " لاكوف " خالفوا شومسكي واعتبروا أنّ البنية السطحيّة قد تتضمّن علاقات معنويّة ونحويّة لا أصل لها.

بصرف النظر عن موقف النّحاة العرب، وعن الاختلاف بين اللسانيّين نفترض أنّ الإشكالية الكبرى التي تطرح في عمليّة النقل والتوليد المعنويّ، تتمثّل في كيفيّة تصوّر وجود علاقات معنويّة فرعيّة راجعة إلى أصل، والحال أنّ الأساسيْنِ المقوليَيْنِ الإعرابيّ والمعجميّ غير ما هو موجود في الأصل.

فنحن إذن أمام اتّجاهين في التحليل والتعليل :

- الاتّجاه الذي يعيد جميع العلاقات المعنويّة إلى ما هو أصليّ يضعف (في تقديرنا) من دور النّحو في البنية السطحيّة رغم أنّ "شومسكي" يعدّ من دعاة شكلنة المعاني وتجريدها واختزالها بالنحو. فهو يعتبر أنّ البنية العميقة أصل تنتج بواسطة قواعد الإعراب والبنية السطحيّة تنتج خاصّة بواسطة قواعد التحويل، ولا نخال أنّ القواعد الثانية غير خاضعة لسلطة النحو.

- الاتّجاه الذي يرى أنّ ما يظهر من علاقات معنويّة في البنية السطحيّة قد يخالف ما هو أصليّ منها يقوّي سلطة النحو ويجعل تعجيم الأبنية الإعرابيّة مبنيّا على الاحتمال والثراء.

من البيّن أنّ النحاة العرب بَنَوا تأويلاتهم للعلاقات المعنويّة على ما ينشأ في مستوى البنية الدلاليّة الفرعيّة، فمثّلوا بذلك أصحاب الاتّجاه الثاني. والدّليل أنّهم قالوا في جملة "اشتعل الرأس شيبا" أنّ الفاعل المعنويّ (التمييز) غير الفاعل الإعرابيّ (الرأس). فالنّحو اقتضى شيئا مخالفا لما هو موجود في أصل المعنى لمّا كان الفاعلان فاعلا واحدًا. فالمعاني الفرعيّة عندهم لا يمكن أن تحاصر وتصان إلاّ بما هو نحويّ.

عن قطبي العلاقة بين الأبنية الإعرابيّة والمعاني ينشأ ما نسمّيه "صراعا" خفيّا مداره سلطة التوجيه والتحكّم في مكوّنات الجملة، أيّهما يعتمد أكثر من غيره في تفسير العلاقات المعنويّة؟ هل هو نظام اللّغة المحتوي للمعنى أم هو المعنى المحتوَى في امتداده ؟

إنّ البحث في العلاقات المعنويّة منطلقه ومنتهاه تحليل أمثلة فلن نعتمد على مبادئ عامّة في تصوّر حدود هذه العلاقات، ولن ندّعي إمكان بلوغ مستوى تنميطها تصوّريّا وحوسبتها.

إنّ للفعل دورا مركزيّا في تصوّر حدود البنية الدلاليّة للجملة ونوع المكوّنات التي تملأ مواضعها. ينسّق بينها ويرتّبها حسب الأهمّية ويخصّص ما يجب تخصيصه من دلالات حتّى تكون ملائمة لدورها الدّلاليّ. فهو مكوّن يختزل بدلالته الدّلالات السياقيّة المحتملة.

وعلى هذا الأساس جمعنا في هذا العمل بين نوعين من البحوث بحث خصّصناه لمعنى نحوي تراثيّ هو التمييز وبحث لسانيّ خصّصناه لنظريّة الحالة الإعرابيّة.

وهما في نظرنا وجهان لقضيّة واحدة. أسباب الجمع علميّة نوضّحها بما يلي :

- إنّ الدّلالة في الفعل نوعان، دلالة وضعيّة عند النّحاة القدامى ودلالة وضعيّة وعقليّة عند اللّسانيين. ولهذا يسمّون الفعل محمولا والبنية الدلاليّة بنية حمليّة لأنّ دلالة الفعل في تقديرهم تنتمي إلى المعجم الذهنيّ. ولهذا يفصل اللّسانيّون بين الوظائف الدلاليّة والوظائف التركيبيّة للفعل وهو فصل غير واضح كما يجب عند النّحاة العرب.

- إنّ المعاني النحويّة من فاعليّة ومفعوليّة وغيرها عند النّحاة هي عند أصحاب نظريّة الحالة الإعرابيّة أدوار دلاليّة تُمثّل معرفيّا حتّى تتميّز عمّا للألفاظ من خواصّ الدلالة المعجميّة. وسنبيّن كيف مرّت نظريّة الحالة الإعرابيّة بمرحلتين بسبب ما للفعل من قوّة إنشاء المعاني ونشرها : مرحلة التّأسيس لم يهتمّ فيها أصحابها بخواص المكوّن المعجميّ واعتبروا أنّ الحالة الإعرابيّة مقولة مشتقّة من المواضع وهي مرحلة طغى عليها التنظير والتجريد. ومرحلة ثانية اهتمّوا فيها بخواصّ المكوّن المعجميّ وسمّوا الحالة الإعرابيّة بالحالة المعجميّة معتبرين أنّ الدلالة الموجودة في الذهن لغويّة، لها علاقة مباشرة بالدلالة المعجميّة. وهذا من شأنه أن يضمن ثبات الوسم الاصطلاحي للمعنى ويضيّق دائرة التنظير ويدفع التناقض والتكرار الذي وقع فيه أصحاب المرحلة الأولى.

شرعنا في دراسة قضايا معنى التمييز. وهي قضايا معنويّة وإعرابيّة دائرة في مجملها على كيفيّة نقل المعنى بين الأبنية النحويّة وأدركنا أنّ وظيفة التمييز وظيفة "حيزيّة" معقولة تبطن في سلوكها المعنويّ والتركيبيّ أسباب وجودها، لأنّها تفسّر مبهما وتزيل عنه اللّبس والاحتمال. ولمزيد التعمّق في هذه القضايا اخترنا نظرية الحالة الإعرابيّة باعتبارها أهمّ نظريّة لسانيّة في معالجة قضايا المعنى تدرس الأدوار الدلاليّة، ومنها تعنى بتحديد العلاقات المعنويّة وتنظيمها ووسمها معرفيّا.

ومن المفيد أن نشير في هذه المقدّمة إلى أنّ البحث في قضايا المعنى يبقى منفتحا على جميع النظريّات والاتّجاهات اللسانيّة، لأنّ المعنى ليس معطى شكليّا تختصّ به نظريّة دون غيرها. وما اختيارنا لنظريّة الحالة الإعرابيّة إلاّ اختيار منهجيّ مسبوق بمعرفة عامّة تعمّقت في ثنايا البحث وأثبتت نجاعة المسلك الذي توخّيناه.

ولا يفوتنا في نهاية هذه المقدّمة أن نشكر الزملاء الذين أفادونا بملاحظاتهم الثمينة. ونخصّ بالذّكر الأستاذين محمد صلاح الدين الشريف وشكري المبخوت.

الباب الأوّل

القضايا الإعرابيّة والمعنويّة في وظيفة التمييز

الفصل الأوّل : تمييز المفرد في التراث النحويّ :

1- تمهيد :

اتّفق النّحاة العرب على أنّ الوظيفة الأساسيّة للتمييز رفع الإبهام وإزالة اللبس وأنّ إبهام الذات نوعان : إبهام صادر عن ذات مذكورة فسموا ما يرفعه تمييز المفرد. وإبهام صادر عن ذات مقدّرة. وسموا ما يرفعه تمييز النسبة. ذكروا الذات احترازا عن الحال لأنّها ترفع الإبهام عن هيئة الذات[1].

لفهم مختلف القضايا الدلاليّة التي يطرحها التمييز – وهي الأهمّ في نظرنا- لابدّ من البحث في علل نشأة الإبهام وأنواعه ومواطنه وكيفية إزالته.

فهذه الوظيفة تضم عدّة قضايا دقيقة تتّسع وتضيق في نظر الباحث حسب زوايا النظر لما لها من ثراء معرفيّ.

ومن أوكد هذه القضايا الإبهام وعلاقاته بالإحالة المرجعيّة. نهتمّ في الفصل الأوّل من العمل بالنوع الأوّل من الإبهام ونصوغ اهتمامنا في شكل مجموعة من الأسئلة...

فقد اعتبر النحّاة أنّ إبهام المفرد صادر عن ذات مذكورة غير أنّ المتمعّن في جملة التحليلات المبيّنة لكيفية إزالته يلاحظ أمورًا عدّة منها:

أنّ تركّب الذات الدّالة مع غيرها من الذوات على نحو مخصوص هو الذي يجعلها مبهمة. فالإبهام ليس معطى وحتمية ملتصقة باللفظ يتبعه أينما حلّ وإنّما هو إبهام صادر عن ذات وأسباب أخرى. وهنا يمكن التوسّع وطرح سؤال عن علاقة الدال بنوع الإحالة مباشرة أم غير مباشرة والمرجع وعلاقة المرجع بالاستعمال. هل للفظ إحالة مطلقة على مرجع

---

1) أنظر مثلا شرح الكافية (ج2/ص64).

ما؟ أم أنّ الاستعمال هو الذي يجعل اللفظ محيلا أحيانا وغير محيل أحيانا أخرى ؟

ثمّ إذا كان اللفظ مبهما أو ذا إحالة ضعيفة في بنية دلاليّة ومحيلا في بنية دلاليّة ثانية، فالمفروض أنّه يوجد فرق بين البنيتين الدلاليّتين :

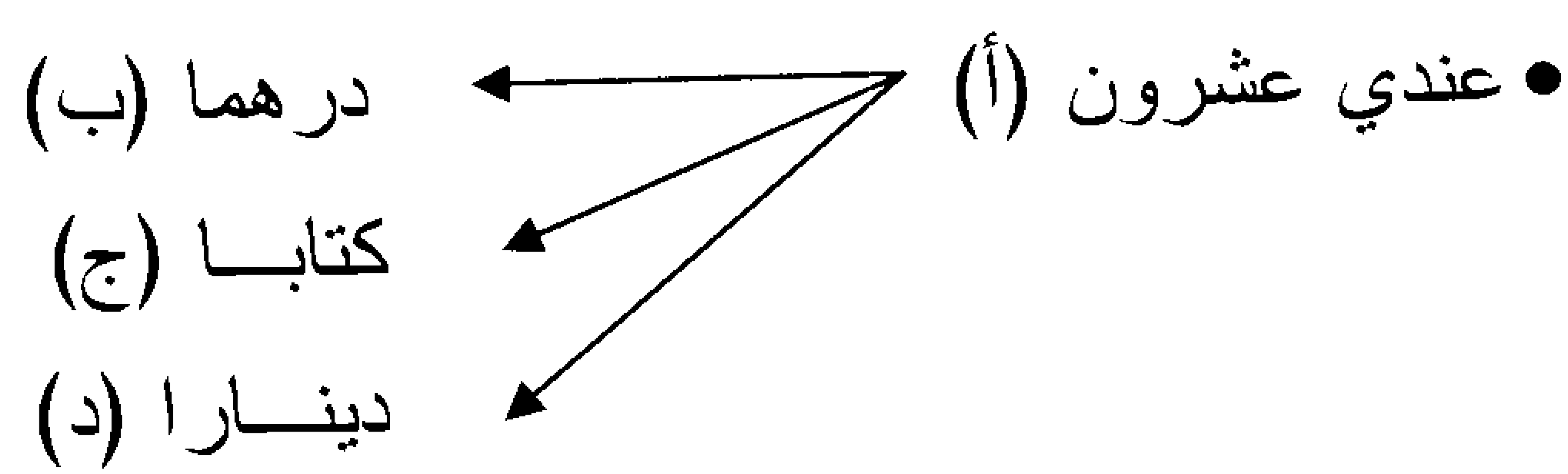
اللفظ (أ) محيل : في بنية دلاليّة (1) [(أ)] لها نظام خاصّ من العلاقات.

غير محيل : في بنية دلاليّة (2) [(ب)] لها أيضا نظام خاصّ من العلاقات.

أي إنّ كلّ بنية دلاليّة يُفسّر نظام العلاقات فيها حسب درجة الإحالة في مكوّناتها.

ومن القضايا التي تطرح في مسألة رفع الإبهام النظر كيفيّة الانتقال من الغموض إلى البيان، ومن الاجمال إلى التفصيل ومن الإمكان إلى الإثبات. وقد أثار هذا الانتقال اهتمامنا للنظر في خواصّ الذوات المبهمة والذّوات المفسّرة وفي الحركة الذهنّية من المميّز (أ) إلى التمييز (ب).

نعتقد أنّ كلّ تحليل يطرح بالضرورة لا محدوديّة الشيء المحلّل. ومن أهمّ مظاهر اللامحدوديّة فيه هو الإمكان. ففي جملة " عندي عشرون درهما". لفظة "عشرين" هي المميّز المبهم (أ) و"درهما" هي التمييز المفسّر (ب) ويمكن أن يكون (ج) أو (د) إلخ أيْ :



يعني هذا أنّ دلالة (أ) ليست في ذاتها وإنّما هي كما يقول النّحاة في (ب) أو (ج) أو (د). وأن دلالة (أ) في (ب) مختلفة عن دلالة (أ) في (ج)

ومختلفة عن دلالة (أ) في (د). ويجعل أيضا - وهذا مهمّ - أنّ دلالة (أ) في (ب) واضحة وذات معنى، إذا تصوّرنا أنّ (ب) مختلفة عن (ج) وعن (د) وأنّ (أ) مختلفة عن (ب)[1].

عن هذا الاعتقاد ينجرّ اعتقاد ثان لدينا وهو في حاجة إلى البرهنة يتمثّل في التصوّر التالي : هو أنّ (أ) مبهمة لوجود (ب) المفسّرة وأنّ رفع الإبهام يقتضي أن تكون (ب) مختلفة عن (أ) وإلا انعدم التفسير. قد يبدو الأمر بديهيّا لكنّه ليس على النّحو الذي نتصوّره، لأنّ التمييز كما يقول النّحاة مفسّر وهو خاصّة قرينة وحجّة لفظيّة صريحة على وجود الإبهام. ولهذا يشترط فيه جملة من الخصائص اللفظيّة والإعرابيّة والدليل على ما نقول، هو أنّ التمييز يشترك مع بعض الوظائف (مثل الحال والصفة وعطف البيان والمضاف إليه) في رفع الإبهام. غير أنّ حذف التمييز يجعل الجملة غير تامّة خاصّة من الناحية الدلاليّة. في حين أنّ حذف الوظائف المذكورة قد لا يؤثّر تأثيرا واضحا على البنية الدلاليّة للجملة فتقبل كما هي.

فرفع الإبهام بالتمييز له مقتضيات دلاليّة ولفظيّة في المفسَّر والمفسِّر لا نجدها في بنية دلاليّة تفسيريّة أخرى.

هذه بعض القضايا التي تهمّ الوظيفة الدلاليّة في التمييز والخصائص التركيبيّة والدلاليّة في البنية التي تحتضنه، وفي خواصّ اللفظ المبهم والمبين. سنحاول النّظر فيها اعتمادًا على ما أثاره النّحاة وما قدّموه من آراء. ولو أنّ جميع ما قيل لم يكن متجانسا، حتى فيما يمكن أن نعتبره أساسيّا في هذه الوظيفة، لسبب بسيط نذكره بهذه الصيغة في هذا المستوى. وهو أنّ أفضل ما في التمييز قضاياه الدلاليّة. واهتمام النّحاة بهذا الضرب من القضايا نادر وغير معلن في الآن ذاته لاسيّما لدى النحاة

---

1) تكون (أ) ≠ عن (ب) حتى إذا كانت (ب) تحيل على متعدد متماثل وهذا مقياس هامّ جدّا للتفريق بين المعنى والإحالة.

الأوائل أمثال سيبويه والمبرّد وابن السراج. ممّا يجعل الدارس ينقّب عن كلّ إشارة يمكن أن توسّع وتثري دائرة اهتمامه في أبواب مختلفة ممّا دوّنوه.

1.1. الوظائف الدلاليّة لتمييز المفرد :

1.1.1- في حاجة الإبهام إلى دليل :

لم يذكر سيبويه فيما عالجه من قضايا لها علاقة بوظيفة التمييز- وهي عديدة - مصطلح التمييز. ولم يهتمّ بما يثيره من مسائل معنويّة باستثناء مناسبة واحدة ذكر فيها مصطلح البيان ضمن "باب ما شُبّه من الأماكن المختصّة بالمكان غير المختصّ شبّهت به إن كان تقع على الأماكن" (ج1/ص412)، ففي سياق تعليل نصب التمييز أشار إلى أنّه يأتي ليبيّن فيعمل النصب فيه ما كان مبهما، باعتبار أنّه غايته. يقول : "وأمّا قولهم داري خلف دارك فرسخا فانتصب لأنّ خلف خبر للدار وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى، فلمّا قال داري خلف دارك أبهم فلم يدر ما قدر ذاك فقال فرسخا وذراعا وميلا أراد أن يبيّن فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب كما عمل له عشرون درهما في الدرهم". (ج1/ص413).

للتمييز إذن وظيفة بيان مقدار الخلف وهو مقدار مبهم. وسيبويه يقصر ورود التمييز على هذه الوظيفة. والدليل أنّ الإسناد استغنى إعرابيا وتركيبيّا "داري خلف دارك". ولم يستغن من الناحية الدلاليّة. فكانت الحاجة إلى مبّين يوضّح ما أبهم في لفظة الخلف قياسا على إبهام "عشرون" حين نقول "عندي عشرون".

إنّ إبهام خلف وغياب وضوح دلالته سبب في مجيء التمييز "فرسخا" اسما نكرة مفردًا. على أنّ هذا الإبهام ليس معطى ثابتا فيه، ورفعه يكون بالتمييز فقط.

والدليل أنّ سيبويه يجيز أن يكون المبيّن متعّينا بمقولة العدد (التثنية) فيتحوّل ما كان وظيفته التمييز إلى وظيفة الإخبار حين نقول "داري خلف دارك فرسخان". تضعف دلالة الخلف بزوال إبهامها وعليه تضعف الحاجة إلى مفسّر لأنّ مقدار الفرسخين يحدّد جهة الخلف ويعبّر عن نسبة مكانية معلومة في المقدّر، إذْ أن خلف اسم يسمح بما له من دلالة معجميّة بتقدير حرف الجرّ من، لإبراز كون المقدّر الممسوح جزءا منه. يقول سيبويه عن تحوّل وظيفة رفع الإبهام من فرسخ إلى فرسخين بسبب ظهور التثنيه في هذا المقدار "وإن شئت قلت داري خلف دارك فرسخان تلغى خلف كما تلغى فيها إذا قلت فيها زيد قائم" (ج1/ص444). بصرف النظر عن المقصود بالإلغاء يهمّنا في قوله أمور منها : أنّ رفع الإبهام لا يكون إلا بعناصر لها بعض الخواص اللفظيّة والبنيويّة منها التنكير والإفراد. وأنّ الإبهام الذي يضعف ويقوى بما للفظ من علاقات إبهام ذاتي وليس كيانيًّا. إذا اعتبرنا "الخلف" اسما فإنّنا نرفع الفرسخين، وإذا اعتبرناه ظرفا فإنّنا ننصب الفرسخين فالعرب تنصب وترفع حسب ما تقدّر.

فعند سيبويه " داري خلف دارك فرسخان" هي بمعنى " داري من خلف دارك فرسخان" فتقدير من يجعل الخلف متمحّضا لمقولة الاسمية فيزول عنها جزء من إبهامها إضافة إلى كون المقدّر (فرسخان) صار معلوما. فهذه مجموعة من العوامل تجعل حذف أو إلغاء لفظة خلف ممكنا وتعويضه بالمقدّر. يقول سيبويه : " وزعم يونس أنّ أبا عمرو كان يقول داري من خلف دارك فرسخان. فشبهه بقولك دارُك منّي فرسخان لأنّ خلف هاهنا اسم وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم وهذا مذهب قويّ." (ج1/ص417).

وممّا له علاقة بقضايا الإبهام ورفعه حديث سيبويه عن ضرورة أن يكون اللفظان المبهم والمبيّن مختلفين من حيث الدلالة المعجميّة. فخصّص

أبوابا لهذا الغرض نذكر منها أساسا : " باب ما ينتصب لأنّه قبيح أن يكون صفة" (ج1/ص117) و " باب ما ينتصب لأنّه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو" (ج1/ص118). وبيّن سيبويه في جميع الأبواب أنّ الاختلاف الدلاليّ يمنع أن يكون الثاني صفة للأوّل ويوجب ضمنا القول بأنّ الإبهام في اللفظ ورغم كونه ذاتيّا فإنّه يحتاج إلى برهان لإثبات وجوده. وهذا طبيعي في تقديرنا لأنّ الذهن يحتاج لمعرفة إبهام مفردة إلى توسّط ما يفسّره. والمفسّر يكون مختلفا عن المفسّر. وإلاّ انعدم التفسير. يقول سيبويه : " واعلم أنّ جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنّه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو" (ج2/ص118).

ومن دلالات رفع الإبهام التفسير والاختصاص " إذا قلت لي مثله فقد أبهمت كما أنّك إذا قلت لي عشرون. فقد أبهمت الأنواع. فإذا قلت درهما فقد اختصصت نوعا به يعرف من أيّ نوع ذلك العدد. فكذلك مثله. هو مبهم يقع على أنواع : على الشجاعة والفروسية والعبيد فإذا قال عبدًا فقد بيّن من أيّ نوع المثل" (ج2/ص173). في جملة "لي مثله عبدًا" العبد في تقدير سيبويه له دلالة المقدّر. جاء ليرفع الإبهام عن المماثلة. وسنلاحظ لاحقا أنّ المماثلة مقياس شبيه بالمقادير، وأنّ رفع إبهامها بما يشبه المقدّرات ليس ثابتا في جميع الأمثلة. إذْ هو مختلف باختلاف الألفاظ التي يراد بها رفع الابهام.

المهمّ في كلام سيبويه أنّ عدم ذكر التمييز يجعل متقبّل الخطاب متردّدا في تصوّر جهة المماثلة لما في اللفظ المبهم من غموض. فيأتي التمييز ليزيل هذا التردّد ويرفع الظن فتقع المماثلة على نوع مخصوص دون سائر الأنواع الأخرى الممكنة.

إنّ الانتقال من الإبهام إلى البيان حيث تتحدّد جهة المماثلة هو ضرب من ضروب الانتقال من التجريد إلى الماديّ ومن المحتمل المتعدّد

إلى الممكن المفرد. وكأنّ الماديّ جزء من المجرّد والممكن الخاصّ جزء من المحتمل العامّ. فإبهام المماثلة حسب ما ذكر ليس متأتّيا من عدم فهم متقبّل الخطاب لمضمون الخطاب بقدر ما هو متأتّ من غموض في مضمون الخطاب، وتحديدا في لفظ من ألفاظه، لأنّ البنية الدلاليّة في الجملة مستويات. والانتقال من مستوى إلى آخر هو بمثابة التحوّل من درجة دلاليّة إلى أخرى. وكلّ تحوّل هو قطع وبناء. ففي جملة "عندي عشرون درهما" الوقوف عند حدود لفظة "عشرون" يولّد الإبهام. وزيادة المفسّر درهما هو قطع مع الإبهام وبناء الوضوح.

والمهّم أيضا في ما ذكره سيبويه عن التردّد في معرفة جهة المماثلة، أنّ الإبهام في لفظة مثل "ليس" في إحالته على متعدّد لأنّ الإحالة منعدمة وإنّما لاقتضائه متعدّدا. وبين الإحالة والاقتضاء فرق دقيق يفسّر إلى حدّ كبير ما سمّي بالإبهام الذاتيّ في تمييز المفرد.

2.1.1– انعدام الإحالة في المميّز المفرد :

قال ابن السّراج إنّ تمييز المفرد وظيفته تفسير إبهام ما يحتمل أن يكون أنواعا من المقدّرات. وهي عنده الممسوح والمكيل والموزون والمعدود.[1] وبعده ذكر الاستراباذي أنّ المقّدرات نوعان : المقاييس المشهورة وهي نفسها التي ذكرها ابن السّراج. والمقاييس غير المشهورة " نحو قولك ملء الأرض ذهبا وعندي مثلُ زيد رجلا" (ج56/1). بدا مفهوم المقاييس عامّا في حاجة إلى مزيد ضبط وتدقيق.

ولتمييز المفرد عند ابن السّراج وظيفة دلاليّة أساسيّة تنحصر في تعيين نوع المقدّر إذ المقدار يكون في أوّل أمره مبهما لا معنى له في ذاته يقول : " ألا ترى أنّك إذا قلت عندي منّا ورطل وأنت تريد مقدار منّا

---

1) خصّص بابا مستقلا للمعدود (ج1/ص315) ولم يذكره صراحة ضمن أنواع المقدرات كغيره من النحاة أمثال ابن يعيش والاستراباذي.

ومقدار رطل لا الرطل والمنّا اللذين يوزن بهما جاز أن يكون ذلك المقدار من كلّ شيء يوزن من الذّهب والفضّة والسّمن والزيت وجميع الموزونات" (ج1/ص307).

نفس الرأي عبّر عنه الاستراباذي حين قال إنّ المراد بالمقادير دلالة المقدّرات ["هذه المقادير إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدّرات لا المقادير"] (ج2/ص57). فجملة من قبيل" عندي عشرون درهما" للفظة "عشرون" دلالتان : دلالة العدد مجرّدة من أيّ إضافة وهي المقدار. ودلالة العدد مضافة إلى المقدّر ومتعيّنة به وهي المرادة في الجملة. فلا دلالة للعدد في ذاته. وإنّما دلالته ممّا يعدّ :

للعدد المقدار دلالتان ← دلالة العدد في ذاتـــه ← (−) الإحالة
↙ دلالة العدد في المعدود ← (+) الإحالة

إنّ الاكتفاء بالمقدار يولّد الشياع والعموم لما له من سمات دلاليّة معجميّة غامضة. فقول ابن السراج عندي كذا، وأنت تريد كذا دليل على أنّ المميّز المبهم إبهاما ذاتيّا لا يوفّر معرفة تامّة، وأنّ الحاجة إلى ما يرفع الإبهام، أفادت أنّ دلالة المقدار تدرك في المقدّر. فلفظة منّا أو رطل منعدمة الإحالة المرجعيّة تحتاج إلى دلالة أخرى تقوّي إحالتها وتسند إليها معنى صريحا[1].

إنّ التمييز "درهما" وكما ذكر النّحاة يزيل الإبهام الذاتي في "عشرون". لكنّه أيضا وقبل التركّب اللفظيّ هو من العناصر التي تجعل المميّز مبهما. والإبهام "الماقبليّ" نفسّره خاصّة بالتعدّد الإحاليّ الممكن.

---

1) Le logicien allemand Gohlob Frege (1848/1925) parle de "mode de donation" c'est-à-dire le sens présente le référent (voir Baylon 2000/30).

(عوض أن نتوسّل بالمرجع لفهم المعنى نتوسّل بالمعنى لإدراك المرجع لأنّ غياب الإحالة لا يفيد غياب المعنى).

فكون اللفظ محيلا على متعدّد يضعف إحالته. وهو ما عبّر عنه ابن السّراج بقوله " جاز أن يكون ذلك المقدار من كلّ شيء". ولهذا نقول إنّ بين الإبهام والاحتمال مسافة دلاليّة بيّنها ابن السراج بقوله : "وأنت تريد". وفي تقديرنا الذي يجعل اللفظ غير محيل أو ضعيف الإحالة الاستعمالُ لاَ مَا في اللفظ من دلالة معجميّة ذاتيّة. إذْ لو سمّينا شيئا باسم "عشرون" ولم نقصد به العدد وقلنا "عندي عشرون" لكان محيلا وزال إبهامه. فكان على النّحاة أن يقيّدوا أكثر المقصود بإبهام الذات المذكورة.

3.1.1- رفع الإبهام درجات :

ذكرنا في ما تقدّم أنّ تمييز المقادير نوعان قياسي وغير قياسي وأنّ النوع الثاني مشبّه بالأوّل عند النّحاة.

غير أنّ ما لاحظناه من خلال بعض الأمثلة التي ذكرها ابن السراج - ومقارنة بما ذكره سيبويه- أنّ التمييز في النوع الثاني قد لا يرفع الإبهام الكلّي عمّا يشبه المقدار بسبب اختلاف نوع المماثلة، والتي نعبّر عنها بدلالات معجميّة متنوّعة. فبعض الألفاظ تكون صريحة في تحديد نوع المماثلة فتزيل إبهام المقدار. والبعض الآخر يحتاج إلى ما يرفع إبهامه. وكأنّ ما يرفع الإبهام قد يدخلنا بدوره في إبهام من نوع آخر مغاير للإبهام الأوّل.

ذكر ابن السّراج جملة " لي مثلهُ رجلا " قد نتوهّم في هذا المثال أنّ التمييز أزال إبهام المماثلة إلاّ أنّ الوقوف عند ما تحيل عليه دلالة اسم الجنس رجل لا ترفع الإبهام عمّا به يماثلُ المثلُ. فيبقى الاحتمال قائما يقول : " فأمّا قولهم لي مثله رجلا فمشبه بالمقدّرات لأنّ المثل مقدار ذلك رجلا وهم يريدون في شجاعته وغنائه أو غير ذلك" (الأصول في النّحو ج1/ص307). إنّ التمييز ومثلما هو واضح من كلامه لم يعيّن جهة المماثلة. والدليل قوله " وهم يريدون في شجاعته وغنائه أو غير ذلك".

فالشجاعة والغنى والفروسيّة وما إلى ذلك من صفات تلحق الرجل متعدّدة. وبالتالي تحتاج إلى ما يعّينها. ومنها نحدّد بالضبط نوع المماثلة. لاسيّما أنّ هذه الصّفات غير مرهونة بالرّجل. حجّتنا هنا نستمدها ممّا هو إعرابيّ ودلاليّ في آن واحد. أشار إليها سيبويه في سياقات أخرى تتَمثّل في أنّ نصب التمييز يكون عن اختلافه الدلاليّ عن المميّز. فلا يكونان بمعنى واحد. ولا يجري الواحد منهما مجرى الآخر. أي أنّ درجة الشبه تحتاج بدورها إلى ما يوضّحها. لكنّ ابن السّراج يذهب مذهبا مغايرا ويرى أن التمييز يمكن أن يجري مجرى الصفة للمميّز الموصوف بتقدير أنّ الموصوف تأخّر عن صفته يقول : " وجائز الرفع لي مثلُه رجلٌ تريد رجلا مثله" (ج1/ص308). إذن لنا رأيان مختلفان : الرّأي الأوّل لسيبويه يجعل فيه من الاختلاف الدلاليّ بين المميّز والتمييز علّة نصب الثاني. وهو رأي نستنتج منه ضمنيا أنّ درجة المشابهة ضعيفة تحتاج إلى ما يفسّرها. والرّأي الثاني لابن السراج يجعل فيه علاقة المثل بالرجل شبيهة بعلاقة الموصوف بصفته. فيزول ضمنا وإلى حدّ الاختلاف الدلاليّ. وتصبح المماثلة مقياسا شبيها بمقياس المقادير.

أمّا في تقديرنا - وإن كنّا نرجّح ما ذهب إليه سيبويه - تكون المماثلة واضحة إذا كان ما يقدّر واضحا وتكون غير واضحة ومعلومة الحدود إذا كان ما يقدّر غير واضح.

في نفس السّياق يبّين ابن يعيش الفرق بين تمييز المقادير وتمييز ما يقاس على المقادير بقوله : " المقدار هو المقابل للشيء يعْدِلُهُ من غير زيادة ولا نقصان" (شرح المفصّل ج 2/ص73). فإذا قلنا مثلاً "عندي عشرون درهما" لابدّ أن يكون ما يقدّر من الدراهم مساويا لمقدار العشرين. لا يزيد عنه، ولا ينقص. أمّا إذا قلنا "لي مثلهُ رجلاً" فإنّ قياس المماثلة باعتباره شبيها بالمقدار لا يساوي المقدّر الرجل. ممّا يجعل

المماثلة شبيهة بمقياس المقدار على سبيل التقريب لا الدقّة والمساواة. يقول " إنّ المقادير الأربعة المذكورة محقّقة محدودة والمقياس مقدار على سبيل التقريب لا التحديد" (ج73/2).

وسمّى الاستراباذي قياس المماثلة مقياسا غير مشهور. ووسّع دائرته ليشمل قياس الغيرية والاستثناء ... وهو في اعتقادنا قياس سالب من المفروض أن يقوّي درجة إبهام المميّز لا أن يرفع عنه إبهامه. يقول : "والمقادير إمّا مقاييس مشهورة ليعرَف به قدر الأشياء كالأعداد... أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى : "ملء الأرض ذهبا" وقولك عندي مثل زيد رجلا وأمّا غيرك إنسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدّية" (ج2/ص56).

إضافة إلى كون الغيرية قياسا غير مشهور، فهي تمثّل قياسا محمولا على قياس آخر ممّا يوحي بأنّ درجة الإبهام في ذات المميّز كبيرة، وأنّ إمكان رفعه ضعيف. صحيح أنّ الغيريّة ضدّ المماثلة - والشيء بضدّه يعرف كما يقال - لكن هذا الضرب من القياس قد ينزل بالإحالة المرجعيّة إلى أضعف مستوياتها في اللفظ المميّز.

4.1.1- تمييز المفرد في غير المقدار وفيما يقاس عليه :

قد يَرِدُ ما يؤوّل على أنّه تمييز المفرد بعد ماهو ليس مقدارا أو قياسا في أمثلة من قبيل : "ويحَهُ رجلا" و"حسبك به ناصرًا" " ولله دّره فارسا" الويحُ مصدر ليس له فعل ومعناه الترحّم وكذلك درّه معناه المدح.

فهذه المصادر مبهمة في ذاتها لا يعلم من أيّ جهة فيها الترحّم والمدح. ودور التمييز بيان موضع الإبهام فيها ممّا يجعله كأنّه هو المقصود بالمدح والترحّم يقول ابن يعيش : " فهذه الأشياء مبهمة لأنّه لا يعلم المدح من أيّ جهة فالنكرة منصوبة على التمييز وهي الممدوحة في المعنى" (ج2/ص73). من أهمّ الخاصيّات التركيبيّة في هذا النوع من

التمييز أنّه يكون مفردًا لا يتصوّر فيه الجمع فتدخل "مِنْ" عليه ويبقى مفردًا. فنقول " لله درّه من فارسٍ " خلافا لسائر التمييزات الأخرى التي تجمع مع دخول من نحو "عندي عشرون من الدراهم" وما دخول منْ في تقدير ابن يعيش إلاّ لتخليصه لوظيفة التّمييز، ودرء الشبه بينه وبين الحال. يقول " فأتوا بمن لتخليصه للتمييز" (ج2/ص73).

وللاسترابادي رأي مخالف في تحديد نوع التمييز وفي أسباب تقدير "منْ"، فهو يرى أنّ التمييز في جملة " لله دّره فارسا " تمييز مفرد ونسبة في الآن نفسه :

- تمييز مفرد إذا كان الضمير المضاف إليه منكورًا غير معروف المقصود به. فلا يعود على سابق متعيّن. فيبقى المصدر المضاف مبهما إبهاما ذاتيّا في حاجة إلى ما يميّزه.

- وتمييز نسبة إذا كان الضمير عائدا على معروف سبق ذكره. والمقصود بالنسبة ما يحصل من علاقة بين المضاف والمضاف إليه، وهي تحتاج بدورها إلى ما يفسّرها. ففي جملة "ولقيت زيدًا فللّه درّه رجلا" (شرح الكافية ج2/ص59). هاء المضاف إليه تعود على زيد. فيعرّف الحرف المصدر المضاف. ويزيل إبهامه الذاتيّ. فلا تكون حينئذ وظيفة التمييز إلاّ لتوضيح كيفيّة نسبة المضاف إلى المضاف إليه. ولهذا السبب اعتبر الاسترابادي، خلافا لابن يعيش، أنّ "مِن" المقدّرة تقدّر لتبيّن ماهو أصليّ في التركيب، لا لتفصل بين التمييز والحال.

وانجرّ عن أسباب التقدير تأويلان : الذين أعربوا فارسا حالا قالوا إنّ الممدوح اختصّ بالمدح في حال الفروسية فقط بتقدير "ما أعجبه في حال فروسيّته". والذين أعربوه تمييزا قالوا إنّ المدح بالفروسيّة مطلق غير مقيّد بزمان. أمّا الاسترابادي فالمعنى عنده واحد، لأنّ معنى التمييز أيضا ما أحسن فروسيّته. فهو لا يمدح في غير هذه الحالة. وهو معنى

مستفاد من حرف الجرّ " منْ " شبيه بالمعنى المدرك من حرف " في " الدال على الحاليّة. فالحرفان يفضيان إلى المدح بالفروسيّة. وكلاهما يبيّن بطريقة خاصّة به.

وفي نظرنا التأويلان مختلفان يتجاوزان حدود ما في الجملة من قرائن دالّة. فمن يقدّر أنّ فارسا حال، يفترض ضمنيّا وجود حالات لا يكون فيها الممدوح فارسا، لأنّ الحال مختصّ بالوضعيّة العارضة. فالمدح لا يكون إلا إذا تزامن مع الفروسيّة.

ومن يقدّر فارسا تمييزا يقصي وجود حالات لا يكون فيها الممدوح فارسا. فيعتبر أنّ الفروسيّة صفة مطلقة فيه.

البيّن عند النّحاة أنّ الحال يرفع الإبهام عن هيئة الذات والتمييز يرفع إبهام الذات. واختلافهم في إعراب لفظة فارس مردّه عدم فصلهم في المقصود بالمدح. هل هي ذات زيد أم هيئة ذات زيد ؟ إنّ مدح زيد بالفروسيّة مطلقا معناه أنّ الزمان الذي لا يكون فيه فارسا لا يمدح فيه. وهذا الزمان موجود فيزيائيّا. لكن لا يوجد في الجملة ما يدلّ عليه. ومدحه في حالة الفروسيّة معناه أيضا أنّه لا يمدح متى لم يكن فارسا. وهذا الزمان الفيزيائي ملغًى. لا توجد قرائن في الجملة توجبه. فثمّة عسر في الفصل بين زماني المدح وتحديدا في إبراز ما يختلف به الواحد عن الآخر. ولهذا يعود الاستراباذي في خاتمة تحليل هذه الجملة لينفي وجود فوارق واضحة بينهما، لأنّ مدح زيد بالفروسيّة مطلقا لا يكون إلا في حال الفروسيّة يقول " ويجوز أن يعرب فارسا حالا أو تمييزا إذْ تقييد المدح بحال الفروسيّة هو نفسه المدح بالفروسيّة مطلقا" (ج2/ص68).

وجب التنبيه إلى أمر هامّ كون انعدام توفّر القرائن اللازمة لترجيح وظيفة على أخرى، من شأنه أن يضعف الوظيفة المرجحّة، ويضعف علاقتها بموضعها الإعرابيّ وباللفظ الذي يشغله.

انجرّ عن الاختلاف في رفع الإبهام اختلاف ذو طبيعة أخرى يتعلّق بأنواع الإبهام.

ذكر الاستراباذي أنّ التمييز يشترك مع عدّة وظائف في رفع الإبهام مثل الصفة وعطف البيان والبدل والمضاف إليه. غير أنّ ما يميّزه عنها أنّ هذه الوظائف ترفع الإبهام المشترك في الذات والمستقرّ فيها غير المحتاج إلى قرينة لإبرازه، في حين أنّ التّمييز يرفع الإبهام الوضعيّ ليحدّ من غموض الإحالة الوضعيّة. يقول عنه "هو أن يضع الواضع لفظا صالحا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والكيل والوزن" (ج2/ص54).

إذا نظرنا إلى الإبهام من زاوية ما للمبهم من علاقات بغيره من الألفاظ، نقول إنّ الإبهام الذي ترفعه الوظائف المذكورة ذاتّي لا يتأسّس على علاقة المبهم بما يوضّحه في السياق. في حين أنّ إبهام المميّز غير ذاتّي والتمييز هو مفسّر وقرينة دالة على وجود الإبهام أي بـــ (ب) نعرف إبهام (أ). حين نقارن بين جملة "جاء الرجل الطويل" و"عندي عشرون درهما" نلاحظ أنّ الرجل اسم معرّف لفظا ومبهم معنى لشياعه وإبهامه مستقرّ فيه، لا يحتاج إلى قرينة تثبته. والدّليل أنّه يمكن الاستغناء عن الصفة في حين أنّ لفظة "عشرون" مبهمة والتمييز قرينة دالّة على ذلك. فالحاجّة إليه مؤكّدة عدا كونه مفسّرًا.

5.1.1- درجة الإبهام تفصل بين الإضافة والتمييز :

من أهمّ ما عرّف به الاستراباذي تمييز غير المقدار قوله إنّه تمييز نذكر فيه الفرع أوّلا والأصل ثانيا بحيث يجوز إطلاق الأصل على الفرع مثل " خاتمٌ حديدًا " و"بابٌ ساجًا". وأنّ العلامة الإعرابيّة النصب هي القرينة الوحيدة الدالّة على أنّ الثاني يميّز الأوّل. ممّا يعني أنّ الإعراب قرينة توجّه التأويل الدلاليّ.

وذكر أنّ جرّ الثاني وجعل العلاقة بينهما علاقة مضاف بمضاف إليه أولى لأسباب تهمّ خاصّة درجة الإبهام. فإبهام الذات المذكورة في تمييز غير المقدار أقلّ وضوحا من إبهام الذات في تمييز المقدار. أي إنّ إبهام ذات الخاتم في "عندي خاتم حديدًا" أقلّ من إبهام ذات العشرين في " عندي عشرون درهما". ورفع الإبهام بالمضاف إليه أيسر من رفعه بالتمييز، لأنّ المضاف إليه يقترن بالجرّ علامة على الخفّة، خلافا لتمييز المنوّن. ثمّ إنّ الإضافة تجعل المضاف إليه يتنزّل من المضاف منزلة الجزء من الكلّ. فإجراء العلاقة بينهما مجرى الاسم الواحد أولى من أن يكونا منفصلين.

إنّ إبهام المميّز في تمييز المفرد درجات يعود إلى ما للمكوّن من دلالة معجميّة وضعيّة وهذا معطى أصليّ مضمّن في تحليلات النّحاة.

2.1. بعض قضايا الإعراب في تمييز المفرد :

1.2.1- الاختلاف في العامل في التمييز :

للعمل الإعرابيّ دور مهمّ في الإبانة عن المعاني النحويّة بل إنّ المعنى النحويّ جزء لا يتجزّأ من نظريّة العمل[1].

اختلف النّحاة في ما عمل في التمييز. وترتّبت طبعا على هذا الاختلاف قضايا أخرى. منها ما هو إعرابي صرف. ومنها ما هو من تبعات التركيب وبعض الخصائص اللفظيّة في العامل. عدا بعض المقارنات الاستدلاليّة التي أجروها عن علاقة العامل في التمييز بعوامل أخرى شبيهة به.

---

1) اُنظر كتاب المنصف عاشور "دروس في أصول النظريّة النحويّة العربيّة من السّمات إلى المقولات أو لولبيّة الوسم الموضعيّ" (2005/ ص 153...163...279...).

قال سيبويه إنّ العامل في التمييز مفهوم التّمام. وقصد به تمام الاسم بنيويّا موضعيّا. سواء أكان التامّ اسما جامدًا أم مشتقّا. من ذلك مثلا أنّه قاس عمل "عشرون" في جملة "عندي عشرون درهما" على عمل الرجل في جملة " أنت الرجل عِلْمًا". وأضاف "وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت "عندي عشرون درهما" لأنّ الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي." (ج2/ص118).

الملاحظ أنّ الرجل والعشرين اسمان تامّان يعملان النصب لكنّ تمامهما مختلف. الأوّل بزيادة لفظيّة في أوّله والثاني بزيادة لفظيّة في آخره. وسيبويه لم يفصل بينهما وسنلاحظ لاحقا أنّ التمام بالألف واللام لا يوجب العمل عند الاستراباذي، لأنّها زيادة متقدّمة على الاسم. والاسم العامل في التمييز يتمّ بما بعده لا بما قبله.

المهمّ عند سيبويه أنّ العمل مقتضى بالفصل البنيويّ بين العامل والمعمول. فلا يكون المعمول جزءًا من العامل.

ولم يبيّن سيبويه من أيّ وجه ينصب المميّز في جملة " عندي عشرون درهما" هل أنّ مجرّد القياس بين عشرين والدرهم باعتبار أنّهما اسمان مكتملان بنيويّا لا تصحّ إضافتهما ؟ أم أنّ تقدير فعل مشتقّ من المقدار عشرين هو الذي يوجب النصب وهو الرأي الذي عبّر عنه ابن السراج حين قال إن جملة " عندي عشرون درهما" هي بمعنى "عندي ما يقادر عشرينَ من الدراهم" (ج1/ص221). التأويل الثاني أرجح في اعتقادنا وإن لم يصرّح به سيبويه لأنّه يعتبر أنّ جميع الأسماء المميّزة غير القابلة لتأويل مقداريّ يكون ما بعدها حالا. وهو رأي عارضه فيه المبرّد كما يقول السيرافي : وجعل هذه جبّتك خزّا حالا لأنّ الجبّة ليست بمقدار يقدّر به الخزّ. فيجري مجرى راقود والإناء وعشرين وقال أبو العباس محمد بن يزيد خطأ أن يكون حالا إنّما هو تمييز" (هامش ج2/ص117).

وإضافة إلى علّة الفصل البنيويّ تحدّث عن علّة الاختلاف الدلاليّ بين العامل والمعمول والاختلاف في بعض المقولات اللفظيّة مثل مقولة الجنس والعدد وهي كلّها موانع تمنع أن يكون الثاني صفة للأوّل " يقبح أن يكون صفة للموصوف" (ج2/ص117).

ففي جملة " عندي راقود خلاً " تجوز أن تكون العلاقة بين المميّز والتمييز علاقة إضافة " عندي راقودُ خلٍّ ". ولا يجوز علاقة الوصف " عندي راقودٌ خلٌّ" لأنّها قبيحة يقول : "... قال راقود خلٌّ وهذا قبيح أجري على غير وجهه" (ج2/ص118).

قبح الوصفيّة مأتاه الاختلاف الدلاليّ بين الموصوف والوصف. فكلّ لفظ منهما يحيل على مرجع يمنع هذا الضرب من العلاقات الدلاليّة والنحويّة. يقول "إنّما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك بصحيفة طين خاتمِها، لأنّ الطين اسم وليس ممّا يوصف به. ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه فهكذا مجرى هذا وما أشبهه" (ج117/2). أن يكون الثاني من اسم الأوّل في الوصف يعني يجوز أن تطلق الصفة على الموصوف وتعوّضه. فحين نقول "جاء زيد الطويل" تكون الطويل من اسم الأوّل إذا صحّ تعيينها إيّاه. أمّا إذا قلنا "هذا زيد ذاهبا" "ذاهب" هي صفة. لكنّها ليست من اسم الأوّل فلا تعوّضه.

واستدلّ سيبويه على الاختلاف الدلاليّ الموجب للنصب في التمييز بدليلين تركيبيّين :

الأوّل هو أنّه لا يجوز أن يكون التمييز خبرًا للمميّز فلا نقول " الراقود خلّ " لأنّنا لا نجد في الخلّ دلالة زائدة نضيفها إلى المبتدإ الراقود. وبالتالي لا يترتّب على بنائه عليه علمٌ أو حكم عقليّ طارئ يستفاد من مدلول الألفاظ.

أمّا الثاني فقد أشرنا إليه فيما تقدّم. وهو أنّ الخلّ لا يكون صفة، لأنّه ليس جزءًا من الراقود على هذا النحو من الترتيب اللفظيّ. في حين أنّ الراقود يجوز أنّ يكون وصفا للخلّ عند النّحاة كما سنوضح لاحقا. وما ينتصب من هذه الأسماء على التمييز يكون إمّا مصدرًا أو منزّلا منزلة المصدر. يقول : " فإذا لم يجز أنْ يبنى على المبتدإ فهو من الصفة أبعد لأنّ هذه الأجناس التي يضاف إليها ماهو منها ومن جوهرها. فلا تكون صفة قد تبنى على المبتدإ كقولك خاتمك فضة. فما انتصب فهو مصدر أو غير مصدر قد جعل بمنزلة المصدر وانتصب من وجه واحد" (ج2/117).

وقد ذكر سيبويه أنّ الاختلاف الدلاليّ ليس علّة مطلقة توجب العمل في التمييز، وفي جميع الحالات إذ يجوز أن يكون الثاني مختلفا عن الأول. ومع ذلك نجريه مجرى الصّفة له. يقول " نحو قولنا هذا عربيٌّ قحٌّ وهذا عربيٌّ محضٌ. فالرفع فيه وجه الكلام. لكن من النّحاة من يجيز نصبه على التمييز، هذا عربيّ محضا" (ج2/118).

إنّ التمام البنيويّ والاختلاف الدلاليّ بين العامل والمعمول وانعدام الوصفيّة والإخبار لخّصها - كما يقول ابن السراج - ثعلب (ت291هـ) كبير نحاة الكوفة في قولة مشهورة " كلّ منصوب على التفسير فقد جعل ما قبله في تأويل الفعل" (الأصول ج1/ص324). وهذا في تقديرنا تصنيف مقوليّ ضمنيّ ودقيق لعلاقة العامل بالمعمول ومن ورائه علاقة الفعل بالاسم.

أضاف ابن يعيش إلى التّمام البنيويّ مفهوم التمام المعنويّ. ففي سياق المقارنة بين العامل في المفعول والعامل في التمييز استنتج أنّ العامل في التمييز، لا يكون إلا معنى، لأنّ المعاني لا تعمل في المفاعيل. وقصد بالمعنى الشبه اللفظيّ بين اسم الفاعل والمميّز. كلاهما ناصب. ففي جملة " عندي رطل زيتًا ". يعمل الرطل النصب في الزيت كما يعمل اسم

الفاعل ضارب في جملة " هذا ضارب زيدًا ". وقاس بعض المقادير الأخرى بأسماء الفواعل، (منوان/ضاربان)، (عشرون/ضاربون) ... واعتبر أنّ عمل المميّز منحطّ عن عمل اسم الفاعل، لذلك لا تعمل المميّزات إلاّ في نكرة ولا يتقدّم عليها.

أمّا الاستراباذي فإنّ التمام عنده نوعان :

النّوع الأوّل الاسم التامّ بنفسه من حيث مقولة التعريف ــ مثل اسم العلم والضمير. وكلاهما يمكن أن يعمل النصب في التمييز نحو: "حبّذا زيد رجلا" و "ويلمّها خطّةً" و"نعم رجلاً".

ع × مع × مع

عا

والنّوع الثاني – وهو الذي يهمّنا بدرجة أكبر – الاسم التامّ بغيره. قاس الاستراباذي فيه تمامّ الاسم بالنون والتنوين والإضافة بتمام الفعل بفاعله. وهو تمام يقتضي أن تكون مرتبة المتمِّم بعد المتمَّم لا غير.

المتمَّم	المتمِّمُ	الأثر الإعرابي
فعل	**فاعل**	**مفعول**
اسم مميّز	**نون** **تنوين** **مضاف إليه**	**تمييز**
⇩ **عامل**		**معمول**
ناصب		**منصوب**

ولهذا لا يكون الاسم المعرّف بالألف واللام عاملا النصب في التمييز رغم أنّهما علامتا تمامه. فلا نقول " هذا الراقودُ خلاّ".

2.2.1- لم لا يكون التمييز صفة؟

نعود للنّظر في قضية هامّة أكثر النّحاة في الإشارة إليها للاستدلال على الاختلاف الدلاليّ بين المميّز والتمييز وعلى بعض السمات المقوليّة المعجميّة واللفظيّة في التمييز وعلى رتبته وهي قضيّة مقارنة التمييز بالصفة.

ثمّة عدّة أسباب تمنع أن يكون التمييز صفة منها تقدير [من] المبيّنة لجنس المقدّر في تمييز المفرد. فالتّمييز نوع من الأنواع التي يمكن أن تلحق بالمميّز بواسطة حرف الجرّ [منَ] لتبيّنه فحين نقول "عندي عشرون درهما". عشرون اسم مبهم في ذاته لأنّه لا يحيل على ماهية. فهو مجرّد نسبة إلى سائر الأعداد. وحين نبيّنه بدرهم يكون الدرهم نوعا من الأنواع المعدودة. والتقدير عندي عشرون من الدراهم أيْ أنّ لــ[منْ] وظيفتين :

1. وظيفة تعيين جنس المعدود وتمييزه عن غيره ممّا هو قابل للعدّ.

2. وظيفة تعيين عدد المعدود فهو واحد من مجموع. والوظيفة الثانية هي مجرّد إحالة لفظيّة على الواحد، لأنّ النّحاة قالوا إنّ المفرد يراد به الجمع. ولذلك يتصوّرون الجمع في المفرد المذكور.

لفظة الدراهم معرّفة ومجموعة تبيّن جنس المعدود لكنّ المتكلّم لمّا احتاج إلى أن يبيّن ماهو ثابت في هويّة المعدود ويبرز مقولة الجنس فيه ردّه إلى واحد منكور، حتّى يتميّز جنس المقدّر عن سائر الأجناس الأخرى. ولهذا سمّي التمييز تمييزا. فهو واحد من مجموع الأجناس. وقد ذكر النّحاة أنّ الحاجة إلى البيان بالنكرة المفرد أولى "بيان النوع بالنكرة لأنّها أخفّ الأسماء" (ش/م ج71/2).

وقد قال سيبويه إنّ التّمييز يكون اسم جنس ملازما لماهية الشيء. وثبت لدى النّحاة أنّ الدلالة على الماهية بالجزئيّ النكرة أفضل من الدلالة بالكلّي المعرفة، لأنّ التنكير أقوى في الإحالة على الانتماء.

ولهذا السبب اعتبر سيبويه أن التمييز المتعيّن بالألف واللام نكرة في التصوّر: " فلم يكن دخول الألف واللام يُغيّر المقدّر عن نكرته. فاستخفّوا بترك ما لم يحتج إليه" (الكتاب ج1/ص203). وقال أيضا " فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام" (ج1/ص203).

ممّا يعني أنّ جملة " عندي عشرون درهما " مرّت بمراحل في الحذف. هي في تقديرنا على النّحو التالي :

1) عندي عشرون من الدراهم.

2) عندي عشرون من دراهم.

3) عندي عشرون دراهم.

4) عندي عشرون درهما.

حذف [من] والألف واللام. وتغيير التمييز من الجمع إلى المفرد، كلّها تغييرات لفظيّة أريد بها الخفّة وبيان نوع الجنس. وهي مرادة في الاستقراء والتحليل.

ومن الأسباب التي تمنع أن يكون التمييز صفة خصائصه اللفظيّة والدلاليّة. فهو اسم جامد. والوصف لا يكون بما هو ذاتي جوهر. وإنّما بما هو عارض طارئ. يقول ابن يعيش " فلا يحسن أن يجري وصفا على ما قبله فتقول راقود خلّ ورطل زيت لأنّه اسم جامد غير مشتق. فلا يكون وصفا كالمشتقّات" (ج2/ص72). إنّ انعدام الوصف مردّه أمران :

1. الأمر الأوّل يتعلّق بطبيعة ما يمكن أن نفترض أن يكون موصوفا أي الاسم المميّز. فهو اسم ذات مبهم يحتاج إلى البيان بذكر النوع لا بالوصف. فلفظة عشرين غير محيلة أو ذات إحالة محتملة، تحتاج إلى ما يفسّرها بغير الوصف.

2. الأمر الثاني هو أنّ الاسم الواصف ذاته يكون ذا خصائص لفظيّة مقوليّة قد لا تتوفّر في التمييز. منها أنّ النعت له تنوّع مقوليّ لفظيّ يردُ مفردًا ومركّبا إسميّا ومركّبا إسناديّا في حين أنّ التمييز يكون لفظا واحدًا أو مركّبا حرفيّا بالجرّ والنوعان متكافئان في الوسم البنيويّ :

- بنية أولى : "عندي عشرون درهما" [(-) حرف + اسم منصوب]

- بنية ثانية : "عندي عشرون من الدراهم" [(+) حرف+(مقولة التعيين) + اسم مجرور]

فالبنيتان متساويتان في التأويل الدلاليّ الإعرابيّ مختلفتان في الوسم اللفظيّ التركيبيّ. وقد ذكر الاستراباذي أنّ البنية الثانية من خواصّ تمييز المفرد. فــ"منْ" لا تقدّر إلا في تمييز المقادير وما يقاس عليها لكن بعض النّحاة عمّمُوا تقديرها في التمييز بنوعيه "وقد تكلّف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارًا وعلما وليس بوجه" (ج2/ص69).

والوجه عنده أنّ تقدير [من] في تمييز النسبة يكون في حالة واحدة. وهي أن يكون التمييز هو نفس ما انتصب عنه. بمعنى أنّ الناصب والمنصوب محيلان على شيء واحد. نحو : "يا لكَ رجُلاً" تقدّر بيالك [مِنْ] رَجُلٍ زوال منْ لفظا يقتضي تقدير ضمير يعمل النصب ويكون من لفظ التمييز. أصل الجملة يالك أنتَ رجلاً. فالبنية الإعرابيّة المجرّدة [ø + منصوب] تستلزم وجود ناصب. والناصب في هذا الموضع لا يمكن أن يكون أجنبيّا عن المنصوب.

3.2.1- متى تكون البنية الدلاليّة الإعرابيّة للمميّز والتمييز شبيهة ببنية الموصوف والصفة ؟

ذكرنا أنّ النّحاة بيّنوا باستمرار أنّ التمييز ليس صفة. واستدلّوا على الاختلاف بينهما بقرائن عدّة أتينا على المهمّ منها سابقا. ونورد الآن

تحليلا لوجوه الشبه بين بنيتي الصفة والتمييز الدلاليّة. ونثبت في الوقت ذاته أسباب امتناع أن يكون التمييز صفة.

يجوّز ابن يعيش والاستراباذي تأويل التمييز موصوفا بوجهين مختلفين :

- الوجه الأوّل يتمثّل في القول إنّ أصل التمييّز موصوف متأخّر على صفته. فجملة من قبيل "عندي عشرون درهما" أصلها "عندي دراهم عشرون" يقول ابن يعيش "إنّ هذه المميّزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها. ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متّصفة بما هي منتصبة عنه ومنادية على أنّ الأصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون" (ج2/ص74). فأصل العلاقة المعنويّة عنده بين المميّز المبهم والتمييز المفسّر هي علاقة بين صفة وموصوف أي بين مفسّر ومبهَم. وكأنّ تقدّم الصفة علّة من علل الإبهام وسبب في التحويل :

	الأصل	الفرع	
البنية الدلاليّة	دراهم عشرون	عشرون درهما	⇦ بافتراض تقدّم الصفة على الموصوف
	مفسّر/ مبهم	مبهم / مفسّر	

وقد فسّر ابن يعيش الأسباب المعنويّة لما يعتبره أصلا في البنية الدلاليّة. إلاّ أنّه لم يذكر أسباب التحوّل أو الانتقال من الأصل إلى الفرع يقول: " اعلم أنّك إذا أردت أن تخبر أنّ عندك جنسا من الأجناس وله مقدار معلوم إمّا كيل أو وزن وإمّا غيرهما من المقادير جعلت المقدار وصفا لذلك الجنس، لتوضّحه، وتبيّن كمّيته، لأنّ الأوصاف توضّح الموصوفين وتزيل إبهامها " (ج2/ص74). المهمّ في كلامه أنّ اسم الجنس المقدّر المبيّن للنوع لا يكون صفة ولا يجري مجراها.

في نفس السياق ذكر الاستراباذي الرأي نفسه بنوع من الاختزال يقول: " قيل إنّ الأصل في التمييزات أن تكون موصوفات لما انتصب عنه سواء كانت عن مفرد أو عن نسبة" (ج2/ص72).

إنّ تأويل ابن يعيش والاستراباذي على هذا النحو الذي جوّزا فيه أن يكون تمييز المفرد في المقادير صفة تحكمه أصول إعرابيّة ودلاليّة. منها : أن يكون الموصوف متقدّما على صفته في اللّغة العربيّة[1] لأنّ الصفة حلية ووصف لبعض أحوال الذات. فلابدّ أن تذكر الذات أوّلا ثمّ الحلية ثانيا. خلافا لبعض اللّغات التي تتقدّم فيها الصفة على موصوفها مثل الفرنسيّة والأنجليزيّة والألمانيّة أو أن يتوسّط الموصوف صفتين مثل الفرنسيّة.

ثمّ إنّ تفسير نظام الأبنية الإعرابيّة استنادًا إلى العلاقات المعنويّة بين مكوّنات البنية مرهون بما لهذه المكوّنات من دلالات معجميّة. ولهذا قال ابن يعيش يكون اسم الجنس موصوفا لا صفة. إذ الوصف يأتي للتفرقة بين المشتركين في الجنس. وكأنّ الأبنية الدلاليّة بما فيها من دلالة حدثية لها علاقات مجرّدة تقاس بعضها على بعض قبل وسمها اللفظيّ وخاصّة الإعرابيّ الموضعيّ.

الوجه الثاني تفرّد بذكره ابن يعيش[2] وهو أن يجري التمييز مجرى الصفة بتأويل دلاليّ معجميّ. فاعتبر أنّ الأسماء الدالة على المقدّرات إذا انفردت جاز تأويلها بصفة يقــول : "إذا انفردت كانت نعتا لما قبلها لما تضمّن لفظها من الطول والقصر والقلّة والكثرة" (ج2/ص74).

---

1) باستثناء بعض الحالات في النّعت السببي متى كان صفة مشبّهة عاملة في الموصوف فهو بتقدير تقدّمه معنى لا لفظا على العامل فيه نحو : هذا رجل كريم أبوه، بمعنى أبوه كريم (اُنظر مثلا شرح المفصّل لابن يعيش (ج3/ص 54) وشرح الكافية للرّضيّ (ج2/ص 303).

2) تأويله مخالف لما ذكره ابن السراج (انظر ص 329/ج1 من أصول النّحو).

فجمل :

- رأيت ثوبا ذراعا (هي عنده بمعنى رأيت ثوبا قصيرًا).
- رأيت ثوبا خمسين ذراعا (هي بمعنى رأيت ثوبا طويلا).

فما يحيل عليه المقدّر أو المقدار والمقدّر معا، من دلالة معجميّة يجيز اعتبار التمييز صفة.

إنّ الوجهين يبيّنان أنّ أصل العلاقة بين المميّز والتمييز هي علاقة صفة بموصوف كما هو مقتضى أصلا، وأنّ التمييز والصفة تمنحان اللفظ تخصيصًا وبيانا وتوضيحا. إلاّ أنّ الاختلاف في المواقع داخل بنية المركّب وبعض الاختلافات الأخرى. من قبيل أنّ الصفة قد تجري مجرى الموصوف، في حين أنّ التمييز لا يجرى مجرى المميّز، وأنّ التمييز اسم جنس يبيّن النوع في حين أنّ الصفة ترد على مقولات صيغيّة متنوّعة. كلّ هذا وغيره يجعل القياس بين البنيتين الدلاليّتين موزّعا بين ما هو من توابع الأصول الإعرابيّة في النظريّة النحويّة وما هو من تبعات التأويلات الدلاليّة الخاصّة بكلّ نحويّ.

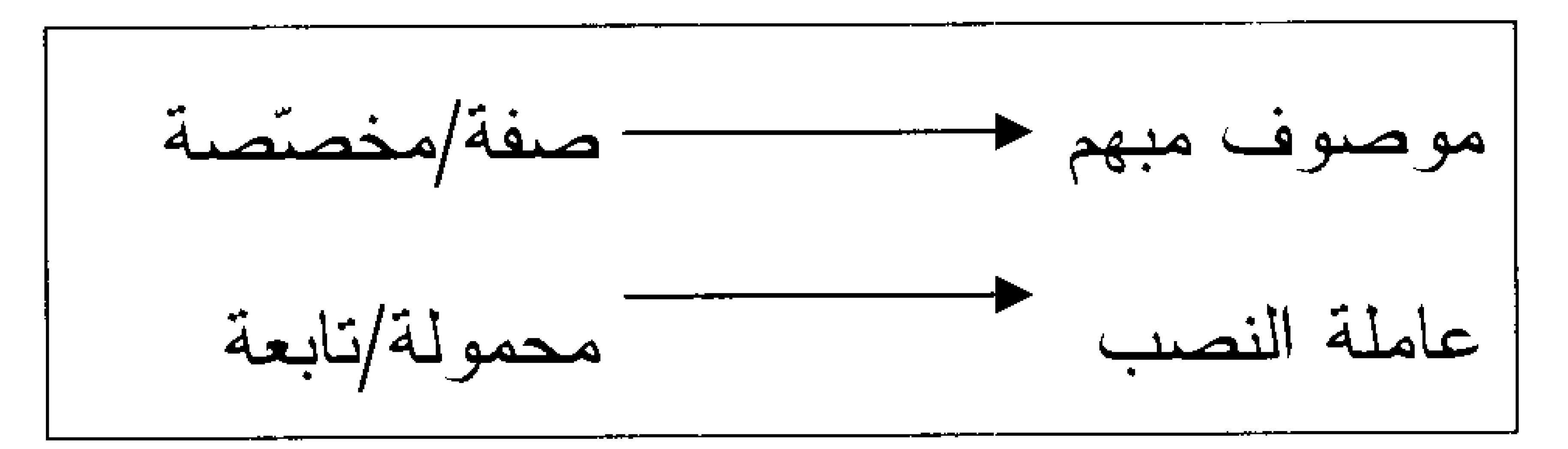
نقول هذا لأنّ البنية الدلاليّة في المركّب الوصفيّ غير مبهمة. والبنية الدلاليّة في المركّب التمييزيّ مبهمة ومجملة. ففي مطلق الأحوال يوجد بينهما فرق. عدا أنّ النحاة لم يذكروا أسباب التحوّل من الوضوح إلى الإبهام، باستثناء ما ذكره الاستراباذي من أنّ النفس تشتاق إلى الإبهام. فيذكر الشيء مبهما مجملا ثم يوضّح بالتمييز.

والطّريف أنّ تمييز النسبة أيضا - وكما سنبيّن لاحقا - يجسّد بنية فرعيّة منقولة عن بنية أصليّة فجملة "اشتعل الرأسُ شيبًا " أصلها" اشتعل شيبُ الرأس" إلاّ أنّ التحوّل في تمييز النسبة فسّره النّحاة على أنّه تمّ لضرب من المبالغة وتأكيد المعنى لا بحثا عن الإبهام كما هو الشأن في تمييز المفرد. نوضّح إذن نوعيْ التحويل بما يلي :

نوع البنية الدلاليّة	تمييز المفرد	تمييز النسبة
بنية أصليّة	دراهم عشرون موصوف صفة	شيبُ الرأس مضاف مضاف إليه
بنية فرعيّة	عشرون درهما صفة موصوف/تمييز	الرأس شيبا فاعل تمييز
علّة التحوّل	البحث عن اللّبس	البحث عن المبالغة

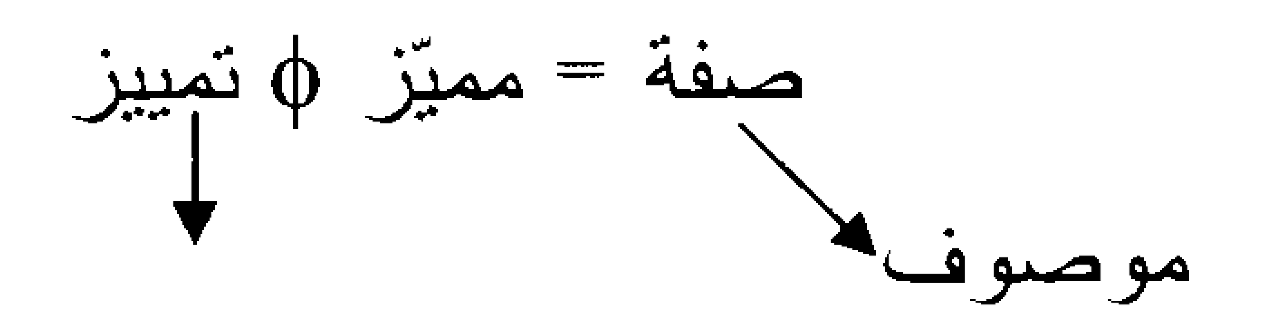
إنّ المقصود بالبحث عن الغموض كما بيّنا في تحليلنا ذكر المميّز وترقّب إمكان مجيئ تمييز مفرد ليزيل عنه إبهامه. ثمّ تجويز تقديم الصفة على موصوفها. واللّغة العربيّةْ لا تقبل هذا الضرب من التغييّر في مواقع الأبنيّة الإعرابيّة. ممّا يعني أنّ ذكر التمييز وعودة الصفة إلى موقعها الأصليّ كلاهما يرفع الإبهام الدلاليّ ويشبع شوق النفس على حدّ تعبير الاستراباذي.

نستنتج ممّا تقدّم أنّ إبهام المميّز المفرد صادر عن ذاته كما قال النّحاة رغم ما في مدلول الذات من تعميم وصادر أيضا عن انتقاله من موقعه الأصليّ :



إنّ تقدّم الصّفة يبطل عنها منطقيّا وظيفتها الأصليّة. فلا اعتبار لها دون أن تكون تابعة لموصوفها. كذلك الشأن بالنّسبة إلى المميّز في حالة

عدم وجود تمييز تضعف وظيفته الدلاليّة الإبلاغيّة فتكون حاجته إلى التمييز قويّة. أي إنّ :



[صفة + موصوف] = [مميّز- تمييز]

إنْ أردنا أن نجمل أسباب الإبهام في ذات المميّز نقول : إنّها

1- صادرة عن الذات لأنّها مسلوبة الدلالة بصريح عبارة النّحاة فدلالتها في غيرها دلالة المميّز (أ) في التمييز (ب).

2- غيرها متعدّد ممّا يضعف الإحالة المرجعيّة فيها.

3- صادرة عن حضور التمييز نفسه فهو مفسّر وقرينة على وجود الإبهام.

4- تغير موقع المميّز باعتبار أنّه كان صفة متقدّمة على موصوفها.

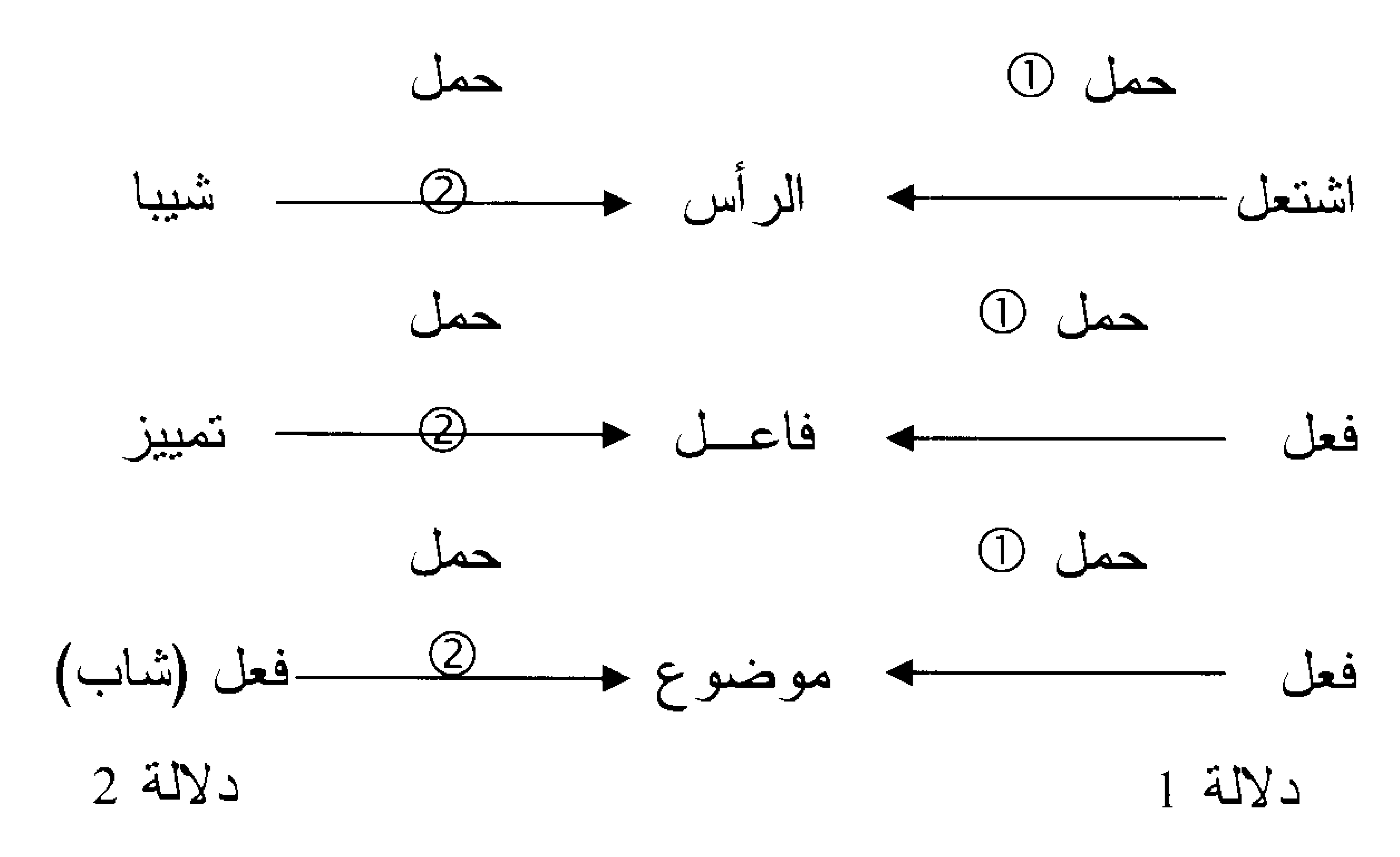
ما يمكن أن نختبر به أسباب الإبهام ونفرّق بين نوعيه في تمييز المفرد وتمييز النسبة ما يسمّى " بالتفكيك الدلاليّ " و" الصهر الدلاليّ النحويّ". وهما طريقتان توظّفان في اللغة العربيّة لتحليل دلالة الفعل على الحدث.

في تمييز النسبّة جملة " اشتعل الرأس شيبا" أصل معناها عند النحاة "اشتعل شيب الرأس" يؤوّلها البعض اعتمادا على الدلالة المعجميّة.

1) اشتعل الرأسُ.

2) وشاب الرأس.

اشتعل وشاب فعلان يحملان على موضوع واحد هو الرأس. وكأنّ نسبة إسناد الاشتعال إلى الرأس ملبسة فاحتاجت إلى البيان بنسبة إسناد الشيب إلى الرأس. إلاّ أنّ الإسنادين مختلفان. عبّر عن الإسناد الأوّل بفعل وعن الإسناد الثاني باسم بدليل الاختلاف في الوظيفة النحويّة. والاختلاف في الإسناد راجع إلى طريقة الحمل (اتّجاه السهم).



وممّا يؤكّد ضرورة وجود الحمل الثاني في تصوّرهم أنّ الدلالة في الحمل الأوّل غير مشبعة. فتأتي الدلالة الثانية لتؤكّد المعنى وترتقي به إلى مستوى الإبلاغ. على أنّ الدلالة الثانية لا نعبّر عنها بفعل لأنّ اللّغة العربيّة لا تقبل أن تكون الجملة سلسلة من الأفعال فلا نقول :

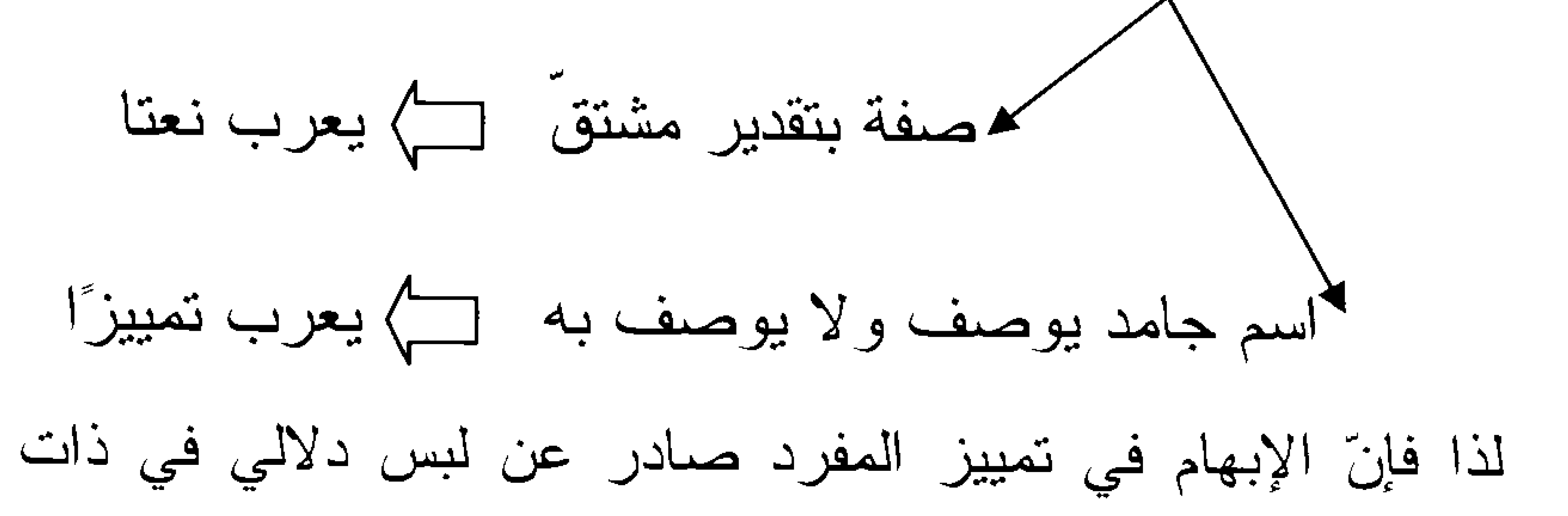
- اشتعل الرأس شَابَ.

ففي تمييز النسبة الشيء المُبْهم النسبة ذاتها ولهذا قال النّحاة إنّها ذات مقدّرة.

أمّا في تمييز المفرد وفي الجملة التي ذكرها ابن يعيش "اشتريت ثوبا ذراعًا" وقال هي بمعنى " اشتريتُ ثوبا قصيرًا" وأجرى التمييز مجرى الصّفة فإنّنا نلاحظ أنّ ذراعا اسم جنس نميّز به أنواع الثوب

وتأويله بصفة يعود إلى وجود مناسبة دلاليّة معجميّة بينه وبين الصفة قصير، وبقاؤه على حاله بما فيه من خصائص لفظيّة ودلاليّة يمحّظه للدّلالة على التّمييز :

- اشتريت ثوبا ذراعًا.



لذا فإنّ الإبهام في تمييز المفرد صادر عن لبس دلالي في ذات المميّز.

وأقصى ما يمكن أنّ نفسّر به هذا الإبهام تحويل المبهم إلى صفة متقدّمة على موصوفها. وهو نقل يولّد أيضا ضربا من الإبهام الإعرابيّ الموضعيّ، لأنّ الصفة لا تتقدّم على موصوفها. أو أنّ نتصوّر أن التمييز قد يجري مجرى الصفة متى كان بين المؤوّل والمؤول إليه مناسبة دلاليّة معجميّة. مثل دلالة الذراع على القصد.

ولمزيد توضيح أهميّة مسألة الإبهام في تمييز المفرد، وبيان كيف أنّ عدم البيان يمكن أن نعتبره سمة دلاليّة ومقولة نحويّة موضعيّة تربط بين المميّز والتمييز. ونقصد بالمقولة جملة الأشكال اللفظيّة والإعرابيّة والدلاليّة التي تتنزل منزلة القرائن، لابدّ من توفّرها في المبهم والمفسّر معًا. نورد في شكل استطراد بعض التعريفات الأساسيّة للمقولة. ثمّ ننظر لاحقا في مدى تحقّق بعض خصائصها في أمثلة من التمييز. ثمّ نستنتج ما يجب استنتاجه.

3.1- المقولة وسيلة تمثّل معرفيّ :

1.3.1/حدّ المقولة النحويّة :

في سبيل فهم كيفية اشتغال اللّغات سعى اللّسانيّون إلى تمثيل القيم الدلاليّة المعجميّة في أشكال نحويّة بواسطة مفهوم المقولة مثل مقولة التنكير والتعريف والجنس والعدد والكمّ والزمان والجهة والحالة والتعديّة واللزوم إلخ. وسموا أيضا المقولة النحويّة بالعلاقة النحويّة ودعوا إلى عدم خلط المقولة بأقسام الكلم (اسم، فعل، حرف) أو بالمقولة الوظيفيّة الإعرابيّة.

فهي عندهم ضرب من التناظر أو التطابق بين نظام من الأشكال النحويّة ونظام من القيم الدلاليّة[1]. على أن تكون كلّ قيمة دلاليّة مختلفة عن غيرها، وتتحقّق في شكل نحويّ يصبح لاحقا أثرا لسانيّا لها. وسنلاحظ كيف أنّ التمييز بما له من خصائص ذاتية يعتبر من أهمّ الوظائف الممثلة للمقولة النحويّة. فلا بدّ لدارس الوظائف النحويّة من الاهتمام بالمقولة لما لها من علاقة بتصنيف المعاني المتحقّقة في الأبنية الإعرابيّة وتمثّلها معرفيّا.

2.3.1/ حدّ المقولة اللسانيّة :

للمقولة اللسانيّة في النظريّة النحويّة التركيبيّة والدلاليّة منذ بداية القرن العشرين منبعان :

- المنبع الأوّل مباشر، هو علم دراسة الظواهر اللغوية كما تبدو، بصرف النّظر عما وراءها من حقائق ومؤسّس هذا العلم "هوسرل" (Husserl 1913).

---

1) Voir E.P.U les notions philosophiques Dict,1. P.U.F P.279.

- المنبع الثاني غير مباشر : وهو ما صار يعرف بنظريّة النماذج المنطقيّة لصاحبها روسل (Russel 1908).

انبنى مفهوم المقولة من المنبع الأوّل عند "هوسرل" على ماهو دلاليّ إذ ارتكزت أبحاثه المنطقيّة على التمييز بين عبارة دالة وأخرى غير دالة وبين دلالة مستقلّة وأخرى تابعة، بل إنّه اعتبر أنّ الوظيفة الأساسيّة للنّحو هي التمييز بين هذه الدلالات يقول : "إنّ الاختلاف بين الدلالات المستقلة والدلالات غير المستقلّة هي فكرة النّحو الخالص"(1).

ولهذا كان الهدف من الأبحاث المنطقيّة التي أجراها وضع حدود المقولة اللسانيّة الدلاليّة من ذلك تصوّر أنّ اللامعنى في التركيب يمكن معالجته بتغيير لفظة بأخرى فاستنتج أنّ اللامعنى معطى شكليّ يمكن إدراك خصائصه بواسطة التصنيف المقوليّ لا بواسطة ما هو نحويّ، ففي تمييز المفرد من المقادير ذكرنا أن دلالة المميّز (أ) في التمييز (ب) أيْ :

- دلالة (أ) غير مستقلة.
- دلالة (ب) مستقلة.

ممّا يجعل الوظيفة الأساسيّة للنّحو حسب تصوّر هوسرل هي إبراز هذه الدّلالات وبيان ما هو مستقلّ منها، وما هو غير مستقلّ.

ذكر النّحاة أنّ الإبهام في (أ) ذاتيّ. صحيح هو ذاتي لكن الأهمّ من ذلك أنّه يدرك بما لـــ(أ) من علاقة بـــ(ب)، والدليل أنّه يجوز أن نذكر (أ) في تركيب آخر ولا تحتاج دلالته إلى تمييز، بمعنى أنّ الإبهام الدلاليّ في

---

1) البحث المنطقي الكتاب الرابع، ص 9 عن E.PH.U.T.I p 278.

- طوّر طلبة هوسرل أمثال كازيمير توادوسكي (1866-1938) وستانيسلو ليزنيوسكي (1866-1939) مفهوم النّحو الخالص وعمّقا دور القيمة الدلاليّة في التصنيف المقولي اللسانيّ (E.PH.U.T.I p 279).

اللّفظ سببه التركيب وأنّ تغيير لفظ بآخر قد لا يحلّ مسألة الإبهام كما يرى هوسرل على الأقلّ في ما ذكرناه من أمثلة عن تمييز المفرد.

أمّا "روسل" فقد سعى ضمن أبحاثه المتعلّقة بنظريّة النماذج المنطقيّة (théorie des prototypes logiques (T.P.L)) إلى إبراز كيف تكون اللّغة خالية من التناقضات الدلاليّة. فاقترح سلّمية نماذج دلاليّة. ووضع أمثلة أنظمة وربط بين النماذج بعلاقات متنوّعة للحدّ من التناقضات الممكنة التي ظهرت في نظريّة المجموعات الساذجة عند "هوسرل". النموذج الدلاليّ المنطقيّ عند روسل يفسّر بالوظائف نحو :

إذا قلنا إنّ دلالة (أ) في (ب) ووجدنا أمثلة لا تكون فيها دلالة (أ) في دلالة (ب) وإنّما في (ب) و(ج) ... فلا يعني هذا أنّ قولنا خاطئ بل (أ) ليست واحدة فقد تكون (أ) وما يشبه (أ). أي أنّ لـ(أ) وظائف أوسع من النموذج المنطقيّ الذي تنتمي إليه.

ولهذا انبنت فكرة النموذج عنده على مقوّم رئيسيّ يتمثّل في أنّ كلّ نموذج لابدّ أن يكون أقلّ من الوظائف التي يؤدّيها. وبذلك يبقى قابلا للتوسّع منفتحا على العناصر التي قد تنتهي إليه، أو إلى غيره من المقولات المتفرّعة عنه :

- نموذج صفر = [أفراد مجموعة صفر]
- نموذج واحد = [وظائف مجموعة صفر]
- نموذج إثنين = [وظائف وظائف مجموعة صفر]
- إلخ

وقد مثّل الانتقال من المفهوم الكلاسيكيّ الأرسطيّ للمقولة إلى نظريّة النموذج في بداية القرن العشرين تحوّلا كبيرا في العلوم الدلاليّة عامّة

وعلم الدلالة المعجميّ خاصّة. فأصبحت لنظريّة الطّراز أهميّة كبرى في المقاربات العرفانيّة للدلالة. وصار بإمكانها أن تفسّر بنية المقولات وانتظامها، وأن تمثّل نموذجا تفسيريّا ناجعا لعملية إنشاء الدلالة في الذهن والتفكير بصفة عامّة[1].

3.3.1/ أهمّ السمات المقوليّة والمعجميّة في التمييز:

1.3.3.1- علاقة السّمة بالوظيفة :

إنّ أهمّ ما يميّز السمات المقوليّة المعجميّة أمران أساسيّان حسب " ميلنير" (Milner) هما الخصائص الذاتيّة في اللفظ المحدود ووظائف هذه الخصائص في ما لها من علاقات.

قد يكون التمييز من أهمّ الوظائف النحويّة في اللّغة العربيّة المقتضية لنوع مخصوص من السمات المقوليّة لأنّ انفتاحه على سمات أخرى غير ما هو مقتضى محدود جدّا. إن لم نقل منعدم.

السبب في ذلك أنّ للتّمييز وظائف معنويّة يجب أن يؤدّيها أهمّها رفع الإبهام. فكلّ لفظ يدخل موضعه الإعرابيّ يصبح رهين تلك الوظيفة من جهة ورهين بعض الخصائص اللفظيّة التي يجب أن يكون عليها. أحوال التّمييز هذه تجعلنا نطرح سؤالا : هل كلّ لفظ مقتضى في محلّ

---

1) من الذين اهتموا بمفهوم النموذج في علاقته بالدلالة " جورج لاكوف" خاصّة في كتابه "Women Fire and dangerous things" (1987).

وجورج كلايبير في كتابه "La sémantique du prototype": catégories et sens lexical (1990).

ومحمد غاليم في كتابه " التوليد الدلاليّ في البلاغة والمعجم" (خاصة الفصل الرابع من ص 91 إلى ص 107) (1989).

وعبد الله صولة في مقالين :

- أثر نظرية الطراز الأصليّة في دراسة المعنى حوليات الجامعة التونسيّة عدد 2001/45.
- المقولة في نظرية الطراز الأصلية حوليات الجامعة التونسيّة عدد 2002/46.

التمييز بما له من دلالة معجميّة يؤدّي هذا المعنى النحويّ كما هو منتظر منه ؟

وبإجابتنا عن هذا السّؤال قد نجنّب أنفسنا طرح سؤال آخر عامّ من قبيل: هل أنّ استعمالنا هذا اللفظ في ذاك الموضع صائب أم لا ؟

فالاقتضاء يولّد عادة الاستعمال الصّائب. وقد عبّر عن هذا الرّأي فيتغنشتاين (Wittgenstein) بقوله " القاعدة اللغويّة قانون لغويّ طبيعيّ وليست قاعدة لتصويب الأخطاء" (P125 23 -1961).

ولاشكّ أنّ سمات المكوّن المعجميّ في الدّراسات اللسانيّة الحديثة أصبحت عنصرا من عناصر المنظومة اللسانيّة الكبرى يساهم في تصوّر نظام كلّ اختصاص وكلّ علم[1] يقول "فرانسوا راستيي" (François Rastier) في كتابه "المعنى والنصانيّة" " إنّ الاهتمام بدور المعجم يندرج في صميم الدراسات اللسانيّة، بل لنقل فيما يجب أن تهتمّ به اللسانيّات في المقام الأوّل"[2].

يظهر هذا الاهتمام بوضوح في بعض النظريات اللسانيّة الحديثة نذكر منها خاصة نظريّتي علم الدّلالة البنيويّ وعلم الصّرف الإعرابيّ لصاحبهما " برناربوتيي" (Bernard Pottier) ونظريّة الإعراب الدلاليّ لصاحبها " فرانسوا طاليس" (François Tallis). وهي نظريّات تحاول من خلال بعض الأعمال التطبيقيّة أن تقدّم مقاربة للمقولة المعجميّة تكون مساعدة لفهم قواعد النحو، على اعتبار وجود قواعد ضمّ مخصوصة تنظّم علاقة دلالة لفظ بغيرها من الدلالات. ممّا يجعل حسب اعتقادنا -

---

1) باستثناء دراسات علم الأصوات ولو أنّه توجد محاولات تبحث عن العلاقة بين تغيير الصوت وتغيير الدلالة المعجمية.

2) "Sens et textualité (1989, p 7).

وسنبيّن مدى نجاعة هذا الاعتقاد لاحقا - أنّ النحو بما هو نظام دقيق ومعقّد يتنزل منزلة القرينة الموجبة لخصائص السمات المقوليّة المعجميّة. فهو ليس مجرّد واجهة لمراقبة بناء الدلالة.

ولمزيد توضيح هذا الرّأي نذكر فيما يلي أهمّ السمات المقوليّة النحويّة والتصريفيّة ثمّ ندرس علاقتها بما هو دلاليّ.

1.1.3.3.1/ مقولة التنكير :

هي أوّل سمة مقوليّة اعتمدت في تخصيص ماهية الاسم المميّز تتنزل منزلة الأصل الذي لابدّ منه لأسباب عددها النّحاة منها :

- أنّ التنكير يرتبط بالدلالة على الجنس ولو أنّ المعرفة تدلّ أيضا على الجنس غير أنّ النكرة أبلغ وأوضح في الدلالة على حقيقة المسمّى[1].

- أنّ للتنكير وظيفة الفصل البنيويّ بين التمييز والمميّز وهو فصل يوجب أشياء من ضمنها عمل الممــيز في التمييز وإن كان عملا ضعيفا لغياب دلالة الفعل في العامل فعشرون درهما في جملة " عندي عشرون درهما" تشبه من حيث العمل الإعرابيّ "ضاربون زيدًا" و" حسنون زيدًا"[2].

- أنّ الاسم النكرة يجيز تقدير [من] قبله إذا أردنا أن نتصوّر فيه معنى الجمع "فعندي عشرون درهما" هي بمعنى " عندي عشرون من الدراهم".

---

1) اُنظر أيضا المقتصد للجرجاني (مج2/ص692). وظاهرة الاسم في التفكير النحويّ للمنصف عاشور فصل تصريف الاسم بحسب مقولة التنكير والتعريف (ص226.../1999).

2) شرح المفصّل (ج1 ص 70).

تبيّن النّكرة نوع شيء من جملة أشياء أخرى محتملة، خلافا للمعرفة التي تبطل الشياع والاشتراك. فلفظة درهم ورغم كونها نكرة أزالت إمكان وقوع العدد "عشرون" على جملة من المعدودات بسبب تقدير [منْ]. يقول ابن يعيش : "وقدّرت (التمييز) بمن لأنّها لبيان الجنس فأتي بها لذلك وحذفت تخفيفا وهي مرادة." (ش.م ج2/ص70). وتقدير [منْ] فيه رأيان : رأي يعتبر أنّ تقديرها لإزالة الاشتراك بين وظيفة التمييز ووظيفة الحال. ورأي يرى أنّ تقديرها واجب لأنّها أصل في التركيب وظيفتها بيان الجنس. مقولة التنكير وإنْ هي في الأصل مقولة تصريفيّة فهي تبيّن إلى حدّ كبير أنّ التواصل بين النّحو والصّرف والمعجم ضروريّ لفهم الدّلالة على الأقلّ في مستواها الوصفيّ.

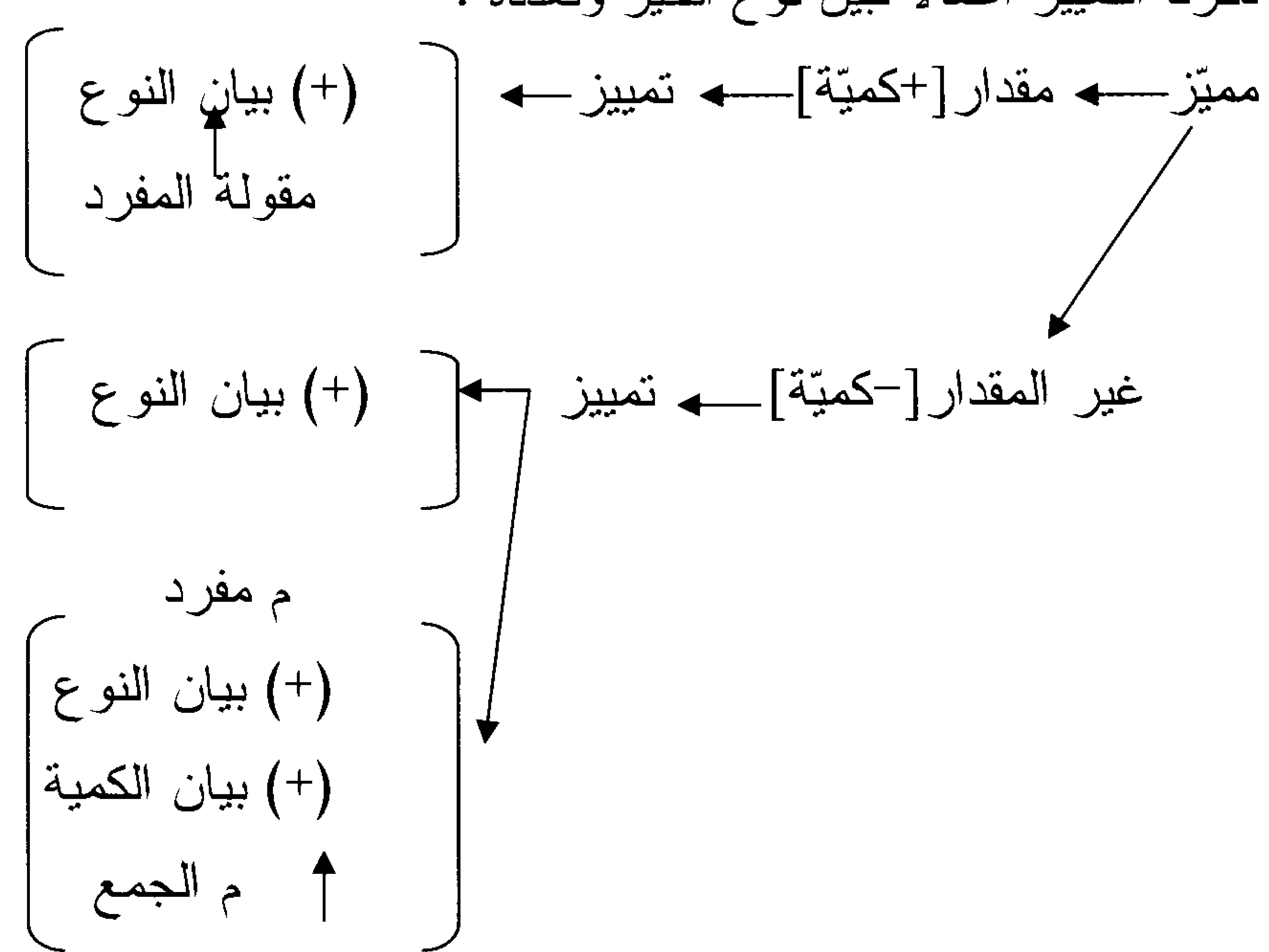
2.1.3.3.1/ مقولة العدد :

هي المقولة الثانية الهامّة البارزة في حدّ النحاة تمييز المفرد، مثل اقتضاء أن يكون اللفظ المعرب تمييزا اسم جنس دالا على الإفراد، لأنّ الغاية من التمييز رفع الإبهام عن الذات المفردة لا عمّا به تشترك مع مجموعة من الذوات. ولهذا قالوا لا يجوز تقدير [من] ويكون التمييز غير مفرد، لأنّ في ذكر المفرد يسهل تصوّر الجمع. أمّا إذا ذكر الجمع فإنّ التمييز يفقد مقوّما من مقوّمات ما به يكون تمييزا. ولهذا تذكر [منْ] في تمييز غير المقدار وغير ما يقاس عليه ولا تتصوّر مقولة الجمع في المفرد. العلّة في هذا أنّ انتماء الذات المفردة إلى ما هو مشترك يستدلّ عليه بأمرين :

- كون اسم الجنس يدلّ على الحقيقة وعلى ما يقع بواسطته التشابه.

- كون تمييز المفرد يقتضي أن يكون التمييز مفردًا لأنّ المميّز يدلّ على الكمية (المقدار). فيحتاج إلى بيان النوع بالمفرد لا بالجمع. أمّا إذا

كان المميّز غير مقدار فيجوز حينئذ أن يكون التمييز مفردًا أو جمعا على أنّ المفرد يبيّن النوع فقط. والجمع يبين النوع والعدد معًا. نحو " هذا خيرٌ منكَ عَمَلاً أو أعمالا " أي إذا ذكر التمييز عملا نبيّن نوع الخير وإذا ذكرنا التمييز أعمالا نبيّن نوع الخير ونعدّده :



3.1.3.3.1- مقولتا التنكير والعدد وعلاقتهما بالمكوّن التأليفيّ :

إذا كان للفظ بعض الخصائص المعجميّة والمقوليّة تمكّنه من دخول موقع التمييز، فإنّ أهمّ هذه الخصائص مقولتا العدد والتعيين. قال النّحاة عن مقولة العدد في تمييز المقادير لابدّ أن يكون التمييز مفردا بمعنى الجمع. وهو شرط مبنيّ على افتراض أنّ التمييز احتمال واقع من جملة احتمالات ممكنة. ولذلك يكون الانتقال من حيّز الاحتمال قبل التشكّل اللفظيّ إلى حيّز الإثبات بعد تشكّله مطابقا لمقتضيات البنية التركيبيّة. هذا القيد التأليفيّ بين مكوّنات الجملة يمكن اعتباره منفذا مجرّدًا منّظما للعلاقات بين المميّز والتمييز. وكلّ لفظ يدخل محلّ التمييز لابد أن تتوفّر

فيه هذه السّمة المعجميّة المقوليّة حتى ينفذ إلى الجملة عبر منفذه الأصليّ. وإن دخل من منفذ آخر مغاير فإنّ سماته المقوليّة تؤوّل وفق ماهو أصليّ.

عن مقولة العدد تظهر سمة مقوليّة أخرى هي غياب دلالة الحدث في تمييز المفرد خاصّة. ممّا يجعل علاقته بالمميّز ضعيفة من النّاحية الصرفيّة. فلا وجود مثلا لمقولة المطابقة في الجنس والعدد في تمييز المقادير.

تضاف إلى مقولة العدد مقولة الجنس. والمقصود بها ما في اللفظ من إحالة على كائن موجود لا على خصائصه اللفظيّة، من حيث هو اسم. وتبرز أهميّة هذه المقولة في تقديم ذكر الموضوع النوع على الموضوع الجنس، لأنّ التمييز اسم جنس يأتي لبيان نوع المميّز. فهذا ترتيب وجودي على حدّ قول ابن يعيش لابدّ من مراعاته في الوسم المحوريّ. لأنّ الأجناس أعلى جوهرا من الأنواع فإذا ذكرنا النّوع أوّلا لا بدّ من أن نذكر الجنس لنوضّح مسألة الانتماء المقوليّ.

2.3.3.1/ قواعد الضمّ في تمييز المفرد باعتبار السّمات المقولية :

في سبيل تصوّر أصل نظريّ متحكمّ في ما يعرب تمييزا ننظر في أهمّ السّمات المقوليّة للمميّز والتمييز وكيفيّة التعامل بينها من خلال الجملة التالية :

- "عندي عشرون درهما" "عشرون" مميّز مبهم (أ) و"درهما" تمييز (ب) قال الرضي إنّ دلالة (أ) في (ب).

- إذا تأكّد هذا هل يمكن اعتبار أن الإبهام سمة دلاليّة متحقّقة في الذات المبهمة عبر تصوّر حاجتها المستمرّة إلى مفسّر أو مخصّص؟ أي هل السّمة الدلاليّة هي سمة لسانيّة تجمع بين (أ) و(ب) وتبيّن خصائص علاقة (أ) بـــ (ب)؟ على النحو التالي :

- تكون دلالة (أ) في (ب) إذا كانت (ب) منصوبة. أي إذا كانت (ب) غير منصوبة لا تكون دلالة (أ) في (ب).

- ويكون النّصب قرينة نحويّة موجبة للاختلاف الدلاليّ بين (أ) و(ب) وأن (أ) غير محيلة على مرجع، وموجبة لأن تكون شبيهة بالفعل.

- وتكون (أ) تامّة عاملة.

يكون النصب قرينة دالة على الاختلاف الدلالي بين (أ) و (ب) ورغم ذلك قد لا تكون دلالة (أ) في (ب) واضحة فتحتاج هي الأخرى إلى ما يفسّرها في تمييز ما يشبه المقدّر (نحو لي مثله رجلاً) فقد بقيت المماثلة غامضة.

- يكون (أ) منفصلا بنيويّا عن (ب) بـــ[من] ويدلّ هذا على أنّ :

* (أ) منفصل إعرابيّا عن (ب) وعامل النصب فيها.

* (ب) واحد بمعنى الجمع.

- يكون (أ) مختلفا عن (ب) في مقولتي العدد والجنس حتى لا يكون (ب) صفة أو خبرًا لـــ (أ).

فـــ (ب) هي مصدر أو بمنزلته.

- "منْ" في غير الفصل البنيويّ تدلّ على أنّ التمييز نوعان:

* إذا كان المميّز مقدارا فإنّها تحذف ويتصوّر الجمع في المفرد.

* إذا كان المميّز غير مقدار فإنّها تحذف ويكون التّمييز مفردًا غير مجموع.

نجمل تمثيل القيم الدلاليّة المعجميّة في البنية النحويّة بما يلي :

[سمات البنية الدلاليّة لـــ (أ) و(ب)]

دلالة (أ) في دلالة (ب)

دلالة (أ) $\approx \phi$ إ=حالة على مرجع

مميّز (أ)	مميّز (ب)
(أ) ناصب	(ب) منصوب
≅ فع	(ب) نكرة
(أ) نكرة	
معرفة بالإضافة	
⇦ تمام العامل	
مقولة الجنس في (أ) ≠	عن (م) الجنس في (ب).
مقولة العدد في (أ) ≠	عن (م) العدد في (ب).
⇦ ب لا تكون صفة ولا خبرًا لـــ (أ).	
(أ) [+ مقدار] ⇦ (ϕ من)	المقدّر مفرد في معنى الجمع
[+ كمية]	[+ بيان النوع]
[− مقدار]	المقدّر مفرد [+ بيان النوع]
[− كمية] ⇦ (ϕ من)	جمع [+ بيان النوع]
	[+ بيان الكمية]

⇦ إنّ جميع القرائن الإعرابيّة واللفظيّة تبيّن قواعد ضمّ (أ) إلى (ب) وتبرز سمة مقولة الإبهام على اعتبار أنها سمة رابطة بين عنصري البنية الدلاليّة.

4.1- خاتمـــة :

بيّنا فيما تقدّم علل مجيء التمييز. وركّزنا على وظيفة رفع الإبهام عن المميّز. هو إبهام اعتبره النّحاة صادرا عن ذات وهو عندنا صادر عن ذات وعن غيرها لأسباب منها :

- أنّ رفع الإبهام عندهم يبطن أنّ دلالة (أ) (المميَّز) في (ب) (التمييز)

- أنّ دلالة (أ) في (ب) لا تكون إلاّ متى تصوّرنا أنّ (ب) ≠ عن (ج) عن (د)...

- وأنّ دلالة (أ) في (ب) تقتضي أشياء منها خاصّة أنّ خصائص (ب) ≠ وعن خصائص (أ) و(ج) و(د).

جميع هذه الأسباب تجعل اللّبس متأتّيا عن تركّب (أ) مع مكوّنات دلاليّة أخرى داخل بنية نحويّة. وليس لبسا ذاتيّا على النحو الذي نجده في الموصوف أو المعطوف عليه أو المبدل منه أو المضاف. فهو لبس مردّه ما ينشأ من علاقات معنويّة داخل بنية نحويّة.

التحوّل في العلاقة المعنويّة من الإبهام إلى البيان يخضع إلى تأويلات سمتها العامّة تحوّل في بنية دلاليّة من الاحتمال المتعدّد إلى الممكن الواحد، من الكلّي إلى الجزئيّ، من التجريديّ إلى الماديّ. تمكّننا هذه السّمة العامّة من الاستدلال على ماهية المتحوّل عنه وتقوّي خاصّة إحالته على الانتماء إلى شيء، ولهذا تكون وظائف (و) الشيء أعمّ من الشيء ذاته :

و(أ) ← و(أ) ≠ (أ) وأنّ (أ) > و(أ)
(أ)

فالتّمييز (شيء) وظيفته رفع الإبهام عن المميّز وأشياء أخرى.

ذكرنا أيضا أنّ قياس الشبه في المقادير لا يزيل الإبهام. وأبعد منه قياس الغيريّة على الشبه. وقد كان هذا القياس ضعيفا لأنّه يخالف الوظيفة التي من المفروض أن يؤدّيها التمييز. ممّا أثّر سلبا على ماهيّة المميّز. وقد بيّنا كيف أنّ المميّز (المماثلة والغيريّة) في قولنا : "عندي مثلك رجلا"

أو "عندي غيرك رجلا" صار أشدّ إيغالا في الإبهام ممّا كان عليه قبل تركّبه مع التمييز. وكأنّ منطلقات الوسم الإعرابيّ شيء والإجراء قد يكون أحيانا شيئا آخر. وهذا دليل على أنّ العلاقات المعنويّة أبعد من أن تحصر في الأبنية المنجزة وما وظيفة النحو مثلما قال "روسل" إلاّ رصد جميع العلاقات المنجز منها والممكن والممكن أكثر ثراء من المنجز.

الفصل الثاني : قضايا تحويل المعنى في تمييز النسبة :

1.2- الحدّ والوظيفة التواصليّة :

عرّف النّحاة القدامى التمييز اعتمادًا على وظيفتين دلاليتين ينهض بهما في سياق الخطاب هما :

كونه يفسّر ما هو ملبس في لفظ أو يفسّر نسبة بين لفظين في جملة أو شبه جملة أو مركّب إضافيّ، إذ اللّبس ينشئ تردّدا واحتمالات في التأويل. فيأتي التمييز لينصّ على أحد الاحتمالات نصّا متعيّنا قال ابن يعيش : "اعلم أنّ التمييز والتفسير والتبيين واحد، المراد به رفع الإبهام وإزالة اللبْس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنصّ على أحد محتملاته تبيينا للغرض ولذلك سمّي تمييزا أو تفسيرا " (شرح المفصل ج1/ص70).[1]

يبدو إذن أنّ تعريف ابن يعيش فيه تركيز على وظيفة التمييز الدلاليّة وليس تعريفا اصطلاحيّا. فالغاية التواصليّة تعتبر أساسيّة في ضبط حدود التمييز. فقبل ذكره يكون متقبّل الخطاب متردّدًا أمام عدّة خيارات في تأويل الملفوظ وفهمه على نحو مخصوص. وبعد التنصيص عليه لفظا يتوجّه التأويل نحو احتمال معلوم. من أمثلة ذلك " طاب زيد" في هذه الجملة نقص معنويّ ولّد لَبْسًا لدى المخاطَب بسبب تعدّد الاحتمالات في نسبة المحمول إلى زيد.

إذْ يجوز أن نقول :

*طاب زيد ← نَفْسًا
← مقاما
← عيشا
← مستقرًا

1) ويسمّى عند الكوفيّين ترجمة.

لكن هل ذكر أحد المحتملات يرفع الإبهام كلّيا عمّا هو ملبس في نسبة الفعل إلى زيد ؟ أي هل اللّبس صادر عن تعدّد الاحتمالات الممكنة. وبمجرّد تعيين إحداها يرفع الاحتمال ؟ أم أنّ التعيين يرفع اللّبس جزئيّا ؟ وما هي طبيعة العلاقات بين هذه الاحتمالات الممكنة ؟

لابدّ من الإقرار أولا أنّ الاحتمال واقع بسبب ما يظهر من تردّد عند المخاطَب في تعيين الشيء الذي طاب في زيد هل هو النفس أو المقام أو العيش؟ إلخ.

لكنّ الجمع بين مختلف هذه الاحتمالات لا يزيل الإبهام لأنّ هذه الذوات الدلاليّة المفسّرة للنسبة الإسناديّة لا تمثّل أصلا معنويّا. وكلّ نوع من أنواع التمييزات يمثّل احتمالا مستقلاّ عن غيره من الاحتمالات. قد يزيل ما سمّاه ابن يعيش تردّدًا لكن لا يزيل الإبهام كلّيا عن النسبة الحاصلة بين طاب وزيد.

ولهذا يمكن أن نعرّف الذات المبهمة سواء أكانت لفظا مفردا أم نسبة بين لفظين بعدم وجود نواة معنويّة واحدة تجمع بين مختلف أجزائها الممكنة.

إنّ هذا النوع من الإبهام في نسبة الفعل إلى الفاعل ليس إبهاما تداوليّا. ولا يمكن أن نحكم على الجملة بمعياري الصدق أو الكذب استنادًا إلى الظنّ الذي تخلفه في ذهن المخاطب. ولم يترتّب اللّبس على سوء توظيف لفظتي "طاب" أو "زيد" كما هو الشأن في لفظة زوجة في الجملة التالية :

- **يريد زيد زوجة :**

لهذه الجملة قراءتان مختلفتان بمستويين مختلفين :

(أ) يريد زيد امرأة متزوجة.

(ب) يريد زيد أنّ يتزوّج امرأة.

تأويل القراءة (أ) يريد زيد أن يتزوّج امرأة متزوّجة. وتأويل القراءة (ب) يريد زيد أن يتزوّج امرأة غير متزوجة. وهي قراءة منتظرة مختلفة عن الأولى. ولا يزول اللّبس التداوليّ في لفظة زوجة إلا بإضافة قرائن أخرى مساعدة على فهم مدلولها. في حين أنّ " زيدٌ " بما هو اسم علم واضح دلاليّا وكذا الأمر بالنسبة إلى فعل " طاب ". لكنّ النظر إلى كلّ مكوّن إسناديّ على أساس الشمول السّميّ المحتمل يفضي إلى هذا الافتقار إلى المتمّم أي إنّ " طاب " إمّا أن تكون شامليّة السّمة لتدلّ على معناها المعجميّ المقرّر. وإمّا أن تكون شامليّة سمتها ناقصة في تصوّر كيفية حدث الطيب، كمّيّته إلخ.

وكذا لفظة "زيد" إمّا أن تكون شاملية السّمة دالة على ذات معيّنة أو أن تكون ناقصة السّمة تدلّ على ذات مجزّأة.

ولبيان أنّ النقص المعنويّ يوجد في نسبة فعل طاب إلى زيد لا في طاب أو زيد منفصلين يمكن المقارنة بين :

1) طاب زيد نفسا.

2) طابت نفس زيد.

طاب في الجملة (1) لا تدلّ على معناها المعجميّ المتخّصص، بما أنّ النفس حددّت ما طاب في زيد. وأخرجت هذا الحدث من التعميم إلى التخصيص. بل انحصر حدث الطيب وتسوّر بالنفس دون غيرها. وبذلك تحقّق جزء من الحدث المعجميّ.

في حين أنّ طاب في الجملة (2) يدلّ على أنّ حدث الطّيب مسند إلى النفس لفظا ومعنى. فلم يحتج إلى ما به يتخصّص فتحقّق بجميع سماته في نسبته الإسناديّة.

قد نفترض في الجملة (1) أنّ لفظة زيد قابلة للتنوّع الاستعمالي. فتكون دلالتها على ذات مجزّأة من تبعات الاستعمال. وليست نظرية مسقطة على اللفظ في هذا السياق. إذْ أنّ استعمالها على هذا النحو هو الذي يدخل المتقبّل في بنية الاحتمال. فيأتي التمييز لينصّ على أحد المحتملات.

وقد نفترض أيضا أن يكون الاستعمال منضويا تحت إطار التعدّد الممكن الذي يمثّل في حدّ ذاته نظريّة قائمة الذات. وكلّ تعدّد ممكن ينبني على خلفيّة التعدّد الدلالي المعجميّ لأنّه يدخل تحت طائلة المحتمل، ولأنّ كلّ احتمال هو احتمال مولّد[1].

عن هذين الافتراضين يمكن أن نلاحظ أنّ كلّ احتمال، يعتبر استعمالا ضعيفا، لأنّه مبنيّ على سياق تصوّريّ عامّ، نسبة التعالق فيه بين الأجزاء الممثّلة لما يسمى "زيدا" قويّة " فطاب زيد نفسا" شديدة الاتّصال بطاب زيد عقلا أو قلبا ...

ولهذا نتصوّر أنّ إخراج الجزء من الكلّ، ورغم إزالته اللّبس في نسبة الفعل إلى زيد، هو في شكل من أشكاله إضعاف للجزء لأنّه يبقى في جميع الحالات متّصلا بذاك متعدّد القراءات. فهو منه لكنّه مختلف عنه.

إنّ كلّ تمييز جزء من زيد وظيفته إزالة الإبهام. لكنّ الجمع بين هذه الأجزاء لا يرفع مطلقا غموض نسبة الفعل إلى زيد. ولا تمثّل جميع الأجزاء الممكنة زيدا. ولهذا قال النّحاة القدامى إنّ اللّبس في الإسناد. وسموا موطنه ذاتا مقدّرة ممّا يجعل الإبهام وإزالته من عمل المتكلّم خلافا لإبهام تمييز المفرد الذي يكون في الإحالة الوضعيّة.

عن هذه الملاحظات الأوليّة في حدّ تمييز النسبة لابدّ من ذكر ميزة تخصّ العلاقات المعنويّة بين المكونّات داخل البنية النحويّة. وتتمثّل في

---

1) لمزيد التوسّع في التعدّد الاحتمالي المعجميّ أنظر:

"La lexicologie entre langue et discours" Marie Françoise Mortureux (2001/pp62-72).

أنّ التمييز من حيث هو وظيفة ذو اتّصال دلاليّ قويّ بغيره من الألفاظ أكثر من عدّة وظائف أخرى مشابهة له. والسبب في ذلك كونها وظيفة تفسّر وتبيّن. وعلاقتها بما تفسّره علاقة عليّة. يكون المفسّر فيها سبب وجود المفسّر. فالترتيب الخطيّ للأحداث يفيد أنّ الشيء يكون في أوّل أمره ملبسا مبهما. فيأتي التمييز ليزيل هذه الصفة بالنّص على أحد الاحتمالات الممكنة فيه.

فما كان مقصودًا بالإضمار في الخطاب من نسبة الفعل إلى الفاعل (طاب زيد) دلّ عليه التمييز دلالة صريحة وهي من قبيل ما يسمّى في النحو التوليديّ بالوظائف المطلقة للاسم، قوّتها تستمدّ ممّا تؤدّيه من وظائف تواصليّة تقتضي استرسالا في المعنى.

القصد التواصليّ الذي أشار إليه ابن يعيش مهمّ جدّا في حدّ التمييز، لما فيه من مطابقة بين المصطلح والمتصوّر الذهنيّ في هذه الوظيفة النحويّة. ولو أنّ رفع الإبهام ليست خاصيّة يتفرّد بها التمييز دون سائر الوظائف.

وإنّما ثمّة أشياء يختصّ بها التمييز دون غيره منها رفع الإبهام عن الذّات المذكورة والذّات المقدّرة.

2.2- رفع الإبهام عن الذات وظيفة دلاليّة خاصّة بالتمييز:

إنّ رفع الإبهام مطلقا ليس خاصيّة دلاليّة إبلاغية يتفرّد بها التمييز عن غيره من الوظائف، باعتبار أنّ كلّ الوظائف تفسّر وتبيّن وترفع الإبهام.

غير أنّ ما يختصّ به هذا المعنى النحويّ كونه يرفع الإبهام عن ذات مذكورة في تمييز المفردة وذات مقدّرة في تمييز النسبة. ولا يرفع الإبهام عن هيئة الذات.

وبين الذّات وهيأتها فرق نوضّحه بما يلي :

1- طاب زيد نفسا.

2- رجع زيد القهقري.

3- جاءني زيد راكبا.

4- لله درّ زيد فارسًا.

في الجملة (1) رفع التمييز (نفسا) إبهام ذات مقدّرة. هي شيء كما يقول الرضي يساوي نسبة فعل " طاب " إلى زيد. ولا يرفع التمييز إبهام ذات زيد أو إبهام طاب إذا كانا مبهمين.

أمّا في الجملة (2) فإنّ الحال يرفع الإبهام عنْ هيئة الذات لأنّه يصف هيئة الرجوع لا الذات الراجعة، والتي هي في تقدير الرضي معلومة لا تحتاج إلى بيان[1]، في الجملة (3) يرفع الحال إبهام هيئة الذات كما في الجملة (2) ثم إنّه يَصُحُّ ردّه إلى فعل " يركُب" ويتأكّد تقدير ضمير يتبعه يعود على زيد ويتمحّض للدلالة على كونه تمييز نسبة يرفع الإبهام عن ذات مقدّرة.

وفي الجملة (4) يجوز أن نعتبر "فارسا" تمييز نسبة أو حالا بتأويلين مختلفين. فمتى قصدنا مدح زيد بالفروسيّة مطلقا فإنّ "فارسا" تعرب تمييزًا المقصود بها رفع الإبهام عن الذّات. ومتى كان القصد المدح المقيد بحال الفروسية دون سواه من الحالات التي يمكن أن يكون عليها زيد فإنّها تعرب حالا. فما في الجملة لا يدلّ على كون لفظة "فارسا" وظيفتها رفع الإبهام عن ذات أو عن هيأتها. فالتأويل والترجيح هو الذي يقوّي هذا الإعراب أو ذاك.

---

1) شرح الكافية (ج2ص53).

يمكن كذلك إدراك الفرق بين الذات وهيأتها أي بين التمييز والحال بالمقارنة بين الجملة (1) و(3) :

يرفع التمييز الإبهام عن الذات لأنّه فاعل في المعنى.

* طاب زيد نفسا أصلها " طابت نفس زيد ".

في حين أنّ الحال يرفع الإبهام عن هيئة الذات فهو ليس فاعلاً معنويّا. فلا نقول " جاء ركوب زيد ".

في الجملة (1) أسند الفعل طاب إلى زيد لفظا وإلى "نفسا" معنى. وفي الجملة (2) أسند الفعل جاء إلى زيد لفظا ومعنى. ولذلك يجوز أن نقدر الحال فاعلا لفظا ومعنى " جاءني الراكب ". فزيد هو الراكب. فهما فاعلان متكافئان لفظا ومعنى" (شرح الكافية ج2/ص64). في حين أنّ زيدًا والنفس فاعلان مختلفان لأنّ النفس لا تردُّ إلى فعل كما يردّ راكب إلى فعل يركب.

يجب التنبيه في الجملة (4) إلى أمر هامّ يتمثّل في أنّ انعدام القرائن الكافية الدالة على وظيفة نحويّة مخصوصة من شأنه أن يضعف علاقة الدلالة المعجميّة في اللفظ المعرب بالوظيفة النحويّة الواسمة. بل ويضعف علاقة الدلالة بالموضع الإعرابيّ. ولهذه الأسباب وجد احتمالان في إعراب لفظة فارس.

وقد انجرّ عن الاختلاف في تحديد نوع الإبهام : هل هو إبهام ذات أم إبهام هيئة الذات اختلاف ذو طبيعة أخرى يتعلّق بصفة الإبهام هل هو مشترك أم مستقرّ ؟

يرى ابن الحاجب أن التمييز يرفع الإبهام المشترك في ذات المميّز على خلفيّة اعتبار أنّه إبهام عارض لا يلازم الذات المبهمة. أمّا الرضيّ فإنّه لا يميّز بين صفتي الإبهام ويقدّرهما بمعنى واحد لأنّ ما هو مشترك

يثبت حسب رأيه إذا غابت عوامل إزالته. فهو على معنى الاستقرار يقول : "معنى المستقرّ في اللّغة هو الثابت وربّ عارض ثابت لازم. والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتّفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما أيضا من جهة الإبهام ولا يدلّ لفظ المستقرّ على أنّه وضعيّ كما فسّر" (ش.ك ج2/ص54).

وكأنّ الإبهام بنوعيه يمثّل شيئا ذا وجود ذهنّي، لا يمكن إدراك جوهره إلا بوجود ما يزيله، ممّا يجعل الذات المبهمة صعبة التحديد. فلا شيء في التركيب يدلّ على أن نسبة طاب إلى زيد في جملة "طاب زيد نفسا" تمثّل ذاتا مبهمة. وإنّما تحليل الخطاب هو الذي يبلغنا هذه الحقيقة. ممّا يعني أنّ الذات المبهمة تمثّل ما يسمّيه "فوكونيي" (Fauconnier) قادحًا (déclencheur) وقرينة رفع الإبهام هدفا (Cible)[1]. فالإبهام بهذا الفهم عبارة عن فضاء ذهنيّ يمثّل جزءًا من الخطاب. لكنّه غير مذكور فيه. فمن الاعتباط أن نرجع حسب " فوكونيي" تعدّد الاحتمالات في تأويل ما هو ملبس إلى ما هو تركيبيّ لأنّ كلّ احتمال مختلف بالضرورة عن غيره من الاحتمالات.[2]

إنّ الشكل اللفظيّ للجملة واحد [طاب زيد + (شيئا)]. ويمثّل هذا المظهر العامّ الشيء المشترك فيها...

هذا الشيء هو بؤرة الاحتمالات الممكنة. وكلّ احتمال يمثّل معنى مختلفا عن غيره من المعاني. نوضّحه حسب الطريقة التقليدية في تمثيل الإشكالات المنطقية المجرّدة بما يلي :

---

1) Voir "Espaces Mentaux", Gilles Fauconnier (p 42).

2) Ibid (p 54).

* طاب زيد (شيئا) ← نفسا (احتمال (1)) ← معنى 1.
← عقلا (احتمال (2)) ← معنى 2.
← منزلة (احتمال (3)) ← معنى 3.
← علما (احتمال (4)) ← معنى 4.

فجملة " طاب زيد عقلا " هي تمثيل " لطاب زيد شيئا " الجملة الأنموذج. وجميع الجمل الممثّلة هي قراءات متوازية للجملة الأنموذج[1] وكلّ قراءة تحقيق لما هو محتمل.

3.2- الوظيفة والحدس بالوظيفة :

إنّ حدّ التمييز كونه مفسّرا ومبيّنا ورافع الإبهام، كلّها حدود عامّة ومنطقيّة في الآن ذاته، لأنّها تمثل إطارًا نظريّا تجريديّا يشرّع فرضيات الاستعمال الممكنة. لكن حين نتناول مثالا بعينه يصبح التمييز دالا في ذاك السياق التداوليّ، لا دالا على فرضيّات الاستعمال المحتملة أو على ما هو مجرّد من الحدّ.

فمن خصائص بنية التمييز يمكن أن ندرك بعض الخصائص من النظريّة النحويّة. فالتنصيص على محتمل نحو " طاب زيد علما". يمكن أن نعتبر " علما " قيدًا للاستعمال الصحيح وليس ملحقا يمكن الاستغناء عنه، لأنّ المحتمل كلّ قابل للتجزئة الاحتمالية وبيان وظيفته تمييز جزء من جملة الأجزاء. والحقيقة أنّ هذه الظاهرة ليست خاصّة بالوظائف النحويّة. وإنّما هي خاصيّة يمكن أن نعتبرها علميّة يجوز إجراؤها على كلّ شيء عام نريد أن نحدّه انطلاقا من أنواعه الممثلة لنموذجه. فننتقل من الجزئيات إلى الكلّيات أو من المادّي إلى المجرّد لأنّ ذهن الإنسان ينزع باستمرار إلى اختزال تصوّر حدود المعرفة وبناء نسق فكريّ قادر على الإلمام بقضاياها. هذا ما يجعلنا نطرح أسئلة ذات طبيعة أخرى منها :

---

1) Ibid (p 25).

هل التمييز بما له من وظائف معنويّة تداوليّة مستمدّ من خصائص اللّفظ المقوليّة والدلاليّة أم هو مستمدّ من محض تفكيرنا ؟

فحين نعرب لفظة "علما" في جملة "طاب زيد علما" تمييزا، هل يعني أنّ "علما" حقّا تمييز بما لها من خصائص مقوليّة ودلاليّة أم أنّنا نفكّر في كون لفظة "علما" يمكن أن تؤدّي دور المميّز. فنعربها على هذا النّحو؟

الثّابت حسب اعتبار النّحاة القدامى أنّنا حين نسند إعرابا إلى لفظ ما فنحن نقرن بين اللفظ والتصوّر الذي نعرفه عن الوظيفة المسندة. فالجمع بين المعرب والإعراب ليس جمعا اعتباطيا عفويّا وإنّما هو جمع مفكّر فيه. ولعلّ هذا يفسّر ما قاله النحاة[1] من أنّ المعرب لابدّ أن يكون على علم بجوهر ما يعربه خاصّة من جهة الدّلالة.

ذكرنا هذه الملاحظات لأنّ بعض الخصائص المعنويّة لوظيفة التمييز قد لا نجدها في وظائف أخرى لأنّها تثبت شدّة اتّصال اللفظ المعرب بإعرابه، فجميع ما للفظ من سمات مقوليّة لفظيّة ودلاليّة تحيل رأسا على المتصوّر الذهنيّ لهذه الوظيفة.

الحاصل من هذا أنّ التّمييز من الوظائف التي لا تحتاج إلى تفسير دلاليّ مفصّل وإلى شرح القواعد الإعرابيّة المتحكّمة فيها. فمجرّد وسم اللفظ بالوظيفة الإعرابية المستحقة يغنينا عن التفسير والشرح لتقلّص المسافة الفاصلة بين التطبيق والتجريد.

ولهذا حين يقول النّحاة إنّ التمييز يفسّر ويزيل الإبهام فهم يعنون بدرجة أولى أنّ حدّ هذه الوظيفة نابع من الأسباب التي أوجدتها، وأنّ هذا الضرب من إقامة الحدود تطغى عليه النزعة التجريديّة رغم ما يتبادر إلى

---

(1) جلّ النحاة نبهوا إلى ضرورة فهم معنى ما يعرب قبل إعرابه انظر مثلا :
- الخصائص لابن جني (ج1/ص215 وما بعدها وص 279 وما بعدها).
- مغني اللبيب لابن هشام (ص 684 و 698).

الذّهن من كونها وظيفة تحيل على ماهو حقيقيّ مستعمل. بل إنّ التجريد بهذا الشكل هو أساس التواصل اللغويّ وتحقيق أفق الانتظار.

وهذا الضّرب من الوظائف النحويّة هو سدّ للهوّة الفاصلة بين النظام ومجال إجرائه واختباره، بين المتصوّر الذّهني عن العلاقة وما يظهر منها في الاستعمال. يقول "فيلمور" (Fillmore) لكلّ لفظ وظيفة تداوليّة منطقيّة. وما وظيفته النحويّة إلاّ دليل على الوظيفة الأولى" (1968/ص24).

قال النّحاة إنّ التمييز يبيّن ويفسّر. وهم يعنون أنّ الوقوف عند حدود ما هو ملبس وناقص معنويّا يولّد الإبهام وأنّ البيان المتحقّق بالتمييز معنى موجود بالقوّة قبل الفعل حسب الافتراض الأرسطي. فالمتكلّم حين يختار لفظا ما يملي عليه أن يلعب دورًا دلاليّا معيّنا. فيُجنّب نفسه طرح سؤال " هل استعمالي هذا اللفظ صائب أم لا ؟ " ففي ذهن كلّ متكلّم مخاطبٌ مفترض يراقب الاستعمال ويقتضي الوضوح والبيان.

4.2- المصطلح والوظيفة المعنويّة :

بناء على ما تقدّم من تحليل لعلاقة المعنى بالبنية النحويّة وكيفيّة وصفها وبيان وجوه استعمالها الممكن نسأل : لم استقرّ الاصطلاح على لفظ التمييز دون غيره من العبارات؟ وماذا يقدّم هذا المصطلح للمفهوم من دقّة ومناسبة؟ لا شكّ أنّ المصطلح صناعة دلاليّة به ندرك حدود ما اصطلح عليه فهو مصدر للمعرفة مقتضاه المنع : منع دخول غير ما ينطبق عليه الحدّ إلى المحدود ومنع خروج ما ينطبق عليه إلى غيره.

ولا شكّ أيضا أنّ للوظائف المعنويّة دورًا مهمّا في إقامة حدود التمييز، وتمييزه عن غيره من الوظائف النحويّة التي تشاركه في الوظائف نفسها. فالتمييز يميّز بين الأشياء. ويفصل بعضها عن بعض. وهي وظيفة خاصّة تدلّ أساسا على أنّ المصطلح مشتقّ ممّا يؤدّيه اللفظ

من أدوار معنويّة في علاقته بغيره من المكوّنات، وفي علاقته بغيره من الوظائف النحويّة.

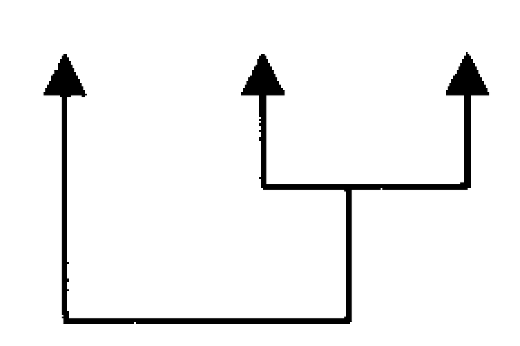
ولهذا يمكن أن نختزل الأدوار في نوعين كبيرين :

النّوع الأوّل : يكون فيه الحدّ عبارة عن ربط بين الدّور المعنويّ والوظيفة النحويّة. فنجد صدى هذا الدّور في المصطلح ويتجسّد عملياً فيما تنسجه هذه الوظيفة من علاقات معنويّة مع غيرها من الألفاظ في الجملة وأساسا مع المميّز المبهم، سواء أكان ذاتا مذكورة أم مقدّرة.

النّوع الثاني : يكون الدور فيه عبارة عن مقولة مشتقّة ما قبليّا من معنى المميّز ومن الخصائص المقوليّة والمعجميّة الدلاليّة التي تميّزه عن غيره من الوظائف نحو البدل والعطف والنعت ... وهي وظائف تشترك مع التمييز في وظيفة البيان والتفسير.

عمليّا في تمييز النسبة (وحسب الدّور الأوّل) العلاقة المعنويّة بين التمييز وغيره من المكوّنات هي علاقة بين مفسّر ونسبة مبهمة بين لفظين :

– طاب زيدٌ علْمًا



بين طاب وزيد نسبة إسناديّة مبهمة يسمّيها جلّ النحاة بالذات المقدّرة ويسمّيها الرضيّ الشيء المقدّر.

بصرف النّظر عن طبيعة العلاقة بين الفعل "طاب" والموضوع "علما " في هذا المستوى من التحليل نسأل هل كلمة "علما" مقتضاة مباشرة من فعل طاب أم أنّها مقتضاة من علاقة طاب بزيد.

يهمّنا الآن في هذا المستوى أن نلاحظ أنّ الترتيب الزّماني للحدث يبطن ضربا من الانتقال من الكلّ إلى الجزء، من النقص إلى التمام، ومن

اللّبس إلى البيان. ولا يمكن التصرّف في هذا الترتيب كأن نجعل البيّن قبل الملبس أو نقف عند حدوده ونعتبر أنّ الجملة تامّة دلاليّا.

وكلّما انعدم إمكان تغيير رتب مكوّنات الجملة ازداد الاتصال المعنويّ بينها قوّة ومتانة.

يفصل بين مكوّنات الجملة علاقات معنويّة يسمّيها "لانقاكار" (Langacker) مسافات دلاليّة (Semantic trajectory)[1] وكلّ مسافة تمثّل نوعا من أنواع الحركات متّجهة نحو محور دلاليّ ما.

ففي جملة : طَابَ زيْدٌ علْمًا.

تُمثّل لفظة "علما" محورًا دلاليّا لأنّها هدف به نرفع الإبهام وحركة المسافة الدلاليّة حالّة فيه، فهو المنتهى والغاية.

– طاب زيد

مسافة دلاليّة 1 (بنية دلاليّة مولّدة للّبس)

علما

مسافة دلاليّة 2 (بنية دلاليّة بيّنة)

وكلّ مسافة عبارة عن بعد دلاليّ تأويليّ جديد، مضاف إلى السّابق.

وقد اختلف اللسانيّون ممّن اهتموا بنحو الحالة وبالأدوار المحوريّة الدلاليّة في تنميط هذه المسافات الدلاليّة ووضعها في نظام ما، لأنّ الموضوعات الدلاليّة المعجميّة متنوّعة، ولا يمكن حصرها في قوالب ونماذج، مهما اجتهد المنظرون.

فعدد الحالات الممثّلة أقلّ بكثير من الأدوار الدلاليّة. فتعسر حينئذ أيّ محاولة في التّصنيف[1].

---

1) فضّلنا ترجمة trajectory بالمسافة، البعض يترجمها بلفظة مسار والمسار عندنا هو process (اُنظر تفصيل رأيه في المسافات الدّلاليّة في الفصل الأوّل من الباب الثالث).

ولهذا اختزل جاكندوف في مرحلة تابعة لنظرية البنى التصوّرية كلّ الأدوار الدلاليّة في نوعين هما " الحركة " و" الحلول"[2]. وبيّن خاصة أن الأدوار ليست مفاهيم أساسيّة ثابتة. وإنّما هي عبارة عن تصوّرات لعلاقات يسعى بواسطتها اللسانيّ إلى شكلنة المعنى وتمثيله في مصطلح ممثّل ودقيق.

5.2- مفهوم التضمّن الدلاليّ والتركيبيّ :

عرّف ابن مالك التمييز بكونه اسما نكرة متضمّنا معنى " من " لبيان ما أجمل قبله يقول : " اسم بمعنى من مُبين نكرة ينصب تمييزا بما قد فسرّه"[3].

قصد بالتضمّن ضرورة تقدير حرف "من" يعلو التمييز لبيان نوع المميّز لأنّه حرف يدلّ على التبعيض في غيره.

وظيفة التمييز الأساسيّة توضيح ما قبلها عبر إدخال أو تضمين المميّز في التمييز تركيبيّا ودلاليّا في تمييز المفرد، ودلاليّا في تمييز النسبة.

يتحدّد مفهوم البنية التركيبيّة الأصليّة والعلاقات الرابطة بين عناصرها من خلال تقدير حرف الجرّ "منْ ".

---

1) قال الفاسي الفهري : " إن الهدف من دراسة الأدوار الدلالية تحديد العلاقات الدلالية الممكنة ولكن تصوّر علاقة الدور باللفظ (المحمول) اختلف من باحث إلى آخر (المعجم العربي ص 33).

- اُنظر لاحقا الفصل الأوّل من باب الحالة الإعرابيّة.

2) إنّ أصل تقسيم جاكندوف نجده عند قروبر (1976) لمّا جعل الحركة والحلول مفهومين أساسيين لتنظيم المحمولات وتنظيم بناها الوظيفية وجعل الأساسي في كل منها للمحور وهو موضوع الحركة والحلول.

- انظر أيضا المعجم العربي للفهري ص 32 و 33.

3) الألفية شرح ابن عقيل ج1/ص 601.

ذكرنا في تمييز المفرد أنّ جملة من قبيل "عندي عشرون درهما" (ج1) تكون على حدّ مبدإ التضمّن مفسّرة لبنية أعمق هي بمعنى "عندي عشرون من الدراهم". والدراهم متضمّنة لعشرين.

وما يفرّق بين تمييز المفرد والنسبة في تقدير "من" نبيّنه بالأمثلة التالية :

1. عندي عشرون درهما.
2. فجرنا الأرض عيونا.
3. ويحه رجلاً.
4. طاب زيد مستقرًّا.

تحتوي هذه الجمل على ذوات مبهمة لما فيها من إجمال حسب عبارة ابن مالك. الجملة(1) إجمالها في ذات مذكورة وهي العشرين. والجملة (2) و(4) إجمالها في ذات مقدّرة وهي النسبة الإسناديّة بين الفعل والفاعل. أمّا الجملة (3) فإنّ إجمالها في ذات مذكورة عند البعض من النّحاة وذات مقدّرة عند جلّ النحاة.

تقدير حرف "من" صريح في الجملة (1) و(3). على أساسه تؤوّل الجملة (1) بنيويّا "عندي عشرون من دراهم" بـــ " عشرون من الدراهم". فالدراهم متضمّنة للعشرين العدد. فحرف الجرّ "منْ " يحتاج إليه ضرورة لبيان نوع المعدود وجنسه وجعل الأوّل مضمّنا في الثاني من جهة الدلالة. ولهذا يسقط حرف الجرّ، ويُنكَّرُ المجرور، حتى يدلّ على الشّياع.

في الجملة (4) لا نحتاج إلى تقدير حرف الجرّ "منْ" لضعف دلالة التضمّن متى كان التمييز فاعلا في المعنى. فلا يجوز أن نقول " طاب زيد من مستقرّ " لأنّ "زيد" و"مستقرّ" كلاهما فاعل في البنية السطحيّة. الأوّل فاعل لفظي. والثاني فاعل معنويّ. فليس للواحد منهما أحقيّة تضمّن الآخر رغم أنّ إسناد الفعل " طاب " إليهما مختلف. يسند إلى "زيد" لفظا

وإلى " مستقرّ" معنى. إنّ الإسناد اللفظيّ يكون متقدّما على الإسناد المعنويّ فيطلب الفعل فاعله اللفظيّ قبل فاعله المعنويّ.

في الجملة (2) يجوّز النحاة تقدير حرف الجرّ "من" لأنّ التمييز ليس فاعلاً في المعنى.

- " فجّرنا الأرض من عيون".

استوفى الفعل فاعله اللفظيّ والمعنويّ. فإبهام الذات المجملة المقدّرة هو في نسبة الفعل إلى المفعول خلافًا للجملة (4) التي كان الإجمال فيها متأتّيا من نسبة الفعل إلى الفاعل. ولهذا يجوز في الجملة (2) أن نقدّر حرف "من" لإبراز علاقة التضمّن بين المفعول والتمييز.

إنّ جملة " فجّرنا الأرض عيونا " والمقدّرة من جهة الأصل " فجرنا الأرض من عيون" تبيّن التكافؤ الدلاليّ بين الجملتين دون اعتبار الشكل المقوليّ الذي تسند فيه الوظائف.

فع [س الأرض [[عيونا]]] ⟵ [س الأرض [حرف [عيون]]]

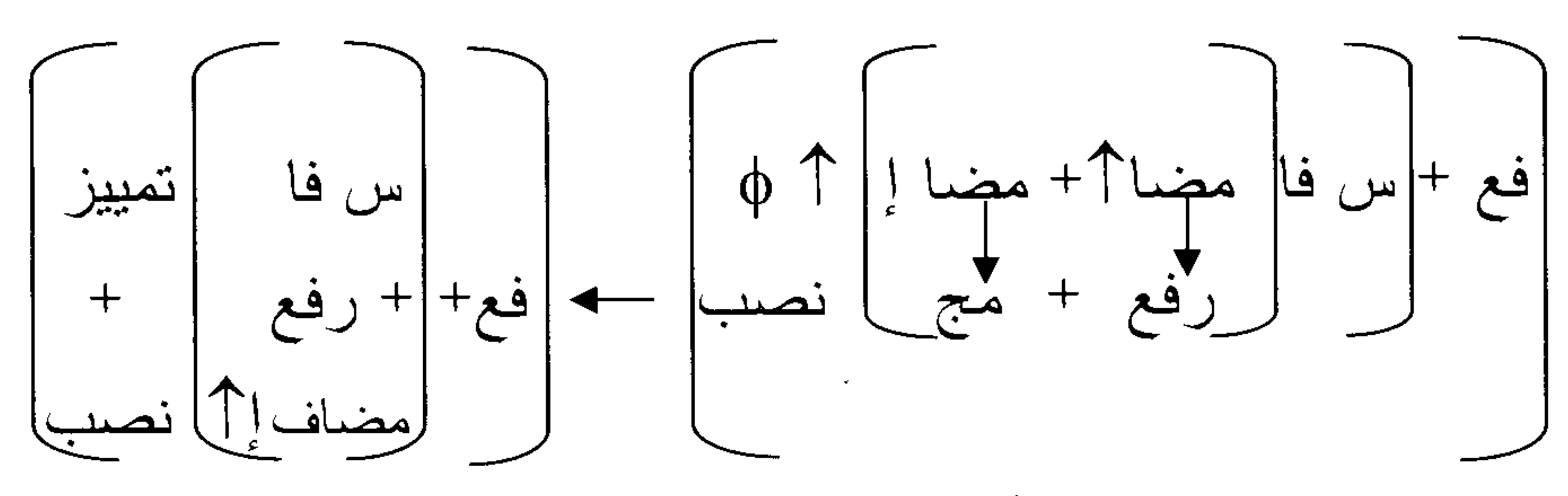
فحرف الجرّ لا يدلّ على دور دلالي أصليّ في المجرور بل يساهم في تأويله تصوّريّا إذْ يفيد تصوّر الجمع في المفرد واستغراق الأجناس الكلّية:

* من الدراهم [ϕ دراهم]

* من العيون [ϕ عيونا]

أمّا الجمل التي يغيب فيها تقدير معنى "من" مثل الجملة (4) فإنّ السّمات المقوليّة المكوّنة للفاعل لا تتغيّر في البنية السطحيّة.

تتغيّر مراتب الفاعل والتمييز مقارنة بالبنية العميقة. فما كان مضافا أصبح تمييزا وما كان مضافا إليه أصبح فاعلا لفظيّا :



هذا التمثيل فيه تأثير العلاقات الوظيفيّة في البنية المكوّنيّة إذ بواسطتها تتيسّر إقامة علاقة التساوي بين الجملتين من جهة الدّلالة.

6.2- الفرق بين الفاعليّة الحقيقيّة والفاعليّة المعنويّة :

من أهمّ المقاييس التي اعتمدها النّحاة في ضبط حدود تمييز النسبة الفاعلية المعنويّة، وفي ذلك دلالات. أهمّها أنّ الإسناد في نسبة الفعل إلى الفاعل إسنادان : إسناد لفظيّ غير مراد وإسناد معنويّ مراد.

نأخذ جملةً " تفقأ زيد شحْمًا" الإسناد اللفظيّ غير المراد هو إسناد فعل تفقأ إلى زيد "الكلّ" وإرادة الجزء.

والإسناد المعنويّ المراد هو إسناد فعل تفقّأ إلى جزء من زيد. هو الشحم. أي تفقّأ شحم زيد.

ينشيء الإسناد الأوّل ضربا من اللّبس المقصود ومظهره انعدام الملاءمة بين المحمول (الفعل) والموضوع (الفاعل) من جهة الدلالة المعجميّة. فهو إسناد منحرف لم تخضع فيه الدلالة إلى قيد الانتقاء.

ويتحوّل الإسناد اللفظيّ الأوّل الملبس (تفقأ زيد) إلى إسناد بيّن، لم يرتق إلى مرتبة الإسناد اللفظيّ المعنويّ بمجرّد إضافة المكوّن المزيل للغموض. وهذا يعني أنّ الإسناد اللفظي مرّ بمرحلتين إسناد لفظي أوّل ملبس كليّا وإسناد لفظيّ ثان منشئ للتفسير بسبب زيادة مكوّن معجميّ آخر.

يمكن أن نعتبر أنّ الإسناد اللفظيّ الأوّل جزء من الإسناد اللفظيّ الثاني. يمثّل الإسناد الأوّل الفاعليّة الحقيقيّة إذْ يحقّق ما هو مجرّد من

البنية النحويّة التركيبيّة. ويمثّل الإسناد الثاني الفاعليّة المعنويّة ويحقّق ما هو منجز من البنية. وهي الأهمّ في تصوّر العلاقات بين مكوّنات الجملة.

الإسناد ← أصليّ [ف+ فا (مضاف + مضاف إليه)]

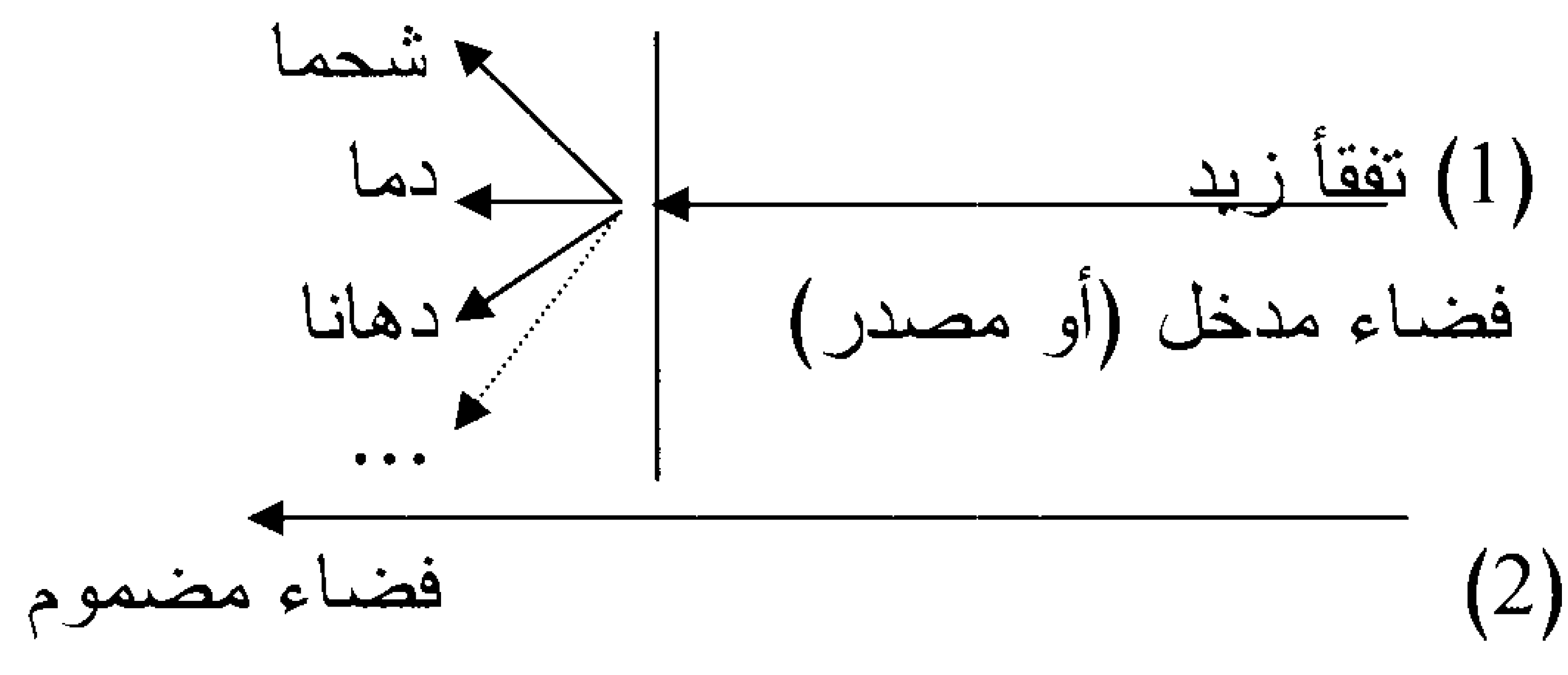
← فرعيّ ← لفظيّ [ف+فا (لفظيّ)] (يحقّق ما هو مجرّد من البنية النحويّة = تفقّأ زيد)

← معنويّ [ف + تمييز] (يحقّق ما هو منجز من البنية النحويّة = تفقّأ + Ø + شحمًا)

يعتبر "فيليب قريا" (Philipe Grea)[1] أنّ جملة من نوع " تفقأ زيد شحما " لها فضاءان تصوّريان رغم أنّ الإدماج لا يحظى في الوقت الراهن بشكلنة واضحة :

*" تفقّأ زيد" فضاء مدخل (Espace Entré)

* "وتفقّأ زيد شحما" فضاء مضموم (Espace Intégré) في الفضاء المدخل. ويبنى فضاء الدّمج التصوّريّ تحليله على فضاء نوعي. تكون مواده ذات أهميّة (مركزيّة) في إسناد الوظائف الموضوعيّة للمتصوّرات المقصودة.



1) Philipe Grea : les limites de l'interprétation conceptuelle. Langages Juin 2003. N°150. P,65.

يحتوي الفضاء المدخل على عناصر صالحة لكلّ الفضاءات المدمجة. والفضاءات المدخل عابرة للفضاءات (cross- space mapping) لأنّها تضمّ عناصر منفتحة على الإمكان والتحويل.

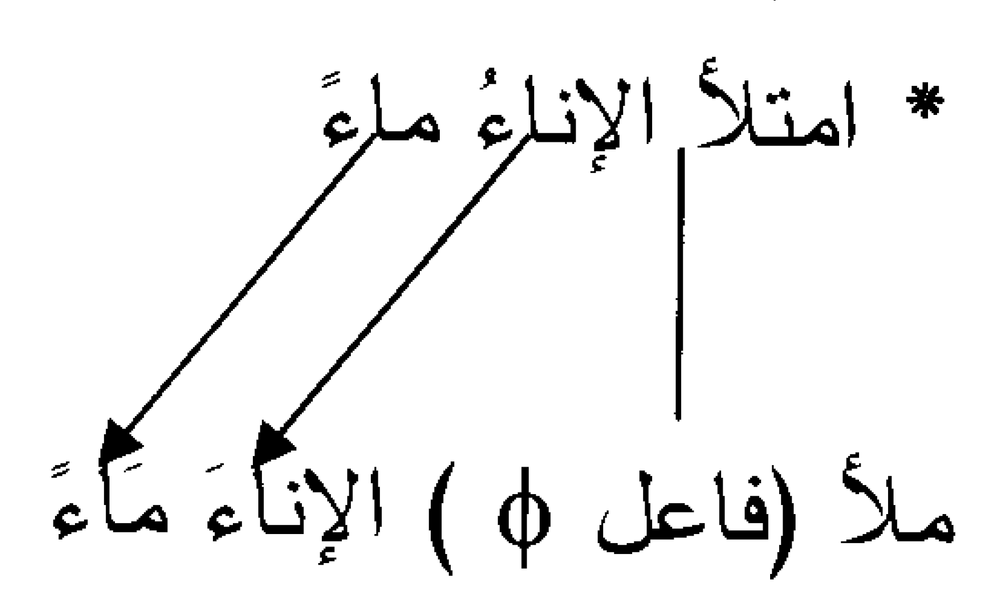
ولهذا حين قال النّحاة إنّ أصل الجملة " تفقأ شحم زيد " قصدوا ضمنّيا أنّ الفضاء المدخل جزء من الفضاء المدمج ((E.E) جزء من (E.I)) ولنلاحظ أنّ دلالة تفقأ وزيد في الفضاء المدخل غير دلالتهما في الفضاء المدمج.

ففعل "تفقأ" عند سيبويه ضعيف (الكتاب ج204/1)، لم يقو قوّة سائر الأفعال، ولم ينفذ إلى المفعول. فهو فعل بمنزلة الانفعال، لا يدلّ على الفعلية المحضة. ومتى كان الفعل ضعيفا، فإنّ الفاعليّة المعنويّة تضعف نحو :

*** امتلأ الإناءُ ماءً**

الأصل ألاّ نجعل في هذا المثال التمييز فاعلا في المعنى. فلا نقول "امتلأ ماءُ الإناء" لأنّ الدلالة الحدثيّة في كلّ من الفعل والفاعل لا تجيز هذا الضرب من الإسناد. فالماء ليس فاعلا في المعنى، كما هو الشأن بالنسبة إلى " شحم " في جملة " تفقأ زيد شحما". ولهذا يجوّز الجرجاني أن نتصوّر امتلأ بمعنى ملأ فيتمحّض الفعل للدلالة على حدث حقيقيّ يوقعه فاعل حقيقيّ[1].

فما كان فاعلا لفظيّا في جملة "امتلأ الإناءُ ماءً" هو مفعولٌ بتصوّر معنى ملأ في امتلأ حتّى يحافظ التمييز على وظيفته في الجملة.



1) المقتصد (مج2/ص69).

للفعل دور مؤثّر في فاعلية الفاعل إمّا أن يثبتها ويقوّيها أو يضعفها وقد يزيلها. فمفهوم الفاعليّة لا يمكن اختزاله في التأويل الإعرابيّ (العلامة) والتطابق الصرفيّ بين الفعل والفاعل ومبدإ الإسقاط والموقع[1]. بل يمكن توسيعه لما ينشأ من علاقات معنويّة بين الفعل والفاعل عبر منفذ التمييز وربّما غيره من الوظائف الأخرى.

فالتّمام المعنويّ المدرك بما للألفاظ من دلالات معجميّة شرط أساسيّ للتمام التركيبيّ. فجملة "امتلأ الإناء" ولئن كانت تامة بنيويّا فهي جملة ناقصة معنويّا لغياب الفاعل المعنويّ وعدم مناسبة الدّلالة الحدثيّة في الفعل للفاعل اللفظيّ.

إنّ الأصل في الإسناد أن يتعلّق الفعل بالتمييز. فهما مكوّنا النواة الإسناديّة لكنّه أسند إلى الفاعل اللفظيّ فقط للملابسة الموجودة بين الفاعلين اللفظيّ والمعنويّ. يقول الجرجاني "الفعل منقول في الإسناد من الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه... وشرف الكلام وفخامته في هذا المسلك من النظم" (دلائل الإعجاز ص79).

شرف النظم فسّره بالعلاقات المعنويّة المختلفة بين الإسنادين، والمقتضاة أساسا من دلالة الفعل المختلفة.

ففي جملتي :

1- اشتعل الرأس شيبا.

2- اشتعل شيبُ الرَأس

للفعلان معنى أصليّ هو إفادة اللمعان، غير أنّ الجملة الأولى يفيد الفعل فيها المعنى الأصليّ ومعنى مضافا هو معنى " الشمول" ويسمّيه "فيلمور" بالتأويل الشّائع للفعل (Interprétation holistique) في مقابل

---

1) انظر الرحالي (2003 ص161).

التأويل الجزئيّ[1]. ونفسّره أنّ في الجملة (1) يدلّ فعل "اشتعل" على أنّ اللمعان أصاب جزءا من شعر الرأس وفي الجملة (2) يدلّ على أنّ اللمعان أصاب عموم الشعر في الرأس. يوضّح الجرجاني معنى الشمول في الج (1) بقوله : "وأنّه قد شاع فيه وأخذه من نواحيه وأنّه قد استقرّ به وعمّ جملته حتى لم يبق من السّواد شيء أو لم يبق منه إلاّ ما لا يعتدّ به. وهذا ما لا يكون إذا قيل "اشتعل شيب الرأس" (دلائل الإعجاز ص80).

وللتدليل على أهمّية الفاعلية المعنويّة في التمام الإسناديّ المعنويّ اشترط ابن مالك ألاّ يكون التمييز تمييزا بعد أفعل التفضيل إلاّ إذا كان فاعلا في المعنى وعلامة فاعليته أن يصلح جعل أفعل التفضيل فعلا صريحا. ننظر في الجمل التالية :

1. أنت أكثر مالاً.
2. كَثُرَ مالكَ.
3. زيدُ أفضل رجلا.
4. زيد أفضلُ رَجُلٍ.
5. زيد أفضل الناس رجلاً.

التّمييز " مالا " في الجملة (1) فاعل معنويّ لأفعل التفضيل أكثر، لأنّ أفعل بمعنى الفعل المحض كَثُرَ في (ج2). فالفاعليّة المعنويّة تحقّقت على اعتبار أنّها شرط أساسيّ من شروط ورود التمييّز في الجمل التي يكون الفعل فيها غير متعدّ. عدا أنّ الضمير "أنت" منفصل من حيث الدّلالة المعجميّة عن المال. فلا وجود لمناسبة بينهما. في حين أنّه في الجملة (4) لا يجوز أن نقدّر فعلا محضا في أفضل فلا يكون "رجل" فاعلا لأنّ زيدا بعض الرجال. فهو من جنس ما يضاف إليه. وبالتالي لا يصحّ أن يكون تمييزًا (ج3).

---

1) انظر لاحقا تفصيل هذا في عنصر التأويل الكلّي أو الجزئي للفعل.

ويعرف ذلك بحذف لفظة أفضل ووضع لفظة بعض موضعها. فيكون التدرّج في التقدير كما يلي :

زيد أفضل رجل ←—— زيد بعض جنس الرجل ←——زيد بعض الرجال

فالإضافة التي ترد بمعنى إضافة البعض إلى الكلّ تمنع من أن يكون المضاف إليه فاعلا في المعنى لشدّة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه[1]. باستثناء حالة واحدة يجوز أن يعرب فيها الاسم الدّال على الجنس العام فاعلا هي أن تضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز (ج5).

نستنتج ممّا تقدّم :

أنّ " تمييز" أفعل التفضيل يجب جرّه وإعرابه مضافا إليه في حالة واحدة هي أن يكون غير فاعل في المعنى، وأفعل التفضيل غير مضاف إلى غير تمييزه.

ويجب نصُبه في صورتين :

– أن يكون التمييز فاعلا في المعنى سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز نحو " أنت أعلى النّاس منزلة " أو لم يضف نحو " أنت أعلى منزلة ".

– أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى بشرط أن يكون أفعل مضافا إلى غير التمييز (نحو الج 5) لأنّه يتعذّر حينئذ إضافة أفعل مرة أخرى فلا نقول :

* أنت النّاس أفضل رجل.

ما يلاحظ اعتمادا على الأمثلة التي حلّلناها أنّ النّحاة وفي سياق معالجتهم قضايا الفاعلية المعنويّة في التّمييز ربطوا بين الإعراب الدلاليّ والإعراب النحويّ الوظيفيّ. فاعتبروا دون التصريح بذلك أنّ الإعراب

---

1) انظر بحثنا التأريخ النصّي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة ص 101.

الأوّل مدخل مهمّ عليه نؤسّس الثاني، فللتمييز دور دلاليّ محوريّ في توزيع العلاقات. ووظيفته النحويّة مشتقّة رَأسا من هذا الدّور.

ذكر "الرحالي" و"بزتسكي" أنّ الإعراب الدلاليّ يدرك في البنيّة العميقة. وأساسه ما هو أصليّ في العلاقات المعنويّة. أمّا نحن فإنّنا نتصوّر أنه يدرك في البنية العميقة والبنية السطحيّة معًا لأسباب نذكر البعض منها وسنحلّلها مفصّلة لاحقا :

- إنّ ما يسمّى إعرابا بنيويّا والذي نربط فيه مباشرة بين الدلالة المعجميّة والوظيفة النحويّة في مستوى ما هو منجز من البنية يمثّل جزءًا من الإعراب الدلاليّ الأعمّ. والحجّة في ذلك أنّ دلالة المكوّن المعجميّ وجه من وجوه إدراك العلاقات المعنويّة. مثال ذلك "طاب زيد أبا " للفظة أبا " في هذا السياق التركيبيّ تأويلان مختلفان رغم أنّ دلالتها المعجميّة واحدة.

- إنّ الإعراب الدلاليّ يضعف القرائن المؤدّية إلى الإعراب البنيويّ، لأنّه مبنيّ على أفق تأويل واسعة تتجاوز حتّى العلاقات المعنويّة بين مكوّنات الجملة. وفي تقديرنا مثّل الإعراب الدلاليّ[1] منطلقا لظهور نظريّة الأدوار المحوريّة الدلاليّة التي تطوّرت لتصبح نظريّة نحو الحالة.

وعليه يمكن أن نعتبر الإعراب الدلاليّ إطارًا نظريّا عامّا. أساسه بنية عامليّة. وما الإعراب البنيويّ أو نحو الحالة إلاّ جزء ممثّل له.

7.2- علاقة الإعراب الدلاليّ بالبنية النحويّة :

1.7.2- الإعراب الدلاليّ العموديّ :

نقصد بالعمودي مقياس الانتقاء والدمج المعتمد في الربط بين الإعراب والدلالة. فإذا كانت الدلالة المعجميّة للمكوّن المسقط مناسبة

---

1) إضافة إلى نظريّة التعلّق في الفعل لصاحبها "تينيار".

للبنية الدلاليّة ولما يمكن أن تكون عليه جملة العلاقات المعنويّة، فإنّ الوسم الإعرابيّ يُثبتُ هذا الانتقاء ويؤكّده باعتبار أنّ كلّ إعراب دلاليّ تنشئه العلاقات المحوريّة بين الألفاظ.

ولهذا اقترح الرحالي[1] وبزتسكي[2] التمييز بين نوعين من السّمات الدلاليّة : سمات تسند إلى الموضوعات وهي التي تلحق العناصر الأساسيّة. فلا يمكن الاستغناء عنها في البنية الدلاليّة. وسمات تسند إلى غير الموضوعات فلا تمثّل جزءًا من البنية بصرف النظر عن كونها متمّما إعرابيّا أم لا.

ففي جملة :

* طاب زيد نفسا

"زيد" و"نفسا" مكوّنان أساسيّان في تصوّر العلاقات المعنويّة المقتضاة من المحمول طاب. فرغم أنّ " نفسا " تعتبر متمّما في البنية العامليّة لهذه الجملة إلا أنّه ومن جهة الوظيفة الدلاليّة عنصر أساسيّ مطلوب من جهتين : من جهة النسبة الإسناديّة الغامضة بين الفعل وزيد، ومن جهة زيد باعتبار أنّه كلّ والنفس جزء متعّين منه.

ذكر الرحّالي أنّ من خصائص الإعراب الدلاليّ عدم قبول تغير رتب الموضوعات لقوّة العلاقة بينها وهو أمر متوقّع بحكم أنّه إعراب دلاليّ يسند من حيث الأصل في البنية العميقة والإعراب البنيوي يسند في السطح.

(طاب زيد نفسا) إعرابها الدلاليّ (طابت نفس زيد). نفس زيد فاعل معنوّي في أصل الكلام، انقسم إلى فاعلين في البنية السطحية لأغراض أرادها المتكلّم.

---

1) الرحالي (2004/ص 44).

2) بزتسكي (1993ص 557-558).

على أنّ الإعراب الدلاليّ غير العلاقات المعنويّة بين المفردات رغم أنّ المعرب يحتاج باستمرار إلى فهم طبيعة هذه العلاقات قبل انتقالها من المستوى الذهني إلى مستوى التلّفظ. فجملة " طاب زيد نفسا " لا يجوز أن نغيّر فيها مرتبة التمييز لأنّه يشغل موضع المفسّر الموضّح. فلا بدّ أن يكون من حيث الترتيب الخطّي الدلاليّ بعد الملبس.

هل للفظة "نفس" دور محوريّ اعتمادًا على صفة اللزوم الموضعيّ في البنية الدلاليّة؟

بناء على تصوّر العلاقات الممكنة بين التمييز من جهة والمحمول طاب والموضوع زيد من جهة ثانية يمكن أن نعتبر أنّ للتمييز دورًا محوريًا دلاليًا من درجة ثانية لأنّه غير مقتضى مباشرة من الفعل طاب أو من الفاعل زيد. وإنّما هو مقتضى من العلاقة الإسناديّة بينهما التي سمّاها النّحاة الذّات المقدّرة.

أمّا إذا كان اللفظ معرّبا إعرابا غير دلاليّ فإنّ علاماته الإعرابيّة تتغير وتتناوب عليه وظائف مختلفة. يذكر الرّحالي (وهو يصدر في رأيه عن نظريّة التحكّم العامليّ لشومسكي) لفظة حزينة في جمل مختلفة[1] هي :

* إنّ هندًا حزينةٌ
* ظننت هندًا حزينةً.
* كانت هندٌ حزينةً.

بعد تحليل العلاقات المعنويّة يستنتجُ أنّ تغيّر إعراب الصفة حزينة دال على كون إعرابها بنيويّا، لأنّ الوظيفة المعنويّة واحدة هي الإخبار. إضافة إلى كون العامل المتصدّر هذه الجمل لم ينتق هذه الصفة. ممّا يجعل علاقة الدلالة المعجميّة بالموضع الذي تشغله ضعيفة. ويعرّف

---

1) الرّحالي (ص42).

الرّحالي الإعراب الدلالي بقوله " الإعراب الدلاليّ يسند في البنية العميقة ويشترط وجود علاقة دلاليّة بين الواسم والموسوم" (42/2003).

نخالف الرحالي في مسألتين تهمّان تصوّره للإعراب الدلاليّ بناء على ما تقدّم ذكره :

1- أوّلا : الإعراب الدلاليّ لا يمكن قصر إسناده إلى البنية العميقة. إذْ يمكن أن يتجاوز حدود علاقة الواسم بالموسوم، ليدرك ما يعتبر من المعاني الإعرابيّة الملحقة في الجملة. "فنفسا" "في جملة "طاب زيد نفسا" ليست لها علاقة محوريّة أو إعرابيّة مباشرة بفعل طاب. ومع ذلك نعتبر إعرابها دلاليّا والدليل أنّها تلازم موضعها عند جلّ النّحاة.

2- ثانيا : الإعراب الدلاليّ كما يتصوّره الرحالي منحصر فيما هو "أفقي". يتحقّق بما يقتضيه المحمول من ألفاظ، يظهر فيها أثره الإعرابيّ، وتكون إطارًا للعلاقات المعنويّة. في حين أنّ الإعراب الدلاليّ كما نراه إعراب "عموديّ" يكون فيه المعرب موجّها للعلاقات المعنويّة حسب مقياس الانتقاء والإسقاط فــ "نفسا" فاعل في المعنى في البنية العميقة والبنية السطحيّة رغم أنّ الوسم الإعرابيّ في البنية السطحيّة (النصب) مخالف للفاعليّة.

ففعل طاب وخلافا لما ذهب إليه الرّحالي غير قادر على اقتضاء "موضوع" النفس ووسمه محوريّا. فهي لفظة خارجة عن بنيته الحمليّة الأولى والمباشرة لأنّه فعل لازم ولأنّ لبس الذات هو الذي اقتضاها وليس الفعل أو الفاعل. فهي مقتضاة من الفعل بصورة غير مباشرة.

فالإعراب الدلاليّ العموديّ لا يصدر مباشرة عن علاقات إعرابيّة. فلا يمكن القول إنّ "طاب" عمل النصب في التّمييز. فالعمل الإعرابيّ قرينة من قرائن الإعراب الدلاليّ تبرزه وتوجّه مسار تأويله.

اختلف النحاة العرب في مسالة عدم جواز تغيير مرتبة التمييز. ونظروا في هذه المسألة من زاوية العمل الإعرابيّ خاصّة وإن أثاروا بعض القضايا الأخرى المتفرّعة عنه.

من أجاز من النّحاة[1] تقدّمه احتجّ بتصرّف الفعل العامل في التمييز وبقياس تقدّمه بتقدّم الحال على ما عمل فيه. يقول المبرّد : " واعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرّف الفعل. فقلت تفقأت شحما. وتصببت عرقا. فإن شئت قدمت. فقلت شحمًا تفقأت وعرقًا تصبّبت أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا" (المقتضب ج3 ص36). وقاس تقديم التمييز على تقدّم الحال متى كان عامله لفظيّا " نحو " راكبا جاءَ زيد". وهو قياس ظنّي دحظه بعض النحاة كما سنبين لاحقا.

ولم يجز أغلب النحاة[2] تقدّم التمييز على عامله لأسباب ذكروا منها نوع العامل.

إذا كان العامل معنى فإنّ تقديمه ممتنع لضعف هذا العامل تماما مثل امتناع تقدّم الحال على عامله المعنويّ. فلا نقول "قائما في الدار زيد". وبالتالي لا يجوز أن نقول "عندي درهما عشرون" أو "نفسا طاب زيد". أمّا إذا كان العامل لفظيّا فإنّ الاحتجاج بجواز تقدّم التمييز عليه - عند بعضهم - ضعيف لسببين على الأقلّ :

- التصرّف ليس علّة قويّة مّطردة تجيز تقدَم التمييز. إذْ أنّ بعض الأفعال تكون متصرّفة ومع ذلك لا يتقدّم عليها ما تعمل فيه مثل " كفى زيد رجلا" لا نقول " رجلا كفى بزيد"[3].

---

1) الكسائي والمازني والمبرّد.

2) منهم : سيبويه وابن جني والجرجاني والاستراباذي وغيرهم.

3) الألفية ص 687.

– التمييز المنصوب لفظا مرفوع في المعنى. فالعامل مسند على الحقيقة إلى التمييز "تصبب زيد عرقًا" أصلها " تصبب عرقُ زيدٍ". فلو تقدّم التمييز على فعله لوقع في موقع لا يكون فيه فاعلا وإنّما يكون مبتدأ أو شيئا آخر غير الفاعل[1].

أضاف النّحاة الذين اعترضوا على قياس تقدّم التمييز بتقدّم الحال سببا آخر مهمّا. وهو أنّ الحال في جملة "جاء زيد راكبا" في حكم المفعول. فيجوز تقديمه على عامله، لأنّ الفعل (العامل) استوفى فاعله لفظا ومعنى. فما يطرأ بعد ذلك من تغيير في المواقع لا يؤثّر على بنية الجملة إعرابيّا " يكون ما بعد زيد في جملة جاء زيد راكبا من المنصوب في حكم المفعول المحضّ نحو "ضرب زيد عمرًا " (المقتصد مج 1/ص 695) في حين أن المنصوب في جملة " طاب زيد نفسا " ليس مفعولا محضا. فهو ذو وظيفة مشتركة بين الفاعليّة والمفعوليّة. فالمسألة عند الجرجاني هي أنّ الفعل إذا تمّ بفاعله لفظا ومعنى يجوز أن تتّغير مراتب ما كان تابعا له أو ملحقا به.

أمّا إذا تمّ الفعل بفاعل لفظيّ ولم يتمّ بفاعل معنويّ فإنّ ما يأتي بعد الفاعل يجب أن يلازم موقعه. لأنّ الجملة يراعى فيها أمران : خطّية تسلسل الدلالات اللفظيّة وخطيّة تسلسل الدلالات الإعرابيّة.

ولهذا كان غياب " الفاعليّة المعنويّة" في " طاب زيد " حائلا دون تقدّم التمييز على عاملها اللفظيّ.

فالفاعليّة في هذه الجملة نوعان : فاعليّة لفظيّة (فا.ل) وفاعليّة معنويّة (فا.م) كما سبق وأن بيّنا :

* طاب (زيد) (نفسا)

فا.ل فا.م

---

1) اُنظر المقتصد ص 695 وشرح المفصّل ج1/ص70.

ثمّة إذن تسلسل منطقيّ في إسناد العلاقات. تتقدّم فيه العلاقات المعنويّة على العلاقات التركيبيّة الوظيفيّة. إذا تمّ كلّ ماهو مقتضى معنى يجوز التصرّف في رتب الألفاظ. ممّا يجعل العلاقات اللفظيّة تابعة من حيث الأهميّة وخادمة لماهو معنى. وإذا كانت العلاقات المعنويّة غير تامّة فإنّ الجملة تتكلّس إلى حدّ ما. ويصير التصرّف في مراتب الألفاظ غير جائز. بل تصبح أدوار المواقع البنيويّة أكثر نجاعة وتأثيرًا في تحديد الوظيفة وشدّ المكوّن إلى موضعه الأصليّ.

بناء على ما تقدّم ذكره من مواقف النّحاة من تقدّم التمييز أو عدمه على عامله نستنتج أنّ النّحاة العرب أولوا اهتمامهم بهذه المسألة في نطاق قضايا العمل الإعرابيّ. فما يسمّى اليوم بالإعراب الدلاليّ في البرنامج الأدنوي[1] لم يمثّل مشغلا عندهم - وهم محقّون في ذلك- فنظريّة الإعراب البنيوّي كانت قابلة للتجريد عندهم أكثر من الإعراب الدلاليّ الذي لا يمثّل نظريّة. وإنّما هو اتّجاه في فهم ما هو إعرابيّ استنادا إلى ما هو دلاليّ.

ولعلّ الإعراب الدلاليّ - كما أشرنا - كان العلة الرئيسيّة لظهور ما يسمّى بالأدوار المحوريّة[2] (أو الدلاليّة) (Les rôles thématiques) التي انبنت في مراحلها الأولى على محاولة فهم مختلف العلاقات المعنويّة في التركيب وتنميطها فكانت كلٌّ وظيفةٍ وظيفةً علائقية مطلقة تتجاوز

---

1) نذكر أن تشومسكى (1986) لم يهتم بالإعراب الدلاليّ في برنامجه الأدنوي خلافا لبزتسكي (1982) لأنّ تشومسكي درس في مرحلة أولى العلاقة بين عناصر الجملة معجميّا في إطار ما يسمّى بالتــفريع المقوليّ "La sous catégorisation" ثم اهتم لاحقا بخصائص السمات الدلالية في المكوّن التركيبي وجعلها مفهوما يقوم على قواعد ما يشترطه اللفظ في معانيه الممكنة. (انظر الرحالي ص 136 وما يليها).

2) أوّل من أشار إلى الأدوار المحوّرية " ما تيزيوس" (Mathésius) لساني من حلقة براغ (E.P.U : Les notions philosophiques P2582)

حدود ماهو بنيويّ[1]. ثمّ تطوّرت لاحقا دراسة الأدوار حين أصبحت مرهونة بالسّمات الدلاليّة. فظهرت تصنيفات للعلاقات بين الأدوار ومحاولة إقامة ما يشبه النظام عند بعض اللسانيّين المحدثين أمثال "فيلمور" وجاكندوف (Jackendoff). و"ستاروستا" (Starosta) وغيرهم.

دون التوسّع في معالجة قضايا الأدوار الدلاليّة وعلاقتها بالوظيفة النحويّة لو حاولنا تقديم التمييز على عامله اللفظيّ،واتّخاذ من العلامة الإعرابيّة مؤشّرًا على موقعه الأصليّ وعلى ما له من علاقات دلاليّة يمكن أن تكون محاولتنا غير ممكنة لسببين على الأقلّ :

* السّبب الأوّل عامّ هو أنّ اللّغة العربيّة لغة توليفيّة كما يسمّيها الأوراغي[2] تسند أهميّة للعلامة الإعرابيّة في علاقتها بالموضع. ولا تهتم بالرتبة لذاتها وفي ذاتها خلافا للّغات التركيبيّة (مثل الانجليزيّة والفرنسيّة) التي يكون تبادل المواقع فيها خاصيّة بنيويّة مؤثرة في ماهو إعرابيّ ودلاليّ وله علاقة بالوظيفة النحويّة.

* السّبب الثاني - وقد أشرنا إليه سابقا - هو أنّ التمييز مفسّرٌ ومبيّن لما قبله والترتيب المنطقي لوجود طرفي العلاقة يقضي أن يكون المفسَّرُ قبل المفسِّر.

بما أنّ التمييز فاعل معنويّ لِمَ لَمْ يرد بعد الفعل مباشرة ويدغم مع الفاعل اللفظيّ ؟ فتبنى الجملة على صورتها الأصليّة وهي :

---

1) Voir Milner (1989 p 146 et 175).

2) تتميّز اللغات التركيبية بكونها تعتمد الرتبة لتشخيص العلاقات القائمة بين العناصر فكلّ تركيب يستلزم ترتيبا معيّنا في حين أنّ اللغات التحليليّة التوليفية (مثل العربية والفارسية واليابانية ...) لا يستلزم فيها التوليف المعيّن ترتيبا معيّنا فلمعرفة هيأة الفاعل مثلا ننظر في خصائصه الإعرابيّة وبدرجة أقل في دلالته المعجميّة إذ قد تتغير الرتبة دون تغيير الوظيفة في هذا النوع من اللّغات. (لمزيد التوسّع آنظر محمد الأوراغي، الوسائط اللغويّة (2001) ص 167 و469).

1) اشتعلَ شيبُ الرَأس.

أو لمَ لم يرد التمييز مرفوعا على اعتبار أنّه فاعل معنوّي ؟

2) * اشتعل الرّأسُ شيبٌ / * اشتعل الرّأسُ الشيبُ

فيكون لفعل اشتعل فاعلان فاعل لفظيّ وفاعل معنويّ لهما نفس العلامة الإعرابيّة. للإجابة عن هذين السؤالين ننظر في كلّ جملة على حدة :

الجملة الأولى جائزة من جهة التأويل الدلاليّ بل إنّها تمثّل النمط التركيبي الأصليّ. غير أنّ إرادة إنشاء اللبس ذهنيّا والسّعي إلى إزالته باللّغة عمل مقصود لذاته وفيه ضرب من ضروب إبراز قدرة هذه اللّغة على التحاور مع الأشياء والكون[1].

أمّا الجملة الثانية بنوعيها فهي غير صحيحة إعرابيّا وبنيويّا. إذ لا يجوز عطف الفاعل الثاني على الأوّل. فهما مختلفان. ولا يجوز خاصّة أن يتنزّلا منزلة الاسم الواحد لأنّ كلّ واحد منهما تامّ بنيويّا. ثم إنّ الفعل تمّ لفظا بفاعله (الرأس). فلا يحتاج إلى تمام لفظيّ ثان.

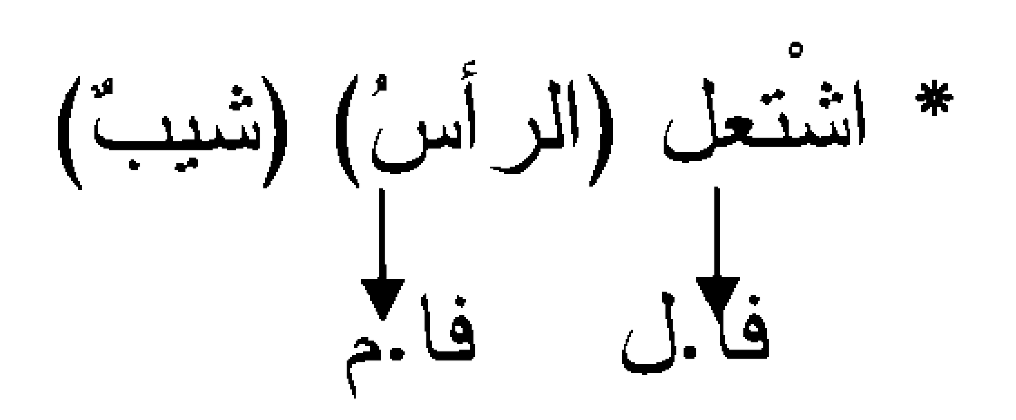
فالخطأ في العلامة الإعرابيّة في اللّغة التوليفيّة يضاهي خلل تبادل المواقع في النمط التركيبيّ إذْ يصبح التمييز فاعلا لفظيّا ومعنويّا والمميّز فاعلا لفظيّا فقط :

---

1) Voir G. Frege:" Fonction et Conecpt" trad. C, immbert Paris le seuil 1971, p 91.

- "فريج" فيلسوف ألماني من أصحاب روسل في سياق اهتمامه بقضايا اللّغة اهتمّ بمسألة الإحالة في علاقتها بمفسّرها الواقع والحقيقة.

- أنظر أيضا ابن يعيش (ج2/ص70) والرضي (ج2/ص63-74)



مفعولا لفظا مشبّه به ≡

ت، النسبة ——— فاعل معنى

← [ف × فا × مفع]

فتبطل حينئذ العلاقة الدلاليّة بينهما. وهي علاقة محكومة بعدّة قيود منها قيد الجوار. فلابدّ أن يكون الفاعل المعنويّ متقدّما على الفاعل اللفظي أصلا أو تقديرًا، ومنها قيد الدلالة المعجميّة الذي يقتضي تقديم الموضوع النوع على الموضوع الجنس. فالتمييز اسم جنس يأتي لبيان نوع المميّز إضافة إلى القيد التداولي قيد الخبر الابتدائي الذي يستلزم تقديم الفاعل على ما يفسّره في البنية الأصليّة لكل جملة [1].

3.7.2- أهميّة التمييز في بيان المقصود بالإعراب الدلاليّ :

تظهر أهميّة الإعراب الدلاليّ في التمييز في جانبين : جانب مفهومي تصوّري يخصّ علاقة التمييز بغيره من المفردات في الجملة. وجانب بنيويّ إعرابيّ يتمثّل في ملازمة التمييز لموقع إعرابي لا يمكن أن يتخلّى عنه لأن العلاقات المعنويّة تسمح بتغيير الرتب في غير جملة التمييز.

نوضّح الجانب الأوّل بسؤال وجواب : هل يمكن أن نفكّر في شيء اسمه تمييز دون وجود التمييز من حيث هو وظيفة ذهنيّة تمايز بين شيئين لهما بعض الاشتراك؟

الجواب لا، لأنّ التمييز ضروريّ في تواصلنا، وهو متقدّم على ما به نميّز (بصرف النظر عن علاقة العالم بالفكر وعلاقة اللغة بهما وما

---

1) انظر الرحالى (2003 ص 172).

تطرحه من قضايا متنوعة ومتعدّدة). فهو جزء من لغتنا يضاهي بعض الوظائف الأخرى من حيث الأهميّة مثل الإخبار والمفعوليّة مع وجود درجات نقصان أو تمام. وهو وظيفة يطابق فيها إلى حدّ كبير المتصوّر الذهنيّ الدوال المحيلة عليه اصطلاحا واستعمالاً.

ولعلّ هذه المطابقة تجعلنا نتصوّر أنّ وظيفة التمييز من أهمّ الوظائف الممثّلة للإعراب الدلاليّ في اللّغة العربيّة، لأنّها تعني بالاستعمال وبتوضيح "ضمنيّ" لمسارات الاستعمال. هي وظيفة توضّح علاقة بين شيئين. الأوّل ملبس ومتعدّد الفهم ونسبيّ. والثاني مبيّن مفسّر ومعيّن حدود النسبيّة فيه. هي وظيفة معقولة بما تدلّ عليه من وظائف تداوليّة. فيها انتقال من الكلّي إلى الجزئيّ ومن المبهم إلى الموضّح. فهي وظيفة مؤسّسة على علاقة "حيزيّة" موضعيّة، شيء فيها اقتضى شيئا آخر. فالنّظر فيها يكون إلى الأمام لأنّها مقتضاة من وضعيّة معيّنة وليست خطابا منفصلا.

4.7.2- الإعراب البنيويّ يجوّز تغيير الرتبة :

ذكرنا أنّ الإعراب الدلاليّ لا يسمح بتغيير موقع التمييز. فتلزم هذه الوظيفة موضعا لا تغادره. وذكرنا أيضا أنّ اللغة العربية لغة توليفيّة تسمح بتغيير المواقع، لأنّ العلامة الإعرابيّة قادرة على ردّ المتغير إلى أصله خلافا للّغات التركيبيّة التي يكون تغيير الموقع فيها مفضيا حتما إلى تغيير الوظيفة.

سنبحث في هذا العنصر في نوع ثان من الإعراب هو الإعراب البنيويّ المحض، للتدليل أيضا على كون هذا النوع من الإعراب يسمح بتغيير مواقع الوظائف باستثناء وظيفة التمييز = [ف+فا+ت] فهي علاقة مبنيّة على الجمع.

نقارن بإيجاز بين الإعراب الدلاليّ والإعراب البنيويّ لغايات سنبرز مدى جدواها لاحقا. نأخذ جملة "طاب زيد نفسا" لهذه الجملة ضربان من العلاقات، نُسمّي العلاقة (1) (أ) والعلاقة (2) (ب) :

* (أ) علاقة بنيويّة أساسها المكوّنات طاب (ف) وزيد (فا) ونفس (تمييز).

* (ب) علاقة معنويّة أساسها علاقة دلالة (طاب) بدلالة (زيد) بدلالة (نفس).

تكون (أ) علاقة تجريديّة تنأى عن خصائص اللفظ المعرب، لأنّها علاقة أفقيّة (R. horizontale) فـ(فا) فاعل بسبب علاقته بالفعل. والتمييز تمييز بسبب علاقته بالفعل والفاعل. ولكن، وهذا الأهمّ، ليس لوجود هذه العلاقات يكون (فا) فاعلا والتمييز تمييزا. وإنّما لوجود الضرب الثاني من العلاقات (ب) وهي علاقات عموديّة (R. verticale) بين دلالات مكوّنات معجميّة هي فعل وفاعل وتمييز.

ولذا وجب التمييز بين أمرين في المعرب بين الملفوظ (le parlé) ذي الوجود الافتراضيّ والواقع (La réalité) ذي الوجود الدلاليّ[1].

لهذا السّبب نقول إنّ الجملة سلسلة من المحلاّت الإعرابيّة وإنّ كلّ محلّ تكون له وظيفة في حال وجود معرب ذي محتوى دلاليّ ضمن علاقات بنية الجملة الحمليّة. أمّا إذا غاب هذا المعرب لعلّة ما فإنّ وظيفته تبقى موجودة افتراضا. وهذه الظاهرة تسمح بأمرين :

- **أوّلا** : يصبح تغيير المحلات الإعرابيّة تقديما وتأخيرًا ممكنا متى توفّرت الأسباب والقرائن، ودلّت الدوال عليه، لأنّ تمام الاسم الواحد من تمام النسبة الإسناديّة.

---

1) انظر الرحالي (2003 ص 42 و 67).

- **ثانيا** : توجد وظائف نحويّة دون أن يكون للفظ المعرب قوّة إحاليّة وضعيّة. وهذا من شأنه تقوية سلطة الإعراب. وكلّ ما هو مفترض ينزع نحو التجريد، وإضعاف سلطة الدلالة المعجميّة والعلاقات المعنويّة بين المفردات.

إلاّ أنّ التمييز ورغم كونه وظيفة إعرابيّة كسائر الوظائف النحويّة الأخرى لم يستجب لقاعدة إمكان تغيير موقعه في الجملة. فهو من جهة متمّم شبيه بالمفاعيل ومستقل تركيبيّا وبنيويّا عمّا يجاوره من الألفاظ، لأنّ الفعل طاب لازم تمّ بفاعله. وهو من جهة ثانية ذو اتّصال دلاليّ قويّ بما يجاوره من ألفاظ، لأنّه يفسّر نسبة إسناديّة غامضة بين الفعل والفاعل. وكأنّ من الاستقلال البنيويّ تنشأ قوّة الاتّصال الدلاليّ المعجميّ. ومن العلاقة بين النظام الإعرابيّ والنظام الدلاليّ ينشأ ضرب من "الصراع" الخفيّ. فالعنصر الذي يكون حضوره في النظام الإعرابيّ قويّا يكون قادرًا على تفسير النظام المنتمي إليه ويضعف مقابل ذلك دوره الدلاليّ فيه لأنّه حضور فيه نزعة نحو التجريد وابتعاد عن التمحّل والظنّ والعنصر الذي يكون مستقلا بنيويّا مثل تمييز النسبة لا يفسّر النظام الإعرابيّ، لأنّ اتّصاله به ضعيف. ويقوي مقابل ذلك اتّصاله الدلاليّ بسائر عناصر الجملة. والمتأمّل في مصنّفات النحو القديمة يلاحظ دون أدنى عناء أنّ النحاة اهتمّوا بقضايا الدلالة أكثر من الاهتمام بقضايا الإعراب في سياق حدّهم وظيفة التمييز.

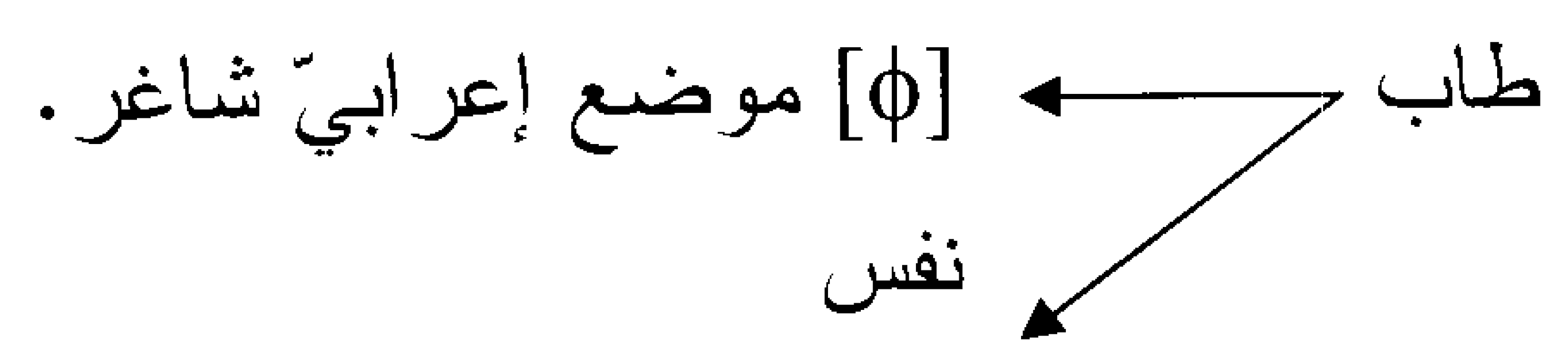
الإشكال كيف نربط بين الشبكة البنيويّة المجرّدة والشبكة الدلاليّة المعجميّة ؟

ولم لا تسمح شبكة التمييز البنيويّة بتغيير موقعه ؟

لفعل " طاب" في جملة " طاب زيد نفسا" علاقتان :

علاقة بمحلّ التمييز تساوي (صفرا) بما أنّ الفعل لم يقتض هذا الموقع الإعرابيّ.

وعلاقة بلفظ التمييز (نفسا). بما أنّ نسبة إسناد الفعل إلى الفاعل ملبسة في أول أمرها. فجاء التمييز ليوضّحها. وكأنّه ضرب من الصفة لهذه النسبة.



وعلى هذا الأساس الدلاليّ لم يسمح النظام البنيّوي الإعرابيّ للتمييز بتغيير موقعه رغم أنّ صلته به ضعيفة. ولهذا نقول إنّ التمييز وظيفة "مشتّتة" دلاليّا بين المفعوليّة والفاعليّة. وهو مظهر من مظاهر قوّة حضورها في البنية الدلاليّة.

فالسّمة الإعرابيّة (النصب) ليس لها أثر دلاليّ موضعيّ قويّ رغم أنّ الرأي السائد يرى أنّ لكلّ سمة إعرابيّة انعكاسا دلاليّا[1]. بل بالعكس

---

1) يقّسم المتوكّل حالات الإعراب إلى ثلاثة أقسام :

- الحالة الإعرابية اللازمة inherent case متى لزم المكوّن حالة إعرابيّة واحدة مثل المبنى والضمائر.

- الحالة الإعرابية البنيويّة Structural case الإعراب المترتب عن انتهاء اللفظ على حالة ما مثل الجرّ في المركبّ الإضافي.

- الحالة الإعرابية الوظيفيّة Functional case ما يسند للفظ من إعراب بمقتضى وظيفته الدلالية والتركيبيّة.

- راجع أحمد المتوكل "من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة" دار الثقافة ط1، 1987، ص 32.

- وعند شومسكي يوجد نوعان من الإعراب :

- إعراب بنيويّ Structural case يسند في البنية السطحية ويحدّده مفهوم التحكّم المكوّني بواسطة العمل.

- إعراب ملازم inherent case أو دلاليّ يقوم على العلاقات المحورية بين الواسم والموسوم ويشترط دائما وجود هذه العلاقة وتسند في البنية العميقة (1981/ص94، 1986/ص34).

نعتبر أنّ لزوم التّمييز موضعا إعرابيّا ما هو إلاّ إضعاف لسمة النصب في علاقتها بالمحلّ الإعرابيّ.

8.2- الإسناد والسّمات الدلاليّة المعجميّة :

1.8.2- الإسناد الضمنيّ والإسناد الصريح في تقدّم العلاقات الدلاليّة على الوسم الإعرابيّ :

يقوم تمييز النسبة على ضربين من الإسناد : إسناد لفظيّ صريح وظاهر، وإسناد معنويّ ضمنيّ مفسّر للأوّل. أو به نفسّر الأوّل. وبينهما مسافة دلاليّة بها نؤوّل بعض القضايا الإعرابيّة والتركيبيّة. ففي جملة " طاب زيد نفسا " نجد أنّ حدث الفعل مسند إلى زيد " كلّه " إن وقفنا عند حدود ما به يتم هذا الفعل. غير أنّ ذكر التمييز يبيّن أن المقصود بالإسناد لا "زيد" كلّه - وهو الفاعل الظاهر لفظا - وإنّما شيء منه. ممّا يعني أنّ في الجملة :

* إسناد أوّل طاب زيدٌ
* إسناد ثان طابَ شيءٌ من زيد.

يحمل الإسناد الأوّل على كونه لفظيّا صريحا يورث لبسا في ذهن السامع. فيحتاج إلى بيان ولهذا جاء التمييز مشحونا بدلالة معجميّة ليرفع اللبس ويفسّر إلى حدّ ما النسبة الإسناديّة بين "طاب" و"زيد".

لو كان لنا [طاب نفسا] ≡ في صيغة فعل مفرد

لكان لنا = فعل زيد

≃ ف زيدٌ ← [ف × فا]

↓

Ø

نفس زيد طيّبة / طابت

← من جهة البؤرة / محطّ الفائدة

زيد [طاب نفسا]

↓

مخبر عنه

← (طاب زيد) + نفسا = بؤرة الجملة

← وردت البؤرة في ذيل الجملة.

فكأنّ هذا الإسناد مرّ بمرحلتين تركيبيتين : مرحلة " طاب زيد " بما يكتنفها من معان علائقيّة قائمة على الإبهام ومرحلة " طاب زيد نفسا" بما توفّر فيها من بيان وهما طوران إعرابيّان.

انعدمت في المرحلة الأولى الفاعليّة المعنويّة. وما رفع الفاعل إلاّ لكونه لفظا ورد بعد فعل. فتحقّقت فيه الفاعليّة اللفظيّة المقتضاة في البنية التركيبيّة.

أمّا في المرحلة الثانية وبما أنّ الفعل استوفى فاعله اللفظيّ[1]. فما بعده يكون منصوبا لفظا بصرف النظر عن علاقته المعنويّة بالفعل. ممّا يجعل العلامة الإعرابيّة عنصرًا يوجّه التأويل بإزالة الاشتراك واللّبْس. ولا يتدخّل في تحديد العلاقات المعنويّة بين مكوّنات الجملة. فلفظة "نفس" لا يجوز أن نعتبرها مفعولا رغم أنّها منصوبة لأنّ بنية العلاقات الدلاليّة متقدّمة زمانّيا على الوسم الإعرابيّ. وما الإعراب إلاّ واسطة لتمتين هذه العلاقات. وقد لا يمتّنها. والدّليل على ذلك أنّ التمييز منصوب لفظا ومرفوع معنى :

---

1) المقتضب مج 2/ص691.

الجملة / العلاقة	العلاقة المعنويّة	العلاقة اللفظيّة	القرينة
طاب زيد	(-)	(+)	رفع
طاب ϕ نفسا	(+)	(-)	نصب

في الجملة الأولى " طاب زيد " غابت العلاقات المعنويّة لأنّ الفاعل المعنوي غائب. فتصوّر النّحاة أنّ المنصوب لفظا مرفوع معنى اعتمادًا على كون الإسناد الحقيقيّ ضمنيّا. فالذي طاب نفس زيد وليس زيدًا خاصّة أنّ العلاقة الدلاليّة بين الفاعل والتمييز تسمح بهذا التأويل. فنفس جزء من زيد والإسناد إلى الكلّ جاء لفظا فقط. والمراد الإسناد إلى الجزء، إذ هو المقصود.

* طاب زيد = علاقة غير حقيقيّة ≡ مجازيّة.

الحاصل من كلّ هذا أنّ جملة " طاب زيد نفسا " لها إسنادان واحد لفظيّ يقسّم بدوره إلى مرحلتين وثان ضمنيّ مفترض به نؤوّل الأوّل.

الإسناد اللفظيّ تغيب عنه إلى حدّ ما العلاقات المعنويّة لغياب الفاعل المعنويّ. فما هو مرفوع لفظا مجرور معنى. وما رفعه إلاّ بسبب وقوعه بعد الفعل " الفعل ينصب كلّ ما تعلّق به بعد رفع الفاعل" ابن يعيش (ج2/ص71).

ثمّ إنّ ما هو منصوب لفظا مرفوع معنى إذ الجملة لا تحتمل أن يكون لها فاعلان. فنصب التمييز بسبب تأثير الموقع البنيويّ فيه. أمّا الإسناد الضمنيّ - وبعد إشباع العلاقات المعنويّة- فإنّ التصرّف في مواقعه البنيويّة جائز. كأن يتقدّم التمييز الفاعل الحقيقي على الفاعل اللفظي. فتتحوّل العلاقة الإعرابيّة البنيويّة بينهما من علاقة مميّز بتمييز إلى علاقة مضاف بمضاف إليه.

زيد	نفسا
فاعل مميّز	تمييز

→

نفس	زيد
مضاف	مضاف إليه

بل إنّ الموقعين الإعرابيّين في البنية الصريحة كانا منفصلين من حيث التمام البنيويّ والإعرابيّ. وفي البنية الضمنيّة تنزلا منزلة الاسم الواحد. إذْ الأول متحرّك لاسيّما في الوسم الإعرابيّ، والثاني ثابت.

2.8.2- دور الدلالة في تأويل أنواع النسب الإسناديّة :

ولرضي الدين الاستراباذي مذهب آخر في تأويل الإسناد النسبيّ الضمنيّ وتفسير مختلف علاقاته المعنويّة.

ذكر مجموعة من الجمل مصدّرة بفعل واحد " طاب " وغيّر في كلّ مثال الدلالة المعجميّة في التمييز. فانتهى إلى استنتاج أنّ العلاقات الإسناديّة متنوّعة في الإسناد الضمنيّ وواحدة في الإسناد الصّريح :

1. طاب زيد أبًا.
2. طاب زيد عِلْمًا.
3. طاب زيد أبوّة.
4. طاب زيد دارًا.

- في الجملة الأولى : يجوز أن يكون التمييز تمييزا للفاعل اللفظيّ أو لمّا تعلّق به. "فطاب زيد أبا" لها معنيان من خلال ما نتأوّله في لفظة "أبا". إمّا أن نقصدّ أبوّة زيد فيكون التمييز هنا يفسّر أبوة زيد لغيره. أو أن نقصد " أبا زيد " فيكون التمييز يفسّر أبوّة لزيد من غيره له.

- في الجملة الثانية : " طاب زيد علما ". يكون التمييز في هذه الجملة بمنزلة الصفة لنفس زيد لا لزيد، وهما مختلفان " طاب زيد علما " هي بمعنى " طابت نفس زيد علْمًا " أي طابت نفس زيد العلميّة. إذْ الدلالة المعجميّة في التمييز لا تسمح له أن يكون صفة حقيقيّة لزيد لما بينهما من تنافر. وإنّما هي صفة لجزء من زيد وهو النّفس.

– في الجملة الثالثة " طاب زيد أبوّة " يجوز أن يكون التمييز بمنزلة الصفة لنفس الفاعل (زيد) أو لمتعلّقه. فالمقصود بالأبُوّة إمّا أبوّة زيد لغيره أو أبوّة أبيه.

– وفي الجملة الرابعة " طاب زيد دارًا" لا يجوز أن يكون التمييز صفة لزيد أو لنفس زيد.

بناء على هذه الأمثلة يرى الاستراباذيّ أنّ الإسناد الحقيقيّ في "طاب زيد نفسا" هو "طاب شيءٌ زيدٌ نفسا ". فالذات المقدّرة هي المنسوب إليها فعل طاب. وليس "زيد" أو "نفسا"[1] لأنّ بين الذّات المقدّرة والفاعل اللفظيّ علاقة إبدال أيضا " فطاب شيءٌ زيدٌ نفسا " هي بمعنى "طاب شيء من زيد نفسًا"، لأنّ البدليّة إحالتها بعديّة.

نلاحظ أنّ تغيير وظائف التمييز الدلاليّة يقوم بدرجة أولى على ما نتصوّره من علاقات معنويّة تتجاوز حدود ما هو بنيويّ. وما تعيين علاقة من العلاقات المعنويّة ضمن بنية إعرابيّة إلاّ حالة يطابق فيها الإعراب الدلالة.

3.8.2– الدلالة والإسناد المجازيّ في تمييز النسبة :

لنعرف أنّ الدلالة المعجميّة في فعل وفاعل منتقاة ومناسبة لما بينهما من علاقة إسنادية، ننظر هل بإمكان الفعل أن يكون صفة للفاعل أو خبرًا له؟

إن تحقّقت هاتان العلاقتان، نقول إنّ الدلالة المعجميّة حقيقيّة. وإن لم تتحقّقا نقول إنّها مجازيّة.

هذا الاختبار يمكن توسيع دائرته ليشمل علاقة الفاعليّة في تمييز النسبة – وهي مختلفة عن علاقة مجرّدة بين فعل وفاعل– ففي قولنا "

---

1) شرح الكافية (ج2/ص 65).

تصبب زيد عرقًا " هل يمكن أن نخبر عن زيد أو نصفهُ بمصدر مشتقّ من فعل "تصبّبَ" ؟ فنقول :

* زيدٌ المتصبّبُ (صفة).

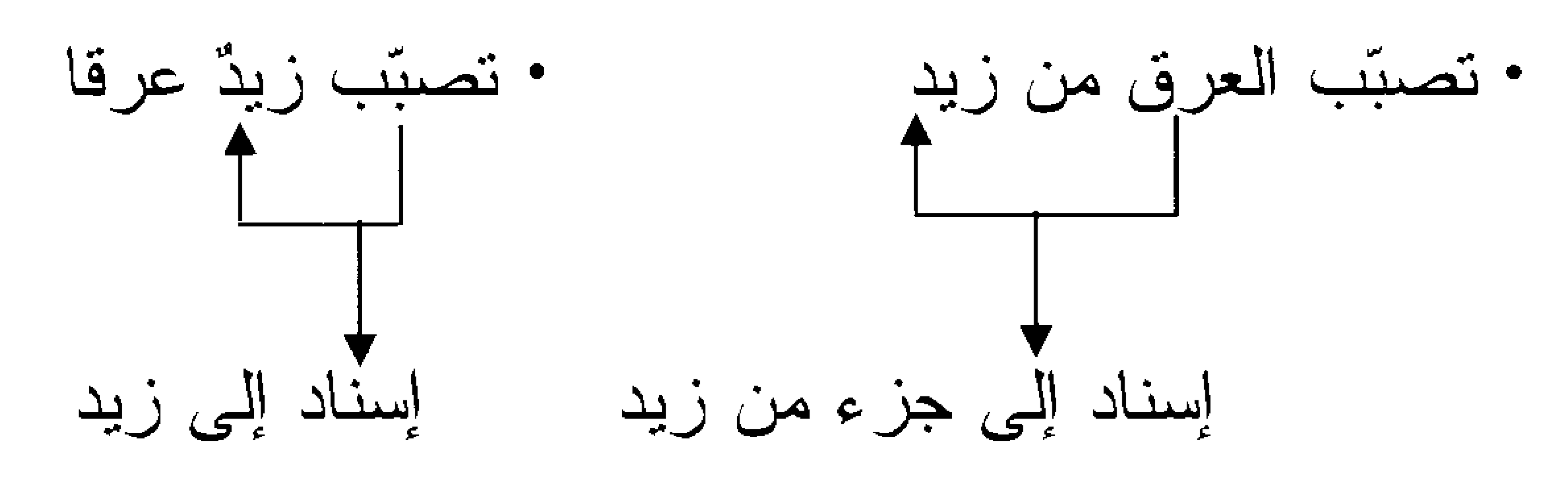
* زيدٌ " متصبّبٌ " (خبر) ؟

الجواب - مثلما هو ظاهر- لا يجوز الوصف والإخبار، لأنّ علاقة تصبّب بزيد لم يراع فيها شرط انتقاء الدّلالة المعجميّة الملائمة. ثم إنّ زيادة المتمّم لهذه العلاقة قوّى مبدأ عدم الملاءمة وأظهر أنّ هذا المتممّ هو المسند إليه على الحقيقة والمعنى. فاحتوت هذه الجملة على إسنادين.

- إسناد مجازيّ : " تصبب زيد " وهو إسناد لفظيّ لا غير والدليل على " مجازيّته" الرّفع الظاهر على الفاعل.

- إسناد معنويّ : تصبب " عرق زيد " وهو إسناد معنويّ ولفظيّ مقدّر ينتفي فيه دور العلامة الإعرابيّة.

العلاقة بين الإسنادين هو أنّ ما هو ظاهر لفظا ومجازًا المراد به شيء من سبب المجاز. فالمجاز مسّبَبٌ والحقيقة مسّبِبٌ. وهذا التحوّل من بنية حقيقيّة إلى بنية مجازيّة يقول عنها النّحاة إنّها مقصودة لضرب من المبالغة والتأكيد(1). ومعنى المبالغة أنّ الفعل كان مسندًا إلى جزء من الفاعل ثم صار مسندًا إلى جميعه :



1) ابن يعيش (ج2/75).

إنّ إسناد الفعل إلى الفاعل (كلّه) وإرادة جزء منه هو ضرب من المجاز التركيبيّ. والنّحو في هذا المستوى من التحليل يُمكّننا من رصد العلاقات المجازّية.

إضافة إلى كون الملكة المنطقيّة عند الإنسان بصفة عامّة تجعله يدرك أن الإسناد غير حقيقيّ بما يجريه من استدلال منطقيّ كأنْ يقيم علاقة بين زيد ونفسه. وقد كانت علاقة الجزء بالكلّ من المسائل المعالجة في مقدّمات القياس عند المناطقة. فالأصل أن نسند إلى الجزء ومنه إلى الكلّ ولهذا نعتبر أنّ الإسناد إلى الكلّ تحولٌ عمّا هو حقيقيّ وأصليّ. والمانع من إرادته الدلالة المعجميّة في لفظتي الفعل والفاعل.

إنّ التصرّف في مرتبتي الفاعل والتمييز تقديما وتأخيرًا ينشىء المجاز بمعاضدة الدلالة المعجميّة في المكونين اللذين يحتلان هذين الموضعين الإعرابيّين. يثبت هذا المجاز المراد إذا كان "قيد التبعية" ضعيفا "فزيد نفسا" تؤوّل "بنفس زيديّة" ولهذا رأى بعض النّحاة أنّ أصل العلاقة بين الفاعل والتمييز هي علاقة وصفيّة تتقدّم فيها الصفة على الموصوف كما ذكرنا.

لكنّ إيجابيّة قيد التبعيّة تظهر في مستوى إلزام الصفة مكانها وإعرابها تمييزا خاصّة أنّ العامل فيها ضعيف. فلا يسمح بتقدّم المعمول عليه. إضافة إلى أنّ الانتقال من الكلّ إلى الجزء ومن الملبس إلى البيّن يمثّل مطلبا لغويّا بلاغيّا في إنشاء هذا الضّرب من التراكيب.

ولهذا قال بعض النّحاة أمثال ابن يعيش والاستراباذي إنّ إنشاء اللّبس معنى مطلوب وبلاغة التعبير ووقعه في النفس يظهر حين نفكّ رموز هذا اللّبس.

وكأنّ تقديم الفاعل الحقيقيّ على الفاعل اللفظيّ وإزالة التمييز ضمنا من حيث هو وظيفة إعرابيّة فيه عدول وتراجع عن تحقيق معنى بلاغيّ لطيف أوقع في النفس.

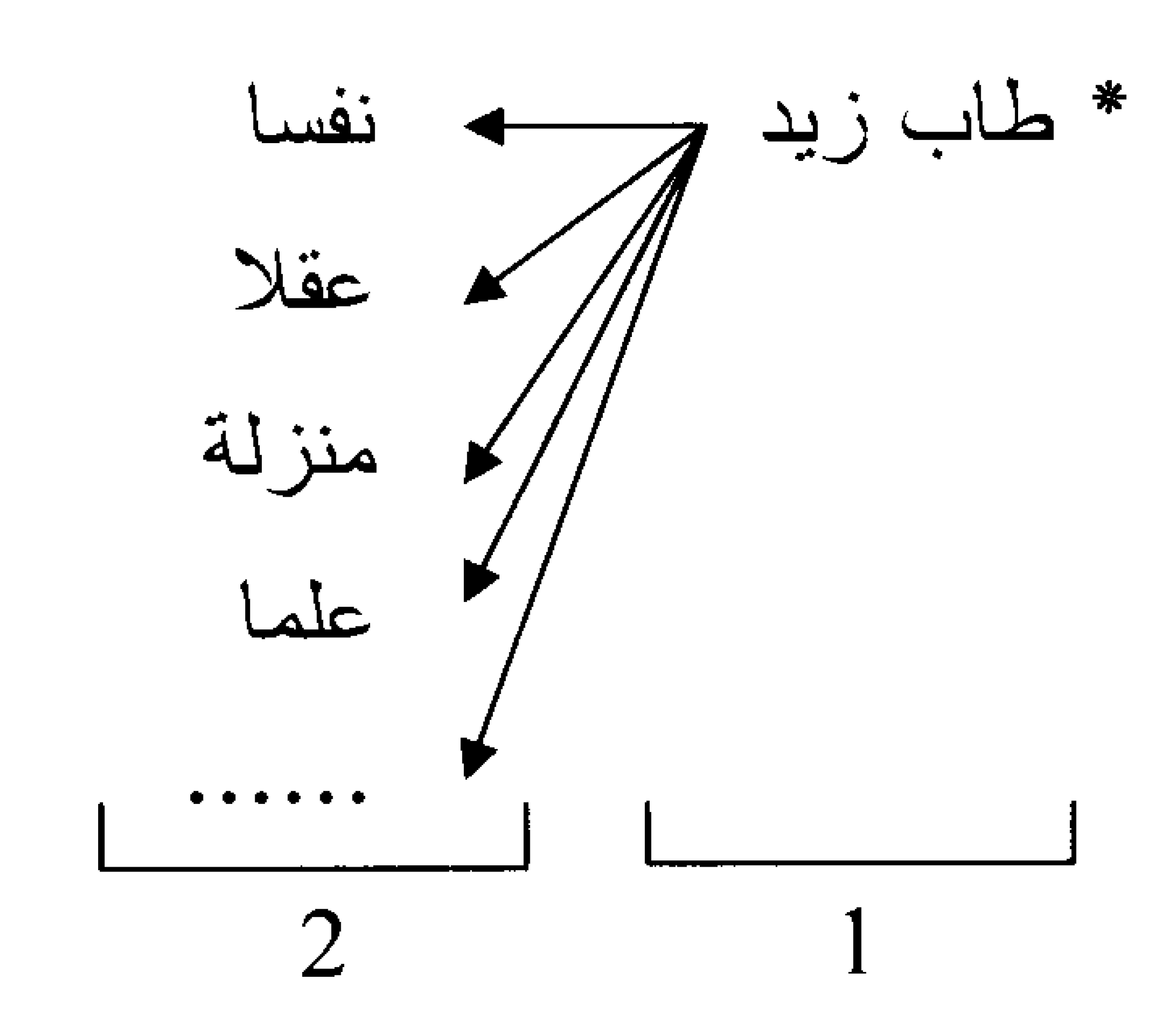
4.8.2- الإسناد الافتراضي استقراءً منطقيّا :

إنّ الوقوف عند حدود الفاعل في جملة " طاب زيد نفسا" يفتح باب الافتراض عمّا يمكن أن تكون عليه هذه النسبة الإسناديّة بين الفعل والفاعل.

وكلّ افتراض - من الناحية العلميّة - يكون مبنيّا على جملة من الاحتمالات الممكنة. فـ"طاب زيد" يمكن أن يكون نفسا أو عقلا أو قلبا. فيأتي التمييز ليستقرئ من هذه الاحتمالات احتمالا واحدًا ينهى باب الافتراض، ويغلق باب ما يمكن أن يتصوّر من دلالات تحقّق دور التمييز.

سؤالنا هل يمكن أن نجعل الإسناد الافتراضيّ أو المفتوح على افتراضات شبيها من جهة الدلالة بالمقدّمة في المنطق، بما أنّها تبنى على احتمالات دلاليّة قابلة للتحقّق ؟

إذا كان هذا ممكنا من الناحية الإجرائيّة يصبح التمييز حينئذ نتيجة لهذه المقدّمة (Prémisse) القائمة على الاحتمال. إذْ هو تحقيق لاختيار دلاليّ من جملة مجموعة من الاختيارات الممكنة :



(1) مقدّمة افتراضية (2) نتيجة للافتراض: تحديد لإمكان من جملة الإمكانات.

مبنيّة على الاحتمال ⇦ رفعت الإبهام ولم ترفع الاحتمال.

1- إمكانه (ن) موقع في اللبس

2- تحديده (...) رفع اللبس فقط لا الاحتمال

علاقة المقدّمة بالنتيجة يمكن أن نعتبرها استدلاليّة من جهة الدلالة المعجميّة لأنّ النتيجة تابعة بالوجود إلى المقدّمة. كما أنّ "النفس" أو "العقل" جزء من وجود "زيد" الكلّ. والنتيجة هنا جزء من المقدّمة لأنّها جواب عن إبهام ذات لا عن صفة أو أحوال. فلا خلاف بينهما من الناحية الاستدلاليّة، وكما بيّنّا سابقا أنّ الوظيفة الأساسيّة لتمييز النسبة رفع الإبهام عن ذات مقدّرة.

إنّ العلاقة الاستدلاليّة بين التمييز والنّسبة الإسناديّة يسمّيها أرسطو "قياسًا تامّا" لأنّ التمييز (نفسا) لا يحتاج إلى شيء آخر غير الوارد في المقدّمة (طاب زيد) ليثبت وجوده، في حين أن القياس الناقص" يحتاج إلى شيء أو جملة أشياء تنجم عن أطراف غير معلنة صراحة في المقدّمة ليشرّع لوجوده[1]. ولهذا نعتبر أنّ كلّ تمييز هو صورة لفظيّة منجزة لإزالة لبس دلاليّ متقدّم بأحكام نحويّة.

9.2- خاتمة واستنتاجات :

نجمل فيما يلي ما ذكرناه عن سمات المقولة المعجميّة والدلاليّة ودورها في تحديد وظيفة التمييز :

- بين المقولة النحويّة والمقولة اللسانيّة مظاهر تقاطع وتمايز أهمّها "وظيفة القيمة الدلاليّة" في الوسم المحوريّ الدلاليّ. فالمقولة النحويّة تنظر إلى هذه القيمة من زاوية شكلها النحويّ. وتعتبره الضامن الوحيد لإمكان جدولتها وتنمطيها وإسنادها الوظائف الخاصّة بها داخل التركيب أو خارجه، ومن هنا يكون تأثيرها في الإعراب وإسناد الوظيفة مهمّا.

---

1) Aristote I, 1, 24 b 23-27 Sylogisme trad J. tricot.

– المقولات الصرفيّة مثل التعيين والعدد والجنس توثّق صلة الدلالة المعجميّة بالموقع التركيبيّ الذي تحتلّه ضمن السلسلة. وتتمتّن هذه الصّلة بما يسند للّفظ من وظيفة إعرابيّة. وقد مثّلت هذه الصلة إطارا نظريّا لظهور دراسات لسانيّة حديثة تعنى في بعدها العامّ بعلاقة الدلالة بالوظيفة النحويّة، وفي بعدها الخاصّ بالعلاقات المعنويّة داخل البنية النحويّة وكيفيّة تمثّلها وشكلنتها.

– الدّلالة المعجميّة بما ذكرناه من سمات مقوليّة يوجبها في التمييز أساس إعرابيّ لتفسير العلاقات الإسناديّة. من ذلك مثلا أنّنا في تمييز النسبة أو ما يسمّى أيضا تمييز الذات المقدرّة لا يمكن أن نعرف هل هو يميّز ما في الفاعل أو ما تعلّق به من صفات إلا بواسطة ما له من دلالة معجميّة قويّة التسوير.

– الدلالة المعجميّة معبر للتمييز بين نوعين من الفاعليّة : فاعليّة لفظيّة إذا كان الفعل مسندًا إلى الفاعل لفظا وسمّينا هذا الضرب إسنادًا مجازيّا افتراضيّا، وفاعليّة معنويّة إذا كان الفعل مسندًا إلى التمييز حقيقة دون اللفظ. وقد بيّنا أنّ النحو آلة تولّد المجاز من حيث هو إنشاء للبلاغة يجعل الفاعل المعنويّ – رغم قوّته – جزءًا من الفاعل اللفظيّ.

– وظيفة التمييز تضعف دور الإعراب البنيويّ في اللّغة العربيّة. إذ لا يتغيّر موقعه مهما تعدّدت الأسباب رغم أنّ البعض يجوّز ذلك. ثمّ إنّ علاقته المعنويّة تفيض على وسمه الإعرابيّ. فهو فاعل منصوب. وإعرابه أزال ما له من اشتراك بالفاعل اللفظيّ ولم يوجّه علاقاته المعنويّة.

– وظيفة التمييز من أهمّ الوظائف التي تساعد على اكتشاف أنواع المحاور الدلاليّة في الجملة وتعليمها لأنّها " تفضح" نوايا المتكلّم في خطابه. فدلالتها مشتقّة من دورها الدلاليّ.

- وظيفة التمييز مثال جيّد لتفسير نظرية البنى التصوّرية عند "جاكندوف" التي ظهرت للبحث عن مدى ملاءمة الأدوار المحوريّة الدلاليّة للأبنية التركيبيّة اعتمادا على مبدإ تمثيل المعنى في الذهن بواسطة مكوّن معجميّ يؤدّي لاحقا دورًا استدلاليّا. فالدّور الدلاليّ للتمييز عبارة عن مقولة مشتقّة من معنى محموله مفسَّرِه.



الباب الثاني
نحو الحالة الإعرابيّة

الفصل الأوّل : نحو الحالة الإعرابيّة : مقولة مشتقّة من الموضع :

1- تمهيد :

ذكرنا في الباب السابق أنّ الأفعال التي تستعمل في جمل تحتوي على تمييز نسبة توزّع أدوارا كسائر الأفعال. غير أنّ هذه الأدوار لا تحقّق ما هو مرتقب منها معنويّا. وهو السبب في ظهور اللّبس والإبهام والحاجة إلى التفسير والبيان.

ففعل "اشتعل" مثلا في جملة "اشتعل الرأس شيبا" يقتضي محورا قابلا للدلالة على حدث الاشتعال نحو اشتعلت النّارُ أو الغابةُ... إلاّ أنّ إسناد الاشتعال إلى الرأس ولّد عدم الانسجام ومنه الإبهام. فظهرت الحاجة إلى ما يزيله بواحدة من الإمكانات التي يوفّرها المحمول اشتعل.

كذلك إذا نظرنا في ما اعتبره النّحاة أصلا في الجملة "اشتعل شيبُ الرّأس" نلاحظ أنّه يحتوي أيضا على اللّبس لأنّ الشيبَ لا يمثّل محورا لفعل اشتعل. فالاقتضاءان ملبسان لا يحقّقان ما هو مرتقب من دلالة المحمول.

مثّل مبدأ الاقتضاء الدّلاليّ المعجميّ أساسا نظريّا مهمّا في توزيع الأدوار داخل البنية الدلاليّة وفي دراسة العلاقات المعنويّة داخل البنية النحويّة. ولعلّ مرور نحو الحالة بمرحلتين يمثّل إلى حدّ كبير هذه الأهميّة.

اتّسمت المرحلتان بالاختلاف في زوايا النّظر وأساليب معالجة القضايا وفي التأسيس لما قد يمثّل نظريّة تحقّق التّراكم المعرفيّ :

- زوايا النّظر لأنّ لكلّ اتّجاه مقاربة خاصّة للدّور، من ذلك أن بعض اللّسانيين (مثل فيلمور وجانكندوف) يعتبرون أنّ الدّور الدلاليّ يدرك من خلال علاقة المحمول بالحدود التي يقتضيها في البنية النحويّة،

وبالتالي يحدّ الدّور عندهم قبل تحققه في البنية الدلاليّة الإعرابيّة، وهي زاوية نظر طغى عليها التجريد والاحتمال. البعض الآخر يرى أنّ الدّور مقولة مشتقة أيضا ممّا يقتضيه الفعل من حدود لكن عبر منفذ انتقاء السّمات الدلاليّة المعجميّة في الموضوع، حتى يكون الدّور مطابقا للبنية التركيبيّة والوظيفة الإعرابيّة وحتى يحدّ خاصة من إمكان تعدّد أدوار الموضوع الواحد.

مثّلت زوايا النّظر مدخلا ثريّا للبحث عن مظاهر الاختلاف وكيفية تطوّر دراسة نحو الحالة بدءا بفيلمور ووصولا إلى "كوك" (Cook).

– أمّا التأسيس النظري للحالة الإعرابيّة فإنّه مازال غير ثابت لأسباب علميّة وعملية سنتبيّنها لاحقا. ونكتفي الآن بذكر أنّ الحالة الإعرابيّة (le Cas) خارج إطار اللّسانيات هي ما يقع تحت إجبارية الملاحظة الخالية من كلّ نظريّة على الأقلّ في المراحل الأولى من الدراسة. فما يجب أن يبرهن به على وجود الحالة من الناحية الابستيمية الأولى هو أنّ لها قيمة التميّز وعدم المشابهة فيما هي عليه أو فيما ستصبح عليه.

فالمماثلة في وضع مقاييس حدّ الحالة غير مفيد. لذا، لابد أن تكون القوانين المتحكّمة فيها مثار ظنّ باستمرار. فكلّ حالة لا تماثل الأخرى مهما كانت درجة الشّبه.

لهذا الفهم آثار يمكن الوعي بها في الدراسات التي اهتمت بنحو الحالة وما رافقها خاصة من تردّد وتكرار في ضبط المفاهيم والمصطلحات.

الحالة هي نظام تعيين العلاقات المعنويّة المسندة إلى ذوات معجميّة منتمية إلى بنية دلاليّة محليّة باعتبار اندراجها في نظام إعرابيّ. ولهذا يعتبر نحو الحالة النوع المفضّل من الدراسات لمقاربة العلاقات المعنويّة

في إطار فلسفة النّحو[1]. المهمّ حسب اعتقادنا أنَ نحو الحالة (أو الدور الدلاليّ أو الدور الدلاليّ المحوريّ أو الدور العميق أو الدور الاستدلاليّ وهي تسميات مختلفة لمسمّى واحد) يهتمّ بما هو معنويّ ممثّل بما هو لفظيّ ودلاليّ داخل بنية نحويّة[2]. ويبقى الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية محكوما بالمعنى أوّلا ولهذا يسمّى البعض الأدوار الدلاليّة أدوارا عميقة.

والوعي بطبيعة الانتقال من الأصل العميق إلى الفرع السطحي يكسب اللغة بعدها العقليّ، لأنّه يجعل المتكلّم يتعامل مع اللّغة بقوّة إدراكيّة ويتصرّف في المعنى بواسطة أبنية نحويّة ولفظيّة تصرّفا واعيا.

1.1- دواعي نشأة الحالة الإعرابيّة :

كان "هيالمسلاف" (Hjelmslev) (1935) و"لوسيان تينيير" (Tesnière) صاحب نظريّة التعلّق[3] (valence) ممهّدين رئيسيّين لظهور الحالة الإعرابيّة، فمن خلال الأبحاث التي أجرياها، استنتجا أنّ البنية الفكريّة تعلق البنية النحويّة وأنّ أقوى مقولة رابطة بينهما هي مقولة الفعل. واعتبرا أنّ قيد الانتقاء في الفعل يمكّننا من التمييز بين السّمات الدلاليّة والسّمات التركيبيّة في الجملة، وأنّ الفعل هو المكوّن الأساسيّ في الجملة وما يتعلّق به هي فواعل (actants) وظوارف (circonstants). ولهذا رفض "تينيير" التقسيم النحويّ أو المنطقيّ للجملة : موضوع ومحمول.

فالجملة هي = (حدث ± محدث + ظرف (ف + (س، ص)) وأهمّ ما تتميّز به نظريّته ترتيبه الموضوعات ترتيبا بنيويّا لا اعتبار فيه

---

1) Voir E, U, PH. P269

2) ولو أنّ التمييز بين هذه التسميات أصبح واضحا في مرحلة لاحقة خاصّة بين الدور الدلاليّ والحالة الإعرابيّة فصارت الحالة الإعرابيّة تعني منظومة صرفيّة إعرابيّة والدور الدلاليّ يعني منظومة معجميّة إعرابيّة.

3) أُنظر خاصة كتابه "مبادئ الإعراب البنيوي" 1988 (Eléments de syntaxe structurale)

للعلاقات المعنويّة. فلم يهتمّ بصفات الموضوعات ولا بترتيبها الدلاليّ وأسس اختيارها. فقصر اهتمامه على شروط إنجاز البنية. ولم يول أهميّة لنظام ترتيب الأفعال. ولم يذكر أيّ شيء عن الحالات الحدود بين المحدث والحالة ومعالجة التغيير والتنويع في التعلّق.

مواضع "الضعف" في نظريّة "تينيير" اهتمّ بها فيلمور[1] ليؤسّس نظريّة ما يسمّى الحالة الإعرابيّة. وهي نظريّة تحليل نحويّ قائمة في الأساس على ما مفاده أنّه توجد بنية عميقة مشتركة بين جميع اللّغات وتوجد بنية سطحيّة متشابهة بين اللّغات لكنّها مختلفة باختلاف تشكّلها لفظيّا ونحويّا.

وقد بنى "فيلمور" نظريّته هذه على فرضيّتين أساسيّتين هما :

- الفرضيّة الأولى : أنّ خصائص التركيب تحدّد خصائص المكوّن المعجميّ المقتضى. فالبنية التركيبيّة تطلب ما قبليا أن يكون اللفظ على نحو مخصوص من جهة الدلالة.

- الفرضيّة الثانية : أنّ المقولات التركيبيّة غير المتحقّقة لفظيّا تمثّل ظاهرة يمكن دراستها على أساس قيود الاختيار وعلى أساس إمكانات التحويل.

ويلاحظ أنّ الافتراضين موظّفان توظيفا غائيّا. يرمي من ورائهما "فيلمور" إلى إبراز أنّ العلاقات المعنويّة بين مكونات الجملة غير ما يسند إليها من وظائف نحويّة مثل وظيفة زيد في الجمل التالية :

1- مات [زيد].

2- تناول [زيد] فطوره.

3- تلقّى [زيد] ضربة قاتلة.

---

1) Voir surtout « Langages » N° 38 1975

(مجموعة من المقالات مخصصة لدراسة نحو الحالة) وانظر أيضا الفهري (1986) ص33 و60.

لزيد في الجمل الثلاث وظيفة نحويّة واحدة (فاعل) وأدوار دلاليّة مختلفة. فهو ضحيّة في الجملة(1) ومنفذ في الجملة (2) وهدف في الجملة (3).

فالأدوار الدلاليّة لا توافق الوظائف الإعرابيّة. وأفضل طريقة تبرز هذا الاختلاف المقارنة بين صفات المكوّن ووظائفه النحويّة في البنية العميقة بما يظهر منها في البنية السطحية. نحو جملة : "اشتعل الرأس شيبا". أصلها في البنية العميقة "اشتعل شيب الرأس". هما بنيتان مختلفتان. الشّيب وما يضاف إليه فاعل لفظيّ ومعنويّ من حيث الأصل. تحوّل إلى فاعل معنويّ فقط في البنية السطحيّة وبعلامة إعرابيّة مخالفة لما يلحق الفاعل. فما يظهر من أدوار دلاليّة في السطح مغاير لما هو عميق. ولتجاوز تعدّد الأدوار للموضوع الواحد وعدم المناسبة بين الوظيفة الإعرابيّة والموضوع المقتضى، افترض "فيلمور" (1968) أثناء بداية دراسة العلاقات المعنويّة جملة من المبادئ نذكر منها :

- أنّ كلّ مثال لحالة لا يتكرّر في الجملة الواحدة فأهمّ صفة في الحالة هي فرديّتها وهو افتراض له تداعيات سلبيّة على التأسيس النظريّ للحالة الإعرابيّة كما سنبيّن أثناء نقدنا بعض الأسس النظريّة.

- أنّ كلّ حالة تتحقّق في حدّ واحد.

- أنّ كلّ حدّ يتميّز عن سائر الحدود مهما كبرت درجة الشبه بينها.

المهمّ في تصوّر "فيلمور" للحالة الإعرابيّة أنّه بنى هذه الافتراضات على أساس ما للفعل من دور مركزيّ في اقتضاء الحدود ووسمها معنويّا. فكلّ فعل يقتضي حالات ولا يقتضي أخرى وتمثّل الحالات إطارا أو مصدرا معرفيّا يقدّم معلومات عن التعلّق المعنويّ في الفعل وعن جميع

الموضوعات المتركّبة معه في الجملة. وقد ذكر أنّ بعض الحالات الأساسيّة نحو القائم بالحدث والضحيّة مختارة وفق علاقاتها بالحالات العميقة. ولهذا افترض وجود سلّمية في اقتضاء الحالات المحدث < الآلة < الموضوع...

2.1- حدّ الدّور الدّلالي :

هو مبحث يعنى بدراسة العلاقات المعنويّة بين المحمول والحدود الموضوعات التي يقتضيها أو يوزّعها داخل بنية نحويّة. وبفضل هذه العلاقات نصنّف الأحداث والحالات والمشاركين فيها، على أنّ الاقتضاء يشترط وجود تطابق بين الدّور الدلاليّ المدرك من خصائص المكوّن المعجميّ والوظيفة النحويّة الآتية من أساس مقوليّ.

وقد مثّل هذا الشرط بعض رواسب المدرسة التوليديّة التي كان حضورها في الاتّجاه الأول لحد الدور الدلاليّ بارزا. إذ هو اتّجاه اعتبر أنّ الدور الدلاليّ محاولة في التصنيف المقوليّ أساسه ربط معنى المحمول بالمواضيع التي يقتضيها نحويّا.

فقبل هذا الاتجاه تبنّت المدرسة التوليديّة خاصّة في نظريّة العمل والرّبط[1] مبدأ الانتقاء المقوليّ لفهم العلاقة بين المحمول والموضوعات.

محمول (أ) ————→ بما يقتضيه من وظيفة الفاعل النحويّ

يربط ↓

معنى 1 (حدث) (القائم بالحدث)

⇦ محمول (ن) ————→ موضوع (ن)

---

1) أنظر شومسكي (1981/311-312)

وما يشبه ما ذكرته المدرسة التوليديّة عن عمليّة الربط والعمل ذكره أصحاب نظريّة الأدوار أثناء حديثهم عن سمتي الحضور والتطابق المقوليّ في علاقة المكوّن المعجميّ بالوظيفة النحويّة. وقصدوا بالحضور أن يكون المكون المعجميّ تامّا دلالة ومقولة نحويّة. فلا يؤثّر فيه الموضع الذي يشغله. وإنّما يدخله وقد استوفى جميع شروط بنائه حتّى يتلاءم مع الموضع وخاصّة مع العلاقة التي يقتضيها الفعل. وكان هذا الاتّجاه في التّأويل شبيها بتأويل أصحاب نظريّة "الأسمائيّة" (onomasiologie) التي تعتبر أنّ دلالة المكوّن المعجميّ تشتقّ ممّا له من علاقات داخل البنية النحويّة. وهذا من شأنه أن يضعف دور النحو والتركيب في وسم المكوّن مقوليّا.

من ذلك مثلا أنّ جملة "طاب زيد نفسا" طلب فيها فعل طاب فاعلا ومشبها بالمفعول، وأنّ "نفسا" مكوّن معجميّ له وظيفة معنويّة مقتضاة بسبب ما ظهر من إبهام في نسبة الفعل إلى الفاعل. فلم يقتضها أساس مقوليّ نحويّ. ولهذا كان للدّور الدلاليّ منذ البداية وظيفة الرّبط بين الفعل ومختلف الحالات الإعرابيّة التي يقتضيها. وهو اقتضاء يمكن تفريعه أيضا إلى نوعين : اقتضاء إعرابيّ أساسه مقوليّ واقتضاء معنويّ أساسه معجميّ. وبينهما لا بدّ من وجود تطابق حتى تتولّد بنية نحويّة سليمة.

إذا تمعّنا في كيفيّة تطوّر دراسة الأدوار الدلاليّة خاصّة في مراحلها الأولى التي تأثّرت كما ذكرنا، بشكل واضح بالمدرسة التوليديّة فيما يتعلّق أساسا بمفهوم التطابق المقوليّ والحضور في مقابل نظريّة العمل والرّبط، نلاحظ أنّ عدد الأدوار تجاوز بكثير تصنيفها المقوليّ. إذ توجد أدوار يعسر تصنيفها وجدولتها. فتكون نسبة انتمائها إلى نوع لا يمنع انتماءها إلى نوع ثان، لأنّ الاعتماد على السمات الدلاليّة في تصوّر علاقة المحمول بالموضوع غير كاف لحدّ الدّور. بل هو اعتماد غير قابل للتحقّق. لكنّ لهذا العسر آثارا إيجابيّة باعتبار أنّها مثلت نقطة انطلاق

دراسة الأدوار عند أصحاب الاتّجاه الثاني أمثال "ستاروستا" و"كوك" و"سومرز" و"داوتي" بتركيزهم على الجوانب النظريّة التجريبيّة. فاهتمّوا خاصّة بالتأسيس لدور دلاليّ يكون مشتقّا من معنى المحمول ولا يكون مفهوما أوليّا أو معطى ما قبليّا يوجّه تصوّرنا للعلاقات. ولهذا الاتجاه في التجريب آثار يمكن اختزالها في أمرين أساسيين هما :

- السّعي إلى ضبط الأدوار في علاقتها بنمذجة الأفعال والأسماء،

- إدخال المكوّن المعجميّ عنصرا من عناصر تصوّر حدود الدّور في نهاية الثمانينيّات. ولا يعني هذا أنّ الدّور الدّلاليّ أصبح يستفاد بصفة مباشرة من الدّلالة المعجميّة للمحمول.

الملاحظ أنّ الأساس المقوليّ النحويّ لم يمثّل مقياسا مستقلاّ من مقاييس تصنيف الأدوار الدلاليّة المحوريّة. إذ لا يمكن إجراؤه على جميع اللّغات لاختلاف مقتضيات التركيب فيها. من ذلك أنّ هذا الأساس هامّ في اللّغة العربيّة باعتبار أنّها لغة إعرابيّة ومحدود الأهميّة في لغات تركيبيّة أخرى مثل الانجليزيّة والفرنسيّة. ثمّ إنّ اللسانيين الذين اهتمّوا بنحو الحالة رتّبوا العلاقات وإن بتصوّرات مختلفة أحيانا، حسب مستويين :

- مستوى حدثيّ يؤخذ من دلالة البنية الحدثيّة. فتصنّف الأدوار النوويّة فيه حسب الحدث نحو :

* ضرب زيد عليا.

دلالة الحدث هي الضرب. زيد منفّذ. وعليّ ضحية. فالدوران الأساسيان مشتقّان من الحدث.

- مستوى محوريّ يؤخذ من دلالة البنية الدّالة على الحركة المنجزة كأن يقتضي حدث الضّرب ضاربا يمثّل مصدرا ومضروبا (علي) محورا.

هذان المستويان ضربان من العلاقات الممكنة بين مكونات الجملة ولهذا اعتبر الفهري (34/1986) أنّ تحديد العلاقات هدف دراسة الأدوار الدلاليّة وليس سبيلا لإدراكها.

وقد حاز المستوى الثّاني في الحالة الإعرابيّة اهتماما أوسع، لصلته الواضحة بتحقّق العلاقات بين المحمول والموضوعات التي يوزّعها أو يقتضيها في البنية النحويّة. لذا يمكن أن نعتبر أنّ كيفيّة تحقّق الحدث سبيل لتحديد الأدوار مثل تصنيف المشاركين فيه. ولعلّ من أبرز مظاهر هذا الاهتمام أنّ اللسانيين توصّلوا إلى ضبط قائمة محدودة ومعلومة عند جلّهم مقارنة بالمستوى الحدثيّ الأوّل.

3.1- الفرق بين الحالة الإعرابيّة والدّور الدلاليّ :

حين طرح "فيلمور" نظريّة الحالة الإعرابيّة أراد أن يعطي في البداية للأساس المقوليّ النحويّ مكانة في تفسير العلاقات المعنويّة بعد أن لاحظ أنّ الاعتماد على المكوّن الدلاليّ لا يمكّننا من تفسير هذه العلاقات. فاهتمّ بالحالة الإعرابيّة في هذا السّياق المعرفيّ معتمدا مجموعة من المبادئ العامّة والأوّلية تدور في مجملها على علاقة الحالة بغيرها من الحالات وبالموضوع المقتضى ضمن البنية النحويّة مع الدعوة إلى ضرورة إبراز الفوارق المميّزة لكلّ حالة.

غير أنّ المتأمّل في قائمة الحالات يلاحظ عسر ربطها بكل حدّ. فالحدود الموضوعات تتجاوز بكثير عدد الحالات التي ضبطها لاعتبارات منها :

* أنّ الأدوار أساسها دلاليّ. والحالات أساسها إعرابيّ. فتعسر الملاءمة بينهما.

* أنّ عدد الأدوار لا يناسب بشكل دقيق البنية الدلاليّة الحدثيّة. فلا يمكن تصنيف المشاركين في الحدث بيسر.

بناء عليه، نقول إنّ المراحل الأولى من ضبط حدود الدور اتّسمت بالتردّد والتكرار لاسيّما أنّها مرحلة غيّبت إلى حدّ ما وظيفة السمات الدلاليّة التمييزيّة عن مفهوم الدّور[1]. ولم تكن الحالة الإعرابيّة بمعزل عمّا شاع في تلك الفترة (أواخر الستّينات) من دعوة إلى إبعاد الدلالة عن صورة المكوّن التركيبيّ حتّى يكون حرّا وقادرا على التوليد. ويمثّل حقّا خاصّية إبداعية يقول" فنريش" (Weinreich) "يجب أن ترتفع الدلالة أيضا إلى مستوى التحدّي الذي يطرحه مفهوم التوليديّة لدى شومسكي أي أن تقدّم أوصافا تامّة الوضوح وقابلة للانطباق بكيفية شمولية" (309/1966).

وحين جاء "جاكندوف" أعاد للسمات الدلاليّة دورها في تصوّر العلاقات المعنويّة لاعتقاد ثبت لديه أنّه يستحيل التمييز بين التأويل الدلاليّ للجملة وبين تمثيلها المعرفيّ. فرصد العلاقات عنده يعني رصد السّبب الذي يجعل الناس يعتبرون بعض الألفاظ متعالقة ببعضها دون البعض الآخر. ولا معنى لأن نتساءل عمّا إذا كانت هذه الألفاظ تحيل على أشياء متعالقة في الواقع دون أن نأخذ المعرفة بعين الاعتبار يقول: " هناك مستوى واحد للتمثيل الذهني هو البنية التصوّريّة فيه تنسجم المعلومات اللغويّة والحسّيّة والحركيّة " (17/1983).

4.1- الحالة مقولة ضمنيّة :

بنى "فيلمور" نظريّة الحالة الإعرابيّة على فرضيتين هما : مركزيّة النّحو التركيبيّ في اقتضاء أشكال الألفاظ، وأهميّة المقولات الضمنيّة.

تحدّد البنية التركيبيّة في الافتراض الأوّل شكل اللفظ المقتضى في التركيب. فالعلاقات التركيبيّة هي المقتضية لحالة اللفظ (1986/ 3 و4).

---

1) اهتمت اللحياني في بحثها بالسمات الدلالية في علاقتها بحد الدور (انظر بحثها : خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم" (2010 ص 154....)

فلو أخذنا جملة مكوّنة من [ف×فا×حال] في اللّغة العربيّة. فإنّ وظيفة الحال معنويّا بما هي وجه تركيبيّ علائقيّ تحدّد طبيعة اللفظ المقتضى. وإن صادف أن خالف اللفظ المعرب ما هو مقتضىً لفظا، فإنّه يؤوّل به نحو "هذا رجل عدل". يؤوّل المصدر عدل باسم فاعل ليطابق مقوليّا الوظيفة النحويّة المخصّصة له. فالجملة تقرأ "هذا رجل عادل".

الافتراض الثاني أدقّ اعتبر فيه أنّ قيود الاختيار المعجميّ وإمكانات التحويل في البنية تبيّن أنّ المقولة التركيبيّة قد لا تتحقّق لفظيّا في الجملة. ومع ذلك يمكن ملاحظتها مثل لفظة "الطاولة" المعربة مفعولا في الجملتين :

* كسّر عليّ [الطاولة]

* صنع عليّ [الطاولة]

هي عنصر متأثّر بحدث الفعل. لكن لا يمكن التمييز بين نوعي التأثّر من التركيب. فالطاولة في الجملة الأولى متأثّرة بحدث التكسير لكنّها موجودة فعليّا قبله. وفي الجملة الثانية متأثّـــرة أيضا بحدث الصنع لكنّها غير موجودة قبله. فالوجود والعدم حدثان غير متحقّقين في التركيب بسبب قيد الانتقاء المعجميّ. ممّا يجعل قيد الانتقاء الذي يشترطه المحمول في الموضوعات قابلا للنّقد إذ لا يؤدّي أحيانا إلى التطابق بين الدلالة المعجميّة والأساس المقوليّ في اللفظ المقتضى من جهة أولى وبين الدور الدلاليّ الذي نسم به العلاقة من جهة ثانية.

كذلك المقولة التركيبية لا تفضي حتما إلى ضبط دقيق لمفهوم الدّور :

* أكل [عليّ].

* مات [عليّ].

* تلقّى [عليّ] رسالة.

أدوار [عليّ] الدلاليّة مختلفة. هو قائم بالحدث في الجملة الأولى وضحيّة في الجملة الثانية ومستفيد في الجملة الثالثة. لكن لا يمكن التمييز

بين هذه الأدوار إذا اعتمدنا المقولات التركيبيّة كأن نقول إنّ عليّا يشغل موضعا تركيبيّا واحدا. فهو فاعل فلا بدّ أن تكون أدواره الدلاليّة واحدة.

الفاعليّة إذن مفهوم نحويّ يدرك في سطح الجملة. ولا علاقة له بطبيعة العلاقات في البنية العميقة. وهذا أساس هامّ عليه بنيت نظريّة الحالة الإعرابيّة عند أصحاب الاتّجاه الأوّل.

ففيلمور يعتبر أنّ البنية العميقة تساهم في تأويل علاقات البنية السطحيّة على اعتبار أنّ ما يظهر في سطح الجملة قد لا يتلاءم مع المقولات الأصليّة التركيبيّة والدلاليّة.

وعليه، لا يوجد تناظر في الأدوار بين البنية العميقة والبنية السطحيّة. والدور في البنية الأولى سبيل أو مطيّة لفهم الدور في البنية الثانية:

1. اشتعل الرأس شيبا
2. اشتعل شيب الرأس

لم يتلاءم الفاعل المعنويّ في البنية العميقة في الجملة الثانية مع مقتضيات الفاعليّة التركيبيّة في الجملة الأولى. فهو فاعل منصوب (شيبا). والمحدّد لهذه الفاعليّة في البنية السطحيّة (الجملة 1) هي الفاعليّة المعنويّة في البنية العميقة ممّا جعل مقولة الفاعل التركيبيّ تتحقّق لفظا (الرأس) ولا تتحقّق معنى. لذا قال فيلمور إنّ الحالات العميقة تتحدّد على أنّها دور تلعبه مكوّنات الجملة أثناء تأويلها وتحديدا أثناء عمليّات الربط بين الفعل وسائر مكوّنات الجملة (37/1971).

-بنية لفظية سطحيّة ←——— تتنزّل فيها البنية العميقة منزلة الدور المحدّد للعلاقات المعنويّة

↑

- بنيـــة عميقـــة ←——— علاقات معنويّة أوّليّة بين مكونات غير ممثلة لفظيّا

البنية العميقة = بنية نحويّة مجرّدة وتمثّل ≡ تمام السّمات النحويّة.

وظيفة البنية العميقة في سطح الجملة شبيهة بالدور الأكبر الحاضن للأدوار الدلاليّة. وهي تمثّل المستوى النموذج لتنميط العلاقات المعنويّة. وما يظهر منها على السّطح هو في الأغلب الأعمّ أشكال منحرفة عن النّمط الأصليّ.

يجعل هذا التصوّر البنية اللفظيّة بنية دلاليّة بالأساس، والانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحيّة يؤدّي إمّا إلى تغيّر الدور الدّلاليّ وظهوره بشكل مخالف لما كان عليه في أوّل أمره وإمّا إلى اختفائه كليّا في سطح الجملة نحو جملة "اشتعل الرّأس شيبا".

- في البنية السطحيّة ← (+) فاعل لفظيّ ملائم للمقولة التركيبيّة
← (–) فاعل معنويّ ملائم للمقولة التركيبيّة
← (+) فاعل معنويّ غير ملائم للمقولة التركيبيّة (شيبا منصوب)

- في البنية العميقة ←——— أصل الجملة : اشتعل شيب الرأس

ف + فا (لفظيّ + معنويّ)

لم يظهر الفاعل اللفظي المعنويّ في السطح وعوضه فاعلان منفصلان : فاعل لفظي ملائم لمقتضيات التركيب من خلال وروده مرفوعا، وفاعل معنويّ غير ملائم باعتبار أنّه متخفّ في صورة تمييز. أي :

للفاعل صورتان ← (+) ظهور : مختلف عن الأصل لأنّ فاعليّته لفظيّة فقط.
← (–) ظهور : غياب الفاعلية المعنويّة الملازمة للفاعليّة اللفظيّة.

ب/س

ب/ع الفاعل اللفظيّ المعنويّ واحد لفظا.

إنّ تحقّق دور دلاليّ من البنية العميقة في السطح يمرّ عبر مراحل من التّغييرات هي التعويض (suppléance) أو الزيادة (affixation) أو الإضافة (addition) أو الجرّ الحر بحروف المعاني (préposition) أو تغيير مراتب المكوّنات اللفظيّة. المهمّ أن تكون جميع العمليّات النحويّة قادرة على استيعاب المعنى ومعرفة مواضعه الحقيقيّة. وقد مثّل هذا مشغلا رئيسيّا عند أصحاب المدرسة التوليديّة في إطار ما يسمّى نظريّة العمل والربط (شومسكي 311/1991). إنّ جملة "اشتعل الرأس شيبا" لحقتها التّغييرات التالية :

- عوّض الفاعل اللفظيّ المعنويّ (شيب الرّأس) بفاعلين لفظيّ ومعنويّ منفصلين في مستوى السطحيّة.

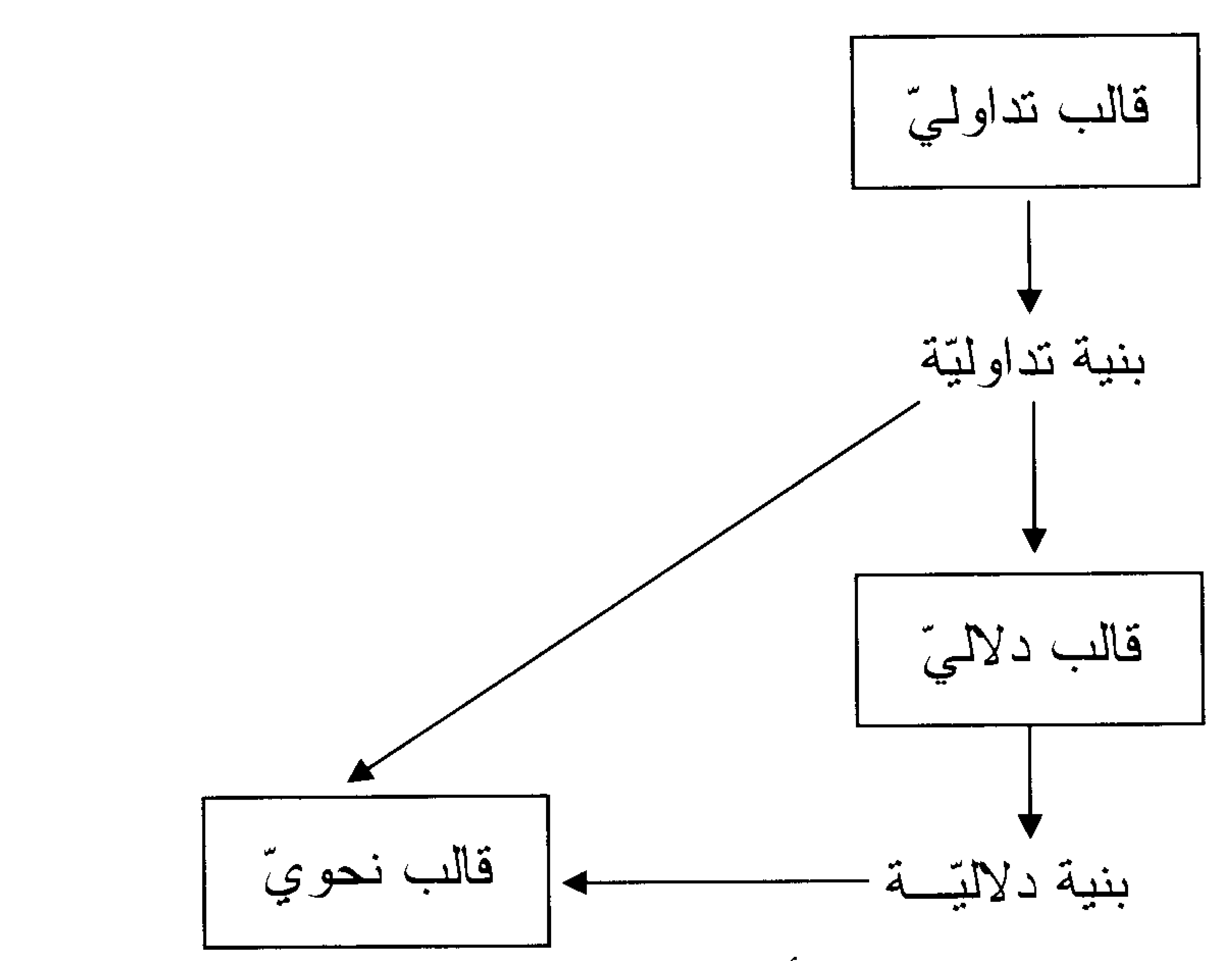
- كان الرأس مضافا إليه جزءا من الفاعل اللفظيّ. أصبح فاعلا لفظيّا مستقلا ممّا جعل الفاعليّة المعنويّة غير متحقّقة في لفظة الرأس في كلا البنيتين.

- في البنية العميقة "اشتعل شيب الرأس" يؤوّل بـ(شيب من الرأس) من جهة التركيب إذ التأويل الدّلالي لا يميّز بين المركّب الإضافي (شيب الرأس) والمركّب النّعتيّ (النعت فيه مركّب حرفيّ) (شيب من الرأس). فهما بمعنى واحد لأنّهما يمثّلان بنية متحوّلة قابلة للتّحقق اعتمادا على تغيّر المعنى بين البنية العميقة والبنية السطح.

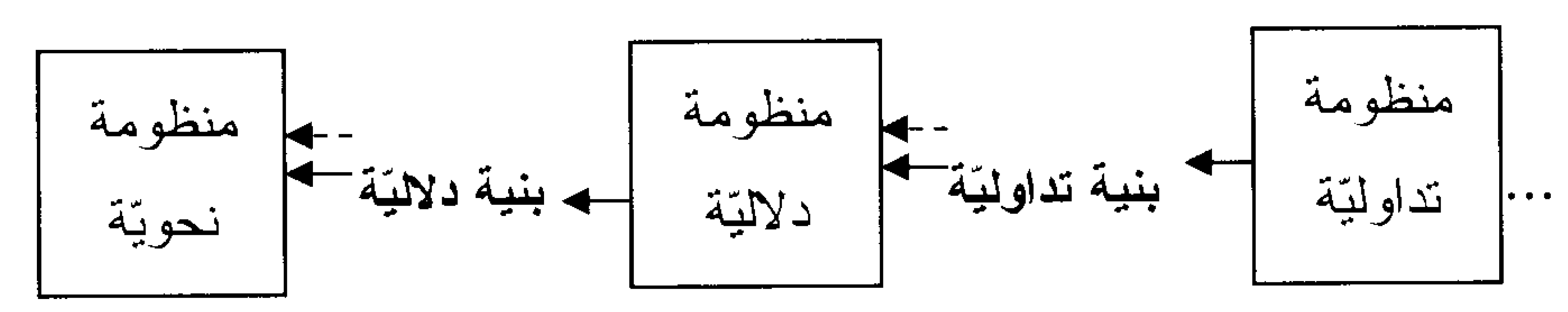
لهذا بحث "فيلمور" عن أسباب ظهور قيم دلاليّة جديدة في سطح الجملة لم تكن موجودة في العلاقات المعنويّة قبل تشكّلها لفظا. وهي قيم تختلف باختلاف سياقات التّركيب. من ذلك مثلا ما يسند إلى الأفعال من تأويلات معنويّة مختلفة حسب المواضيع التي تقتضيها وحسب كيفية تصوّر المعنى التّأليفي العامّ في الجملة. فكلّ بنية نحويّة مهما كان تمثيلها اللفظيّ قادرة على استيعاب ما يسند إليها من قيم دلاليّة. وكلّ بنية دلاليّة

تختزن ما يمكن أن يمثّلها لفظيّا. وفي هذا السّياق لا نوافق المتوكّل (39/2003- 40) في اعتباره أنّ الجمل القائمة على اختزال أبنية لفظيّة غير دلاليّة لانعدام مستوى تمثيل الدلالة بما هو بنيويّ. فالبنية الدلاليّة هي المنفذ الوحيد لإدراك مستوى تمثيلها. ولا يمكن، كما ادّعى، الفصل بين مرحلتي إنتاج الجملة وفهمها لا سيّما في الجمل القائمة على غير الإسناد نحو "وا زيداه"(40) أو القائمة على التقدير نحو "الأمانةَ الأمانةَ".

ذكر أنّ البنية النموذج تشتغل في إنتاج المعنى حسب التصميم التالي :

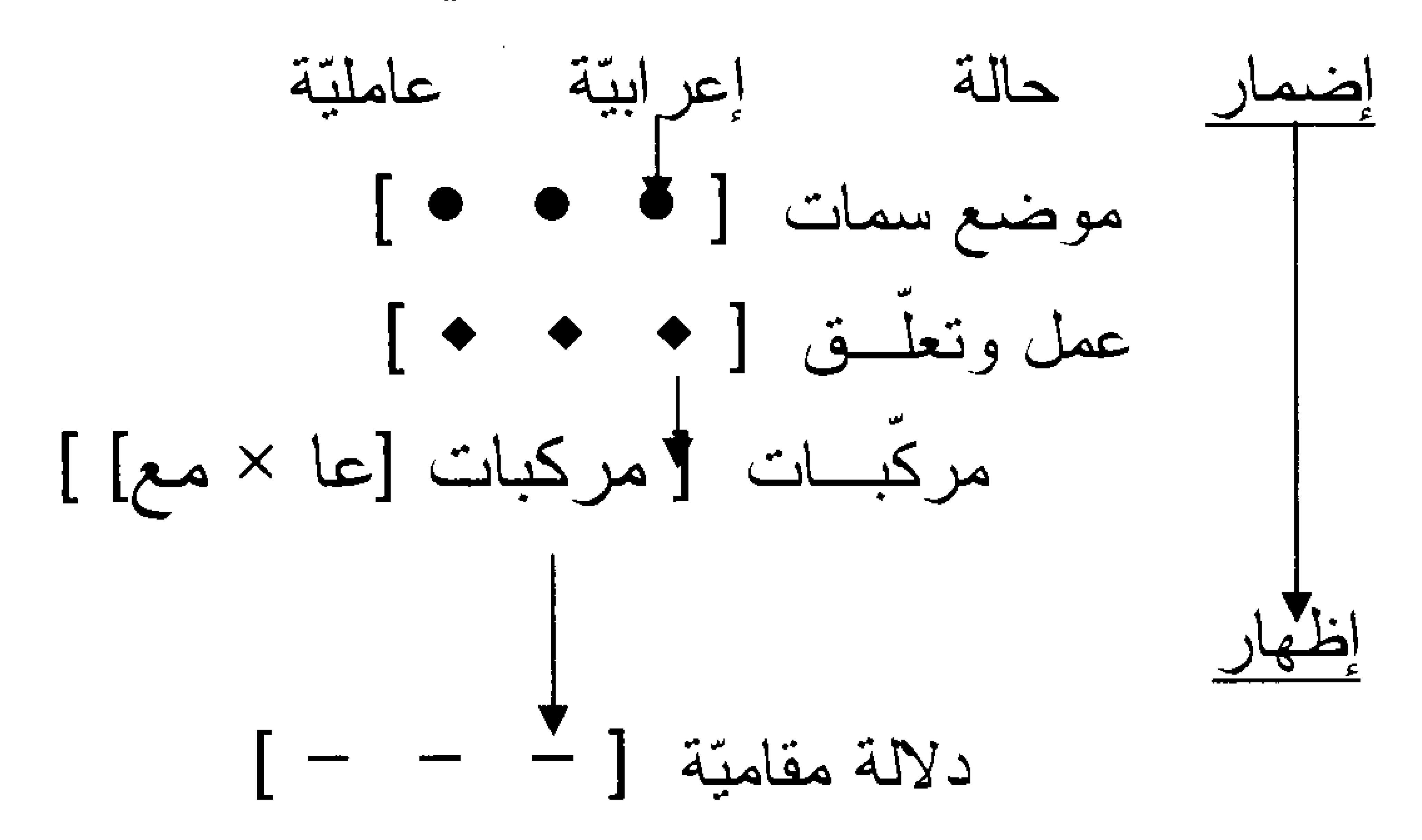


ونحن نقترح أن تكون البنية اعتمادا على بعض الاستدلالات التجريبيّة في التحليل كما يلي :



يشير الخطّ المتقطّع إلى أنّ البنية الدلاليّة يمثّل لها بالمنظومة النحويّة تمثيلا مؤوّلا (لتحليل الجملتين أعلاه). ولا يمكن القفز بأيّة حالة على القالب الدلاليّ والانتقال مباشرة إلى القالب النحويّ (مثّلنا له بالسّهم المنحني في رسمه). فلا شيء غير دالّ أو مفرغ من الدلالة.

ويمكن ذكر اتّجاه معاكس لمقترحنا بيانه كما يلي :



وظيفة تواصليّة تداوليّة

يكمن الاختلاف بين أشكال التمثيل فيما به نسم الدلالة وكيفيّة ظهورها أو اختفائها في سطح الجملة. بل لنقل إنّ التباين في المعنى بين ما هو من تبعات البنية العميقة، وما هو متجلّ منه في السطح ضروريّ، مهما كانت مسارات التحوّل.

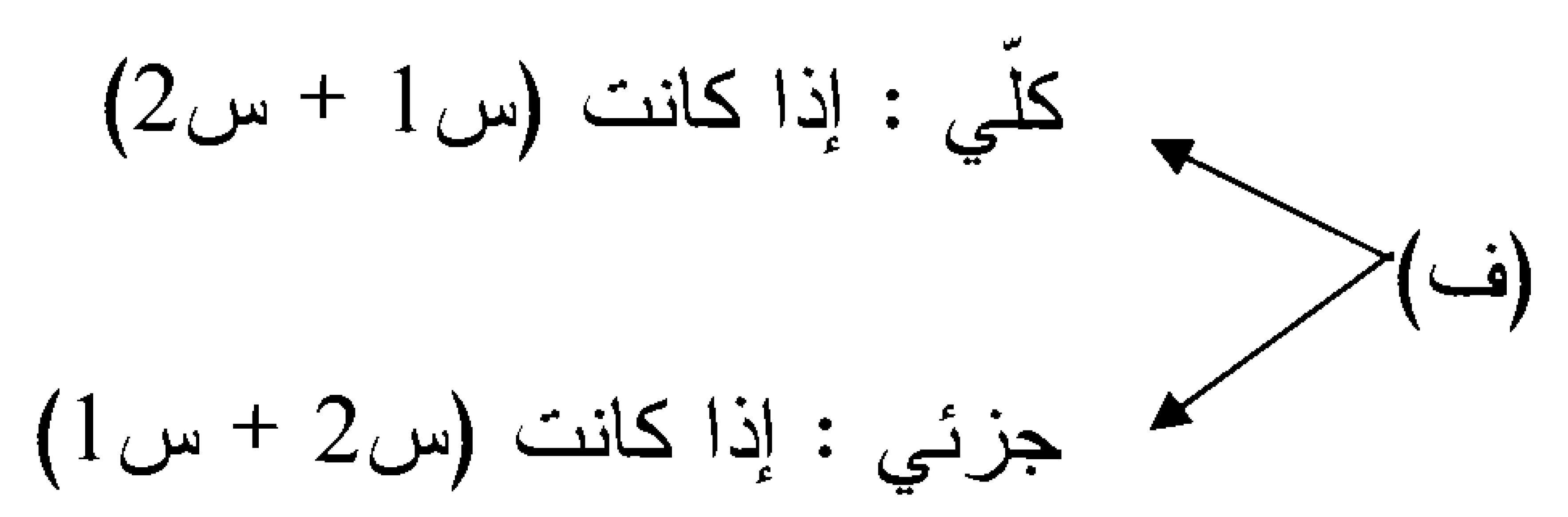
1.4.1- التأويل الكلّي والجزئيّ للفعل :

في سياق المقارنة بين أدوار البنيتين العميقة والسطحية ذكر "فيلمور" أنّ الترتيب الخطّي لما يطلبه الفعل من أدوار يجعل الفعل إمّا دالاّ على معنى الشموليّة أو دالاّ على معنى الجزئيّة.

- اشتعل شيب الرأس : اقتضى الفعل فاعلا لفظيّا ومعنويّا. فدلّ على معنى الشّمول لأنّ الشّيب عمّ جميع أنحاء الرأس.

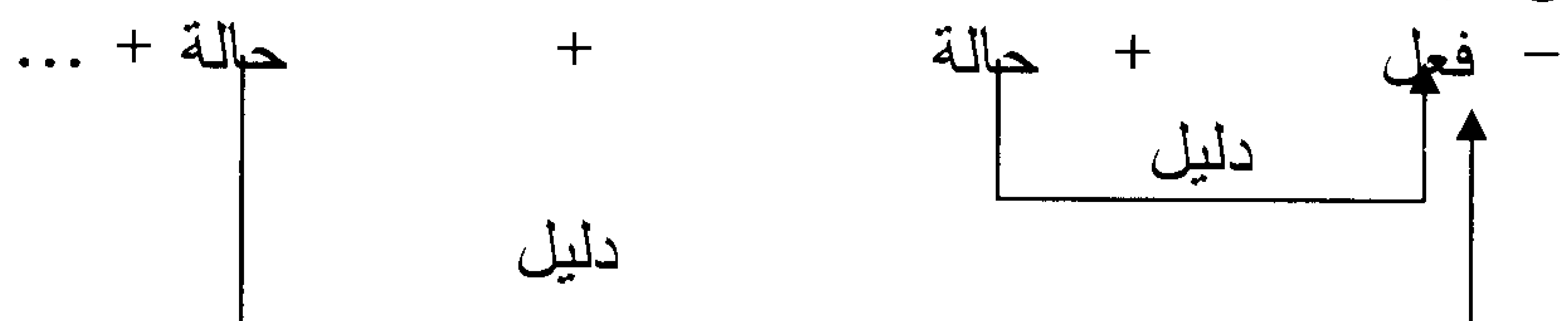
- اشتعل الرأس شيبا : اقتضى الفعل فاعلا لفظيّا ورد مباشرة بعده في السلسلة. فدلّ على الجزئيّة لأنّ حدث الاشتعال أصاب جزءا من الرأس لا الرأس كلّه.

فحسب "فيلمور" التمييز بين التأويلين لا يصيب البنية الاستدلاليّة في الفعل لأنّ حدث الاشتعال واحد. فما يجعل ما يقع عليه حدث الفعل يصيب جزءا منه أو كلّه هو خطيّة ظهور الأدوار الدلاليّة المقتضاة. فتأثير الفعل في الحالات غير مباشر مقارنة بتأثيره في رتب المكوّنات.



(ف) له معنى الكليّة يؤثر في (س1) + (س2) لأنّ (س1) قبل (س2) لا لأنّ (س1) لها علاقة بـــ(س2)

وكلّ حالة عبارة عن دليل وجود الفعل. ولهذا يكون للفعل الواحد أكثر من دليل.



مع العلم أنّ الدليل يصعب ضبطه اصطلاحيّا ومفهوميّا. فهو يؤوّل في مستوى العلاقات المعنويّة ولا يحدّ بطريقة علميّة دقيقة، لثراء الأبنية الدلاليّة من جهة وانفتاح كلّ بنية على التأويل من جهة ثانية.

ولهذا السبب قسّم "فيلمور" حالة المستفيد (Datif) المفعول إليه إلى ثلاث حالات فرعيّة هي :

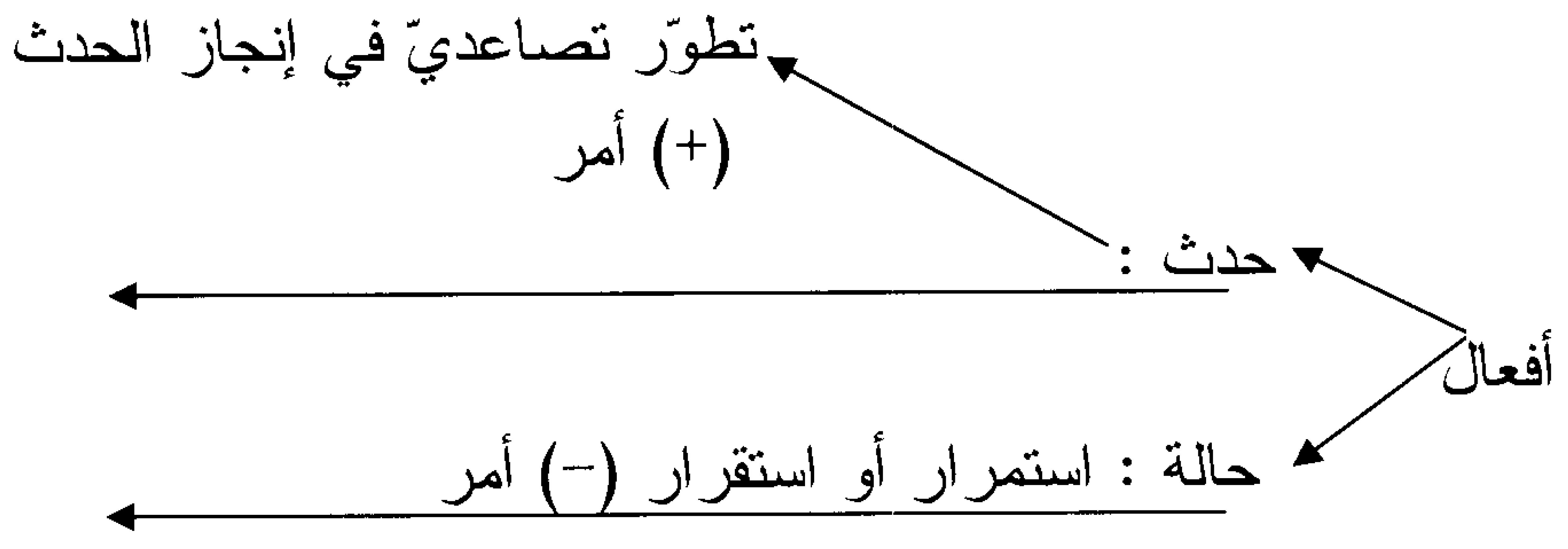
* المتّصف (Experimenter) (E) : مات [زيد] (E)
* الموضوع (object) (O) : ماتت [أغصان الشجرة] (O)
* الهدف (goal) (G) : كسّرت [النافذة] (G)

وحاول أن يضع نماذج للأفعال اعتمادا على قاعدة الأحوال ولخّصها في منظومة (matrix) ذات بعدين :

1. البعد الأوّل عامّ يمثّل البنية الحملية في الفعل. ويحتوي على الحالتين : المنفّذ (agent) والموضوع (object). والأفعال التي تقتضي حالات ولا تمثّل بنية استدلاليّة هي الأفعال التي تطلب محلا وأداة ومصدرا وهدفا، لأنّها أفعال تختصّ بذواتها أكثر من اختصاصها بالحالات التي تقتضيها. نوضّح هذا البعد بالجدول التالي :

الفعل	صفته	الحالة المقتضاة	وظيفتها الحملية
–	غير ذاتيّ الدلالة	(+) موضوع (+) منفذ	(+) (+)
–	ذاتيّ الدلالة	(+) محلّ (+) أداة (+) مصدر (+) هدف	(−) (−) (−) (−)

2. البعد الثاني الخاصّ : هو بعد مؤسّس على التمييز في بنيته الحمليّة بين ضربين من الأفعال : أفعال متمحّضة للدلالة على الحدث وأفعال الحالة. ومن أهم ما يميّز هذين الضربين أنّ أفعال الحدث تشتهر بدلالتها على التطوّر التصاعديّ في إنجاز الحدث وباشتقاق الأمر منها :



2.4.1- أهمّ سمات الحالات الإعرابيّة عند فيلمور :

قدّم "فيلمور" قائمة من الحالات اعتمد فيها أساسا على شرط الملاءمة بين المقولات التركيبيّة وما يتحقّق منها لفظيّا. هذه الحالات هي :

- **المحل : (locale) (L)** أهمّ سمات هذه الحالة أنّها تتحدّد بمعزل عن كلّ عبارة تدلّ على التغيير أو الحركة وحالات المحلّ هي المكان والزمان اللذان يظرفان الحدث مثال :

* زيد [في الدار] (محليّة (مكان))

* عاد زيد [فجرا] (محليّة (زمان))

وقد كان يسمّي فيلمور المحلّ بالمحليّة في (1968/ص25).

واعتبرها الحالة التي تحدّد المحلّ أو اتّجاه الحالة أو الحدث في الفضاء نحو:

* دخل زيد [إلى القسم] (محلّية)

* يوجد زيد [في القسم] (محلّية)

* راجع زيد دروسه [في القسم] (محلّية)

* وضع زيد كتابه [على المكتب] (محلّية)

فالانتقال من المحلّية (1968) إلى المحلّ (1971) هو انتقال من دلالة الحالة على الظرف بصفة تكاد تكون مباشرة إلى دلالتها على ما يتّصف به ما يحلّ في ذاك الظرف.

- **المستفيد : (beneficiary) (B)**

حدّده في (1971) مثل الهدف (but) في (1968)، يدلّ على الكيان الذي يقع عليه الحدث حسب الأفعال المقتضية له نحو :

* أهدى فلان [إلى فلان] (هدف) (G)

* كتب فلان [إلى فلان] (مستفيد) (B)

} هما تقريبا بمعنى واحد عنده.

- **المنفذ (القائم بالحدث) : (Ag) (Agent)**

سمّاه في البداية المتّصف بالتنفيذ (Agentif) من أهمّ سماته [+ حي] ± عاقل]

* كسّر [زيد] (منفّذ) النافذة.

وإذا بني الفعل للمجهول فإنّه سمة [+ حي] تزول. وبالتالي تزول معه هذه الحالة :

* "كسّرت النافذة".

- **الآلـــة : (I) (Inst)**

كانت تسمّى الآلية (في 1968).

حدّد هذه الحالة في البداية على أنّها تدلّ على المساهمة الفعليّة والصريحة في الحدث المقتضى من الفعل.

ثم أكّد في (1971) أنّ الآلة هي السّبب المباشر في حدث الفاعل في مقابل القائم (بالحدث) (أو المنفّذ) الذي يمثّل السبب الرئيسيّ فيه :

* كسّرت [المطرقة] النافذة.

* استعمل زيد [المطرقة] لتكسير النافذة.

المطرقة في الجملة الأولى هي منفّذ للحدث. فهي سبب مباشر في إنجاز حدث التكسير. في حين أنّها في الجملة الثانية لا تمثّل سببا رئيسيّا في تكسير النافذة. ولذا يعتبر المطرقة في الجملة الأولى الآلة الحقيقيّة.

- **المستفيد : (D) (Datif)**

تدلّ الحالة الإعرابيّة على الكائن الحي المتأثر بطارئ ما. وهو أيضا شبيه ما يسمّى في اللّغة العربيّة بمفعول انتهاء الغاية نحو :

* مات [زيد] (D)

* أعجب زيد [باللوحة] (D)

فالموت والإعجاب حالتان أثرتا في زيد ولم ينجزهما فعليّا وفي (1971) انقسمت هذه الحالة إلى ثلاث حالات فرعيّة هي : المجرّب/المتّصف (Exp) والموضوع (Ob) والهدف (Goal).

– **المتّصف : (Experimenter) (E)**

هي حالة إعرابيّة معبّرة عن كيان مندرج في حدث نفسيّ أو حالة ذهنيّة. ويتحقّق هذا الاندراج في السطح بأفعال مثل يسمع (إحساس)، يحبّ (مشاعر)، يظنّ (عرفان).

* يحبّ زيد (E) الموسيقى الهادئة.

– **الموضوع : (Object) (O)**

يفيد حالة إعرابيّة حياديّة دلاليّا لأنّ لها علاقة معنويّة بالحدث وبالحالة المنجزة فيها معا.

* أحبّ زيد [القصّة] (O) .

* كسّر زيد [اللعبة] (O).

– **الهدف : (Goal)**

هي حالة قريبة من دلالة مصدر الشيء والوصول إليه تدل عادة على التغيّر في المكان أو الحالة الخارجيّة أو المدّة الزمانيّة :

* جئت من [تونس] (G)

* سافرت إلى [باريس] (G)

– **المصاحبة : (Comitative) (C)**

تقتضي إضافة إلى حالة المنفّذ، فيما يعبّر عنها، سمتي [+ حي] [± عاقل] لإثبات دلالة المصاحبة. وفي (1971) عوّض مصطلح المصاحبة بمصطلح آخر اعتبره أكثر دقّة في التعبير عن الحالة المقصودة هو مصطلح المحلّ (Locale) التلفظيّ المدرك بما للّفظ من معان سياقيّة.

* سافرت [مع زيد] (مصاحب).

* اصطحب[ت] (مصاحب) زيدا.

إنّ جميع الحالات التي ذكرها "فيلمور" مثلت بنية استدلاليّة هامّة في سياق البرهنة على ما يقتضيه الفعل من علاقات ضمن سياقات معنويّة خاصّة. وجميع الحالات هي مواقع تحيط بالفعل يقتضيها وهي مندرجة فيه.

وقد عدّ "فيلمور" في البداية أنّ كلّ موقع يعبّر عن حالة إعرابيّة واحدة لموضوع واحد (one case per argument) (24/1968). لكنّه تخلّى تدريجيّا عن هذا المبدإ معتبرا أنّ الحالة الواحدة لا تناظر بالضرورة دليلا واحدا على وجود الفعل. ويعود أيضا هذا التراجع حسب رأي بايلون (88/2000) إلى كون الاعتماد على السمات الدلاليّة النسقيّة من شأنه أن يضعف أسباب حدّ الحالة.

5.1- الحالة الإعرابيّة من نظام الاشتقاق في الفعل والاسم :

1.5.1- الدور الاستدلاليّ للفعل :

اعتبر "شايف" (Chafe) أنّ للفعل وظيفة استدلاليّة في اقتضاء الحالات وأنّ اختياره أدوارا دلاليّة دون أخرى مظهر من مظاهر الحجاج فيه. وبناء على هذا التصوّر قسّم الأدوار الدلاليّة إلى أربعة أنواع كبرى. يحتوي كلّ نوع على أدوار فرعيّة معتمدا بدرجة أولى على مقياس تواترها وعلى شحنة الاستدلال فيها.

1) دور قاعديّ (Basic Role) (Ba): يحتوي على دوري الضحيّة (P) والقائم بالحدث (A) تقتضيها عادة الأفعال الدالة على الحدث الحقيقيّ.

2) دور المستفيد (B) : يتكوّن من دوري الضحيّة (P) والهدف (B) ويدرك بالأفعال الدالة على التحوّل والملكيّة.

3) دور المجرّب (Exp) : ويحتوي على أدوار القائم بالحدث والضحيّة والمجرّب. وتكون الأفعال المقتضية لهذه الأدوار أفعال العرفان نحو يعرف يظنّ يعتقد يشعر.

4) دور المحليّة (Lo) : يضمّ أدوار المنفّذ والضحيّة والمحلّ. ويستفاد من أفعال تدلّ على الحركة في الفضاء نحو يسقط ينزل، يغرق، يهاجر.

الملاحظ أنّ دوري الضحيّة والمنفّذ متواتران في جميع الأبنية الدلاليّة لأنّ الاستدلال على مفهوم الاقتضاء الدّلاليّ المعجميّ يقوى بهذين الدورين وأنّ الانتقال من السببيّة إلى الجعليّة شكل من أشكال الانتقال من العلل الوجوديّة العامّة إلى ما هو منجز في الكون ومتحقّق بالوسم في الأبنية الإعرابيّة.

2.5.1- الاشتقاق في نظام الأفعال :

اعتمد "شايف" (73/1970) في تصوّر نظام الأدوار الدلاليّة المقتضاة على مبدإ هامّ مفاده أنّ المعنى يمثّل لوحده دورا مركزيّا. فهو ليس مجرّد مكوّن من مكوّنات التفكيك اللغويّ وإنّما هو مصدر أساسي لكل دراسة لغويّة. ولهذا، اهتمّ بكل السّمات الدلاليّة الممكنة المتعلّقة بالفعل وبالمواضيع التي يقتضيها عبر مختلف المسارات التركيبيّة كأن نشتقّ الفعل الدّال على الحركة من الحالة أو العكس نشتقّ فعل الحالة من الحركة.

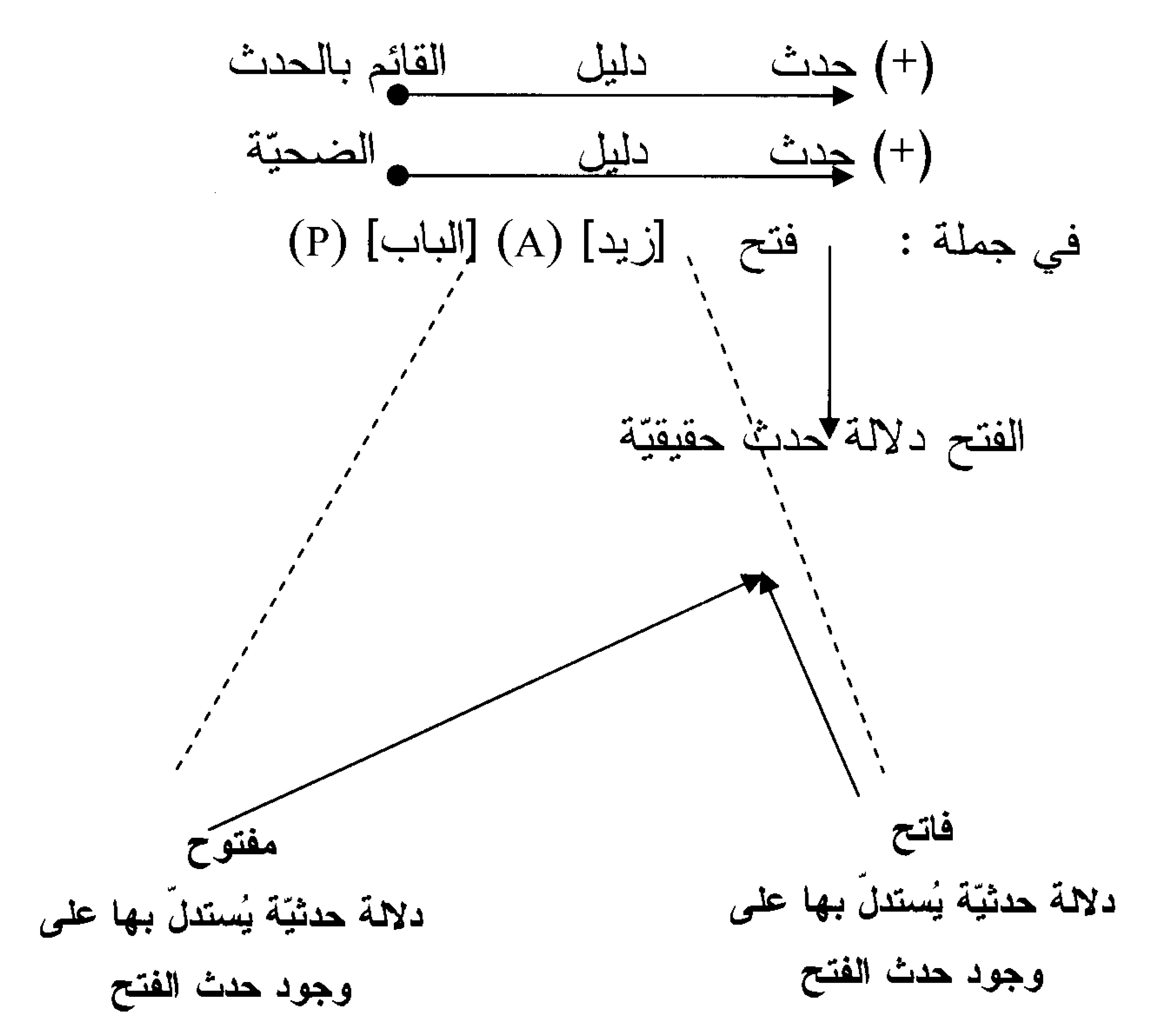
حركة ⟵⟶ حالة

وهي ثنائيّة أصليّة تترجم حالة الأجساد في الفضاء.

هذه الحركة المعنويّة الداخلية أنواع نذكر منها :

1) الانتقال من حالة إلى حدث والمسار المتبع السببيّة :

* فتح زيد الباب : يمثّل زيد سببا في انتقال حالة الباب إلى حدث. قد يكون الباب مفتوحا من قبل وهذا لا يهمّ. المهمّ أنّ زيدا أنجز حدث الفتح. فهو سبب في حدوثه.



من يفتح وما يفتح يعبّران عن دلالتين حدثيّتين يمثّل لهما معرفيّا بدورين دلالين (القائم بالحدث والضحيّة). ويستدلّ بهما على وجود حدث الفتح في فعل فتح.

2) الانتقال من حركة إلى حالة : يتمّ عكس النّوع الأول بحذف سبب الحدث:

* رفع غيلان الصّخرة (غيلان سبب الرّفع).

* صارت الصّخرة مرفوعة (ذكر حالة الصخرة مع حذف سبب الرّفع. كانت الصخرة موضوعة فصارت مرفوعة).

3) حذف مسار الحدث : من مسار حدث إلى حدث فقط :

* سدّد فلان ضربة إلى [فلان].

* سدّد فلان ضربة.

4) من حدث إلى مسار حدث : عادة يتمّ هذا الانتقال بزيادة مفعول :

* ترقص فاطمة[1].

* ترقص فاطمة بالحبل.

5) اشتقاق حالة من مسار : يقابلها تقريبا في اللغة العربية حركة الأفعال الدالّة على الشروع والجعليّة مع الحدث :

* كسر فلان الطاولة[2]

* جعلت فلانا يكسّر الطّاولة (يكتنف الجعل حدث التكسير الصادر عن فلان).

وترى اللحياني أنّ الجعليّة في الدراسات اللسانيّة الحديثة تتّفق مع مفهوم السببيّة باعتبار ما يتولّد عن استعمالها من تراكيب[3] تعود أساسا إلى ثلاث فرضيّات هي :

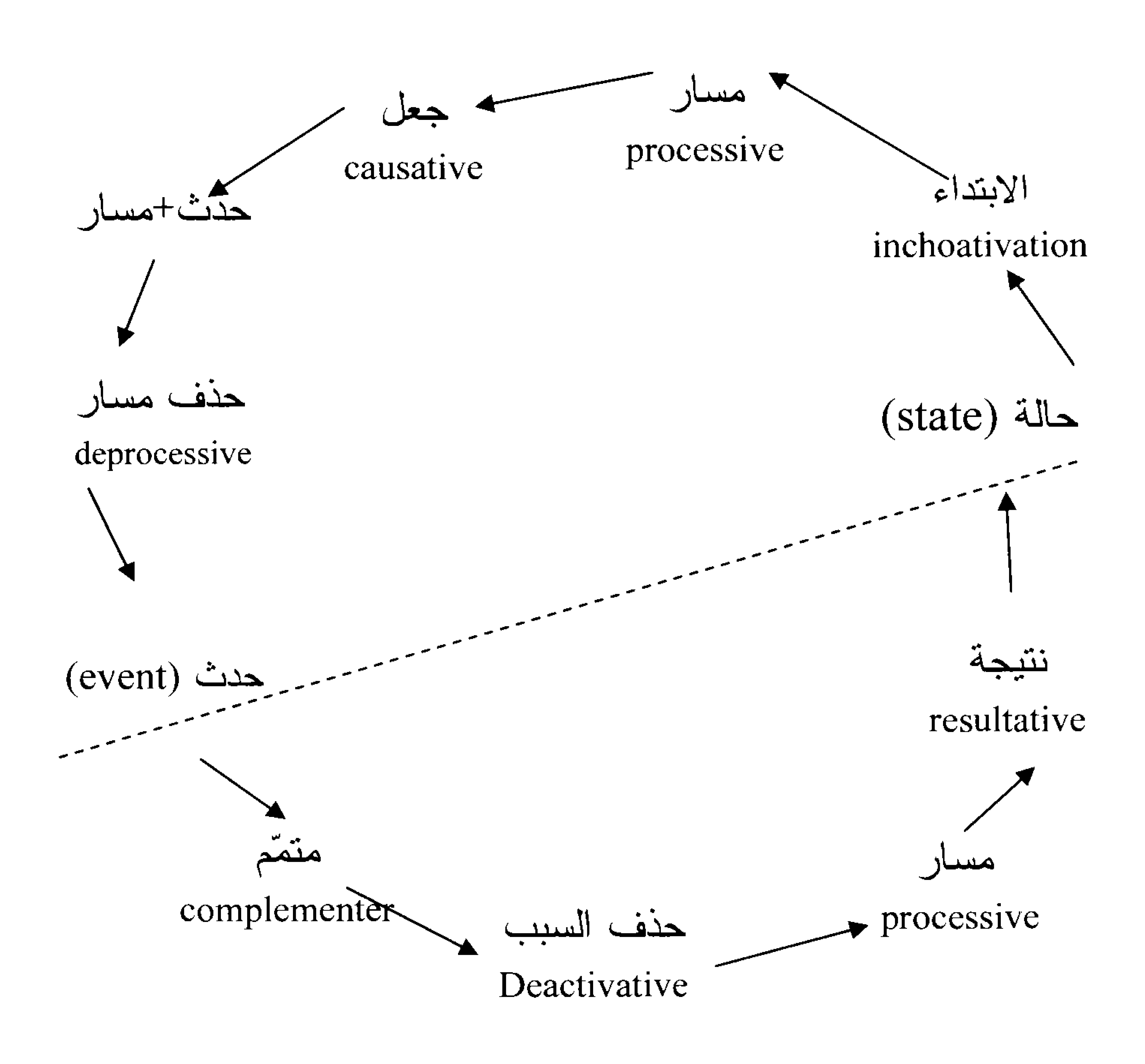
- الجعل التركيبيّ : نحو جعل زيد عمرا يخرج
- الجعل بواسطة الزيادة الصرفيّة : أخرج زيد عمرا
- جعليّة تفكيك دلالة الأفعال : قتل زيد عمرا ← جعل زيد عمرا يموت

والجعليّة عند "شايف" شبيهة بجعليّة التركيب على النّحو المذكور. غير أنّ المقصود بالتركيب هو كيفيّة اشتقاق الحالة من المسار، لأنّه حركة معنويّة داخليّة يقتضيها المحمول.

---

1) Chafe (1970/132)
2) Ibid p122
3) أُنظر خاصّة الباب الثاني : الرؤوس الجعليّة الدالّة على حالة. (2010/ص 245).

يمكن تلخيص نظام اشتقاق الأفعال عبر المسارات التركيبيّة حسب حركة الانتقال المشار إليها بالسّهم كما يلي[1] :



إنّ الحركات المعنويّة الداخليّة : البدء والمسار وحذف المسار والجعل وحذف السبب والمتمّم والنتيجة هي أنماط من الحالات تصف كيفية الانتقال بين حالتين رئيسيّتين هما الحالة والحدث.

---

1) لمزيد التوسّع راجع "شايف" (1970/ص132/128/125/122).

ما يجب ملاحظته عن الحركة المعنويّة الداخلية أنّ هذه الأنواع لا تقدّم نظاما ثابتا لنماذج الأفعال وكيفية اشتقاقها من ذلك مثلا :

- إنّ صفة الابتداء [1] في الحركة المعنويّة غير قابلة للتحقّق في كلّ الأفعال الدالة على الشروع والجعليّة. فجملة من قبيل "جعل زيد عمرا يخرج" لا تعني أنّه خرج. فقد تكون بمعنى بدأ يخرج.

- إنّ حذف السّبب في جملة : "صارت الصخرة مرفوعة" يؤدّي إلى عزل النشاط العرفانيّ في تصوّر كيفية بناء المعنى. فدراسة الحالة بهذا النحو لا تقدم تقييما لما هو عرفاني رغم أنّ العبرة في حد الحالة ليست بالمقامات والمعاني الثواني وإنّما بما هو متلفّظ به.

- إنّ حذف المسار من الحدث في جملة "سدّد فلان ضربة" هو إقرار ضمنيّ بأنّ المسار هو مجموعة ظواهر وتكوّن داخليّ لواقع عبر تتال متناقض للأزمنة. ونحن نعرف أنّ الفيزياء والرياضيّات مبنيّتان على نظام الاسترسال الكمّيّ. بل هو النظام الوحيد الذي يفسّر هذين العلمين. وبالتالي لا نتصوّر أنّ الحركة المعنويّة متقطّعة أو تعبّر عمّا ينجز في مراحل متتابعة. فالذي يتحمّل حدث الضرب في جملة "سدّد فلان ضربة إلى فلان" لا يمنع حذفه من الخطاب من وجود الحدث.

3.5.1- تقدّم الفعل على الاسم في حدّ الدّور الدلاليّ :

تتلخّص مركزيّة الفعل الدلاليّة عند "شايف" (167/1970) في اعتبار أنّ العالم مقسّم إلى جزءين كبيرين :

- عالم الأفعال : يشمل الحالات (الظّروف والصّفات) والأحداث، (عالم الحركة).

---

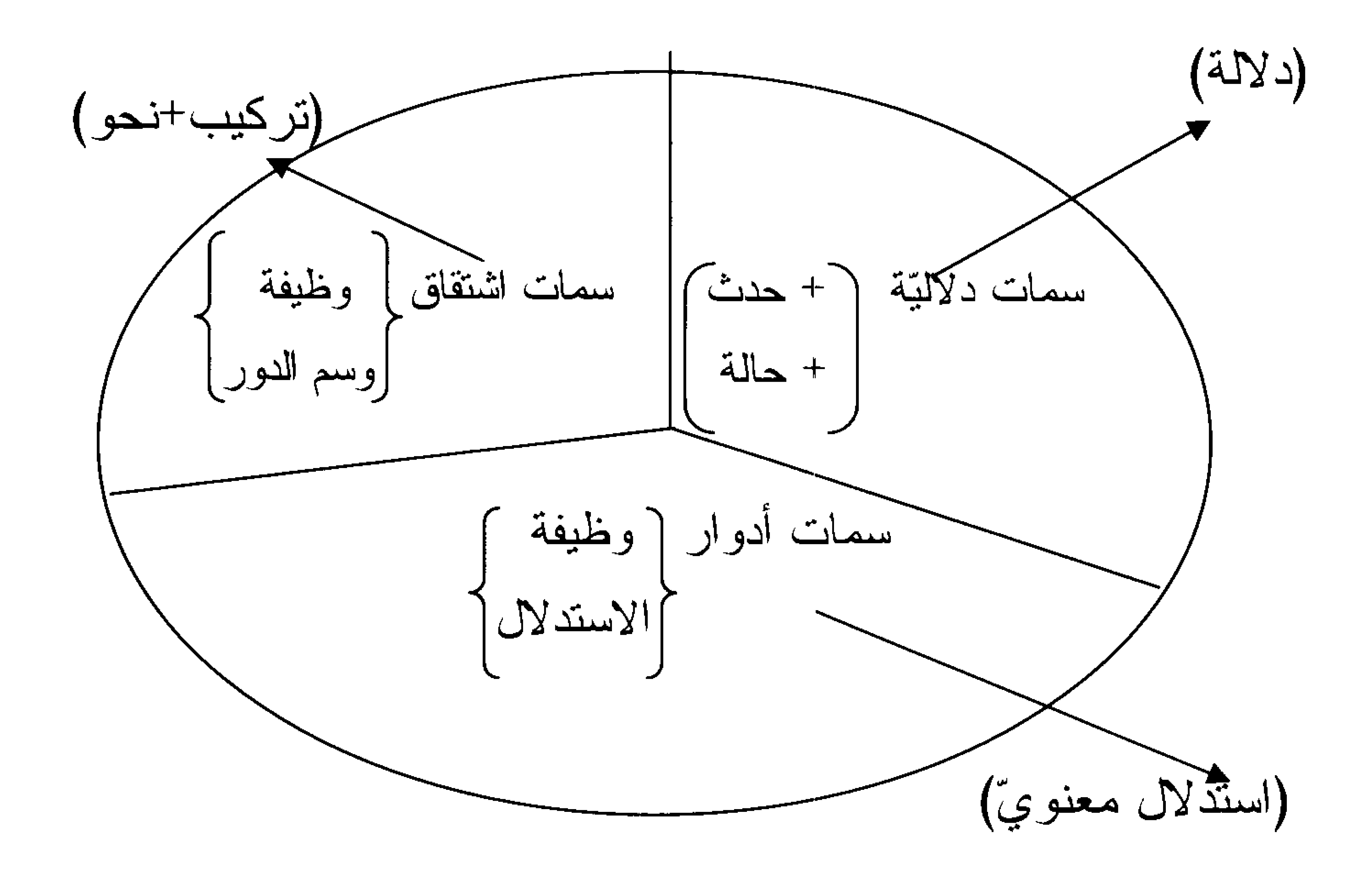
1) Voir aussi, Grammaire méthodique du Français P.U.F. 1994 p295.

- عالم الأسماء : يشمل الأشياء الفيزيائيّة الماديّة وما هو مجرّد من المعاني.

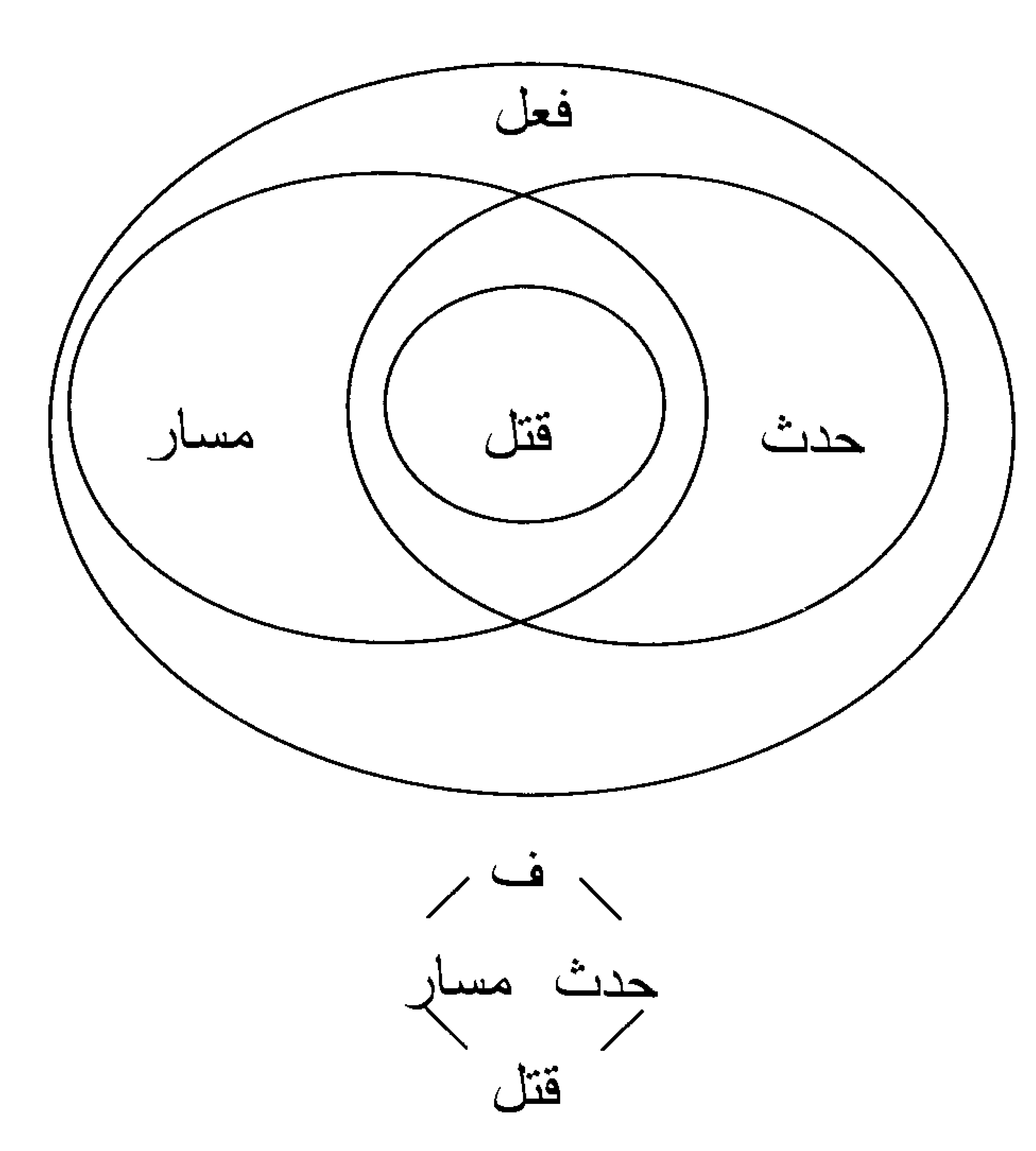
واعتبر أنّ الفعل خاصّ قد لا يحتاج إلى دليل لتتحدّد دلالته في حين أنّ الاسم عامّ يحتاج باستمرار إلى دليل. وقبل "شايف" ذكر "فيلمور" أنّ الأفعال تتدرج في فضاء عِلّيٍّ مقدّم على الأسماء (26/1968).

تكمن أهمّية ما ذكره "شايف" في اقتراح نظام أفعال قائم على ثلاثة نماذج من السمات الدلاليّة تفصيلها كما يلي :

- سمات دلاليّة : لها وظيفة بيان الحالة والحدث
- سمات الدور الدلاليّ : لها وظيفة بيان البنية الاستدلاليّة المقتضاة من الفعل
- سمات الاشتقاق : لها وظيفة بيان هل أنّ الدور قاعديّ أم لا.



وقد تتّسع وظيفة هذه السّمات لتشمل إمكانيّة وضع نماذج الأسماء، من ذلك مثلا أنّ أهمّ السّمات الدلاليّة في الفعل هي السّمات الاشتقاقيّة تدرك عبر مسارات تركيبيّة وهي الحالة، المسار، الحدث والاكتناف (107/1970) مثل :



ومن ذلك أيضا أنّ أهمّ السمات الدلاليّة في الاسم هي : التسوير[1] (دلالته على الكمّ) (quantification)، الوجود، الحيويّ، الإنسان، مقولتا التأنيث والتذكير...

---

1) التسوير والسور في القضية المنطقية هو الذي يحدد طبيعة القضية من ناحية الكم (كلية جزئية) والكيف (موجبة سالبة) وقد سمي سورا لأنه يحصر القضية فتكون مسورة ويكون المسور عادة في أول القضية (أنظر علم المنطق للمهدي فضل الله ص 102).

- لمزيد التوسع في مقولة التكميم أنظر مقال "التعبير عن الكمية في اللغة العربية بين المعجم والنحو" الأزهر الزناد، مجلة المعجمية العددان 12+13 – 1996/1997 ص 173.

ووظيفة هذه السّمات أنّها لا تخصّص الدلالة المعجميّة في مكوّنات الجملة وإنّما تساعد على تصوّر نوع الأسماء التي يقتضيها الفعل في البنية نحو :

* يأكل فلان...

السمة الدلاليّة:

[+ حدث] [+ مذكر]

[+ مسار] [+ مكمم]

[– اكتناف] [+ موجود]

[+ فرد] ← [......]

[– مؤنّث] ← [.......]

تساعد هذه السّمات على قراءة التركيب بما يحتويه من موضوعات قراءة سليمة ولا تخصّص دلالة المكوّن في التّركيب.

4.5.1– نماذج الأفعال :

ميّز "شايف" بين نوعين من الأفعال، أفعال حالة وأفعال حدث :

– النّوع الأوّل : يدلّ الفعل فيه على الحالة ظرفا أو صفة متى كانت الأسماء المقتضاة دالّة على مواضيع تثبت أو تؤكّد مفهوم الحالة نحو :

– مات (ف) زيد (س)

– تكسّرت (ف) النافذة (س)

– جفّت (ف) أوراق الأشجار (س)

أهمّ ما يميّز هذه الأفعال أنّها لا تدلّ على التّدرّج في وقوع الفعل فتكون جوابا عن سؤال : ماذا حدث ؟ (what happened) أو ما الذي يحدث؟ (what is happening) (99/1970). فلا نقول إنّ زيدا بصدد الموت أو إنّ أوراق الأشجار تجفّ لأنّ أفعال الحالة لا تكون عادة دالّة على الاستمرار أو التواصل في وقوع الحالة.

- النّوع الثاني : أفعال الحدث وهي ثلاثة أنواع تقتضي سمات معلومة في الاسم :

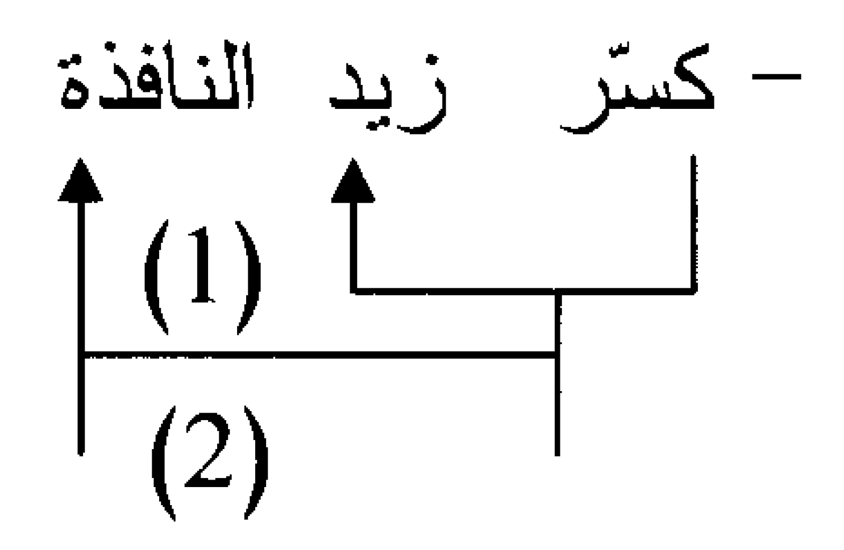
- أفعال مسار : نحو "هلك زيد" يعبر الفعل عن تغير الاسم من حالة (1) إلى حالة (2) أو من ظرف (1) إلى ظرف (2). فدلّ فعل هلك على مسار الانتقال. والسؤال الذي يطرح لمعرفة هذا الضرب من الأفعال ماذا حدث لزيد ؟ (what happened to x)

- أفعال حدث : تعبر عن أنّ شيئا فعله فاعل وهي جواب عن سؤال ماذا فعل فلان ؟ (what did x do) نحو يجري زيد.

- أفعال حدث ومسار : هي أفعال تعبر عن الحدث ومسار وقوعه. فتصف تغير حالة أو ظرف في الاسم. وهي جواب عن سؤالين معا هما :

1) ماذا فعل فلان ؟

2) وماذا حدث للاسم ؟ (what happened to the noun) نحو :



تمثّل الإجابة عن السؤال الثاني الجزء الأكثر تغييرا في الجملة. إذ أنّ الإخبار عن وقوع الحدث أهمّ من الإخبار عن مسار تحقّقه[1] لأنّ الاسم "النافذة" خصّص دلالة الحدث في الفعل.

وقد تصنّف الأفعال حسب سمات مداخلها المعجميّة الأساسيّة. وهي حالة، مسار، حدث واكتناف. وتشتقّ من هذه السّمات سمات فرعيّة حسب دلالة كلّ فعل. وهي سمات الكلّية والسببيّة والإطلاق والنسبية والنتيجة والجمود وحذف المسار والتّمام. ويختار الفعل الأسماء الممثلة لبنيته

1) Voir aussi, Grammaire méthodique du Français p607.

الاستدلاليّة اعتمادا على هذه السّمات الفرعيّة مثلا فعل : "وصل" بنيته الدلاليّة هي حدث يطلب مكان وصول، وبنيته الاستدلاليّة تقتضي قائما بالحدث وضحيّة :

- وصل ← مكان
- وصل ← قائم بالحدث
  ← ضحيّة (مكان)

وهذه مجموعة أخرى من الأمثلة تبرز الاختلاف بين البنية الدلاليّة والبنية الاستدلاليّة :

* ضرب زيد عليّا

أهم سمة دلاليّة في فعل ضرب دلالته على الحدث. وبنيته الاستدلاليّة تتكوّن من حالتي القائم بالحدث (زيد) والضحية (عليّ) وهما دوران قاعديّان.

* يملك زيد سيّارة

أهمّ سمة في الفعل الدلالة على الحالة. وبنيته الاستدلاليّة تتكوّن من حالتي المستفيد (زيد) والضحيّة (سيّارة).

* يحبّ زيد الطبيعة

سمة الفعل الدلاليّة الحالة. وبنيته الاستدلاليّة تتكوّن من مجرّب (زيد) وضحيّة (الطبيعة).

* أرسلت خطابا إلى أخي

سمة الفعل الدلاليّة الحدث والمسار. وبنيته الاستدلاليّة تتكوّن من حالات القائم بالحدث (ت(فاعل)) والضحيّة (خطاب) والمستفيد (أخي).

* تظلّلت بالشجرة

سمة الفعل الدلاليّة الحدث. وبنيته الاستدلاليّة تتكوّن من قائم بالحدث (ت(فاعل)) ومحلّ (الشجرة)

* أنشدت القصيدة

بنية الفعل الدلاليّة الحدث. وبنيته الاستدلاليّة تتكوّن من قائم بالحدث (ت(فاعل)) ومتمّم (القصيدة).

ولذا يمكن تقسيم السمات الدلاليّة في الفعل إلى أصليّة وفرعيّة حسب قواعد نقل من الفعل إلى الموضوع. ويتمّ النقل عادة عبر مقياس المطابقة بين صفات المحمول وصفات الموضوع(1).

سمات الفعل الدلاليّة

سمات معجميّة أصليّة تظهر في البنية السطحيّة هي :	(2) سمات فرعيّة مشتقّة من الأولى وتظهر في الأسماء في شكل أدوار دلاليّة وهي نوعان :
– حدث – حالة – مسار – اكتناف	– أساسيّة : ضحيّة وقائم بالحدث – غير أساسيّة : مجرّب، مستفيد، محلّ، متمّم، ضحيّة. ⟸ تمثّل السّمات الفرعيّة وظيفة بنية استدلاليّة.

نستنتج من تصنيف "شايف" ما يلي :

– تظهر السّمات الدلاليّة المساعدة على تمثّل الدّور في الأسماء التي يقتضيها فعل الحدث.

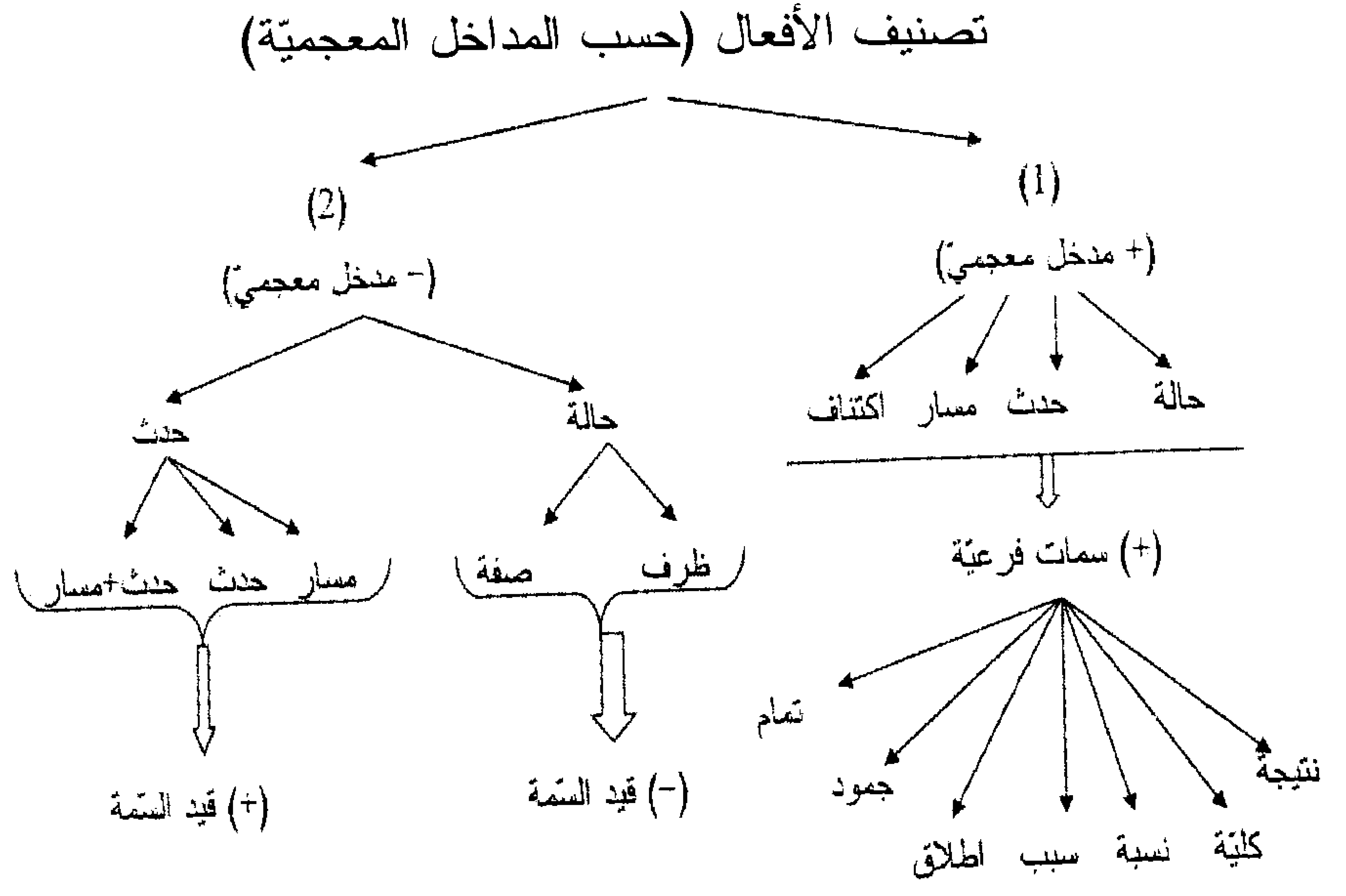
– تضعف وظيفة هذه السّمات متى كان الفعل فعل حالة.

---

1) أنظر محمد غاليم (ص67).

- يعتمد المدخل المعجميّ مقياسا في تصنيف الأسماء ويطلب سمات أكثر دقّة في الأسماء الممثّلة للأدوار. نلخّص هذا في الشكل التالي :

تصنيف الأفعال (حسب المداخل المعجميّة)



ت5.5.1- نماذج الأسماء :

الأسماء المقتضاة من الفعل في البنية النحويّة تنقسم إلى نوعين كبيرين حسب مقياس التّسوير:

- أسماء مسوّرة : وهي التي تتخصّص بنظام العدّ والاحتساب. وتكون دلالتها مختلفة بالضرورة عن غيرها من الأسماء، مهما كانت درجة الترادف بينها. فحين نقول مثلا "عندي عشرون رجلا" فإنّ قابليّة عدّ الرجل دليل على أنّه اسم مسوّر.

- أسماء غير مسوّرة : هي أسماء الكتل غير القابلة للعدّ. وحين نعدّها فإنّنا نقصد أنواعها لا عددها كأن نقول مثلا : "ثلاثة جبال" المقصود ثلاثة أنواع من الجبال. وما يميّز هذا النّوع من الأسماء أنّ سماتها الدلاليّة غيرُ متغيّرة.

6.1- طرق تمثيل الذوات الدلاليّة عند جاكندوف :

انبنى نموذج "جاكندوف" في دراسة الأدوار المحوريّة على مقاربة تأويليّة أساسها دلاليّ. وتميّزت قبله أعمال اللسانييّن التوليديّين بعدم الفصل الصريح بين الدلاليّ والإعرابيّ. يدرك التمثيل الدلاليّ في الجملة عندهم بما هو نحويّ. في حين أنّ جاكندوف يعتبر أنّ الدلالة والإعراب مكوّنان منفصلان عن بعضهما البعض. ولهذا عمل على رصد أكبر عدد ممكن من الذوات الدلاليّة. وقسّم تمثيلها إلى أربعة أنواع كبرى هي:

(1) البنية الوظيفيّة (Functional structure) : هي بنية سلميّة تمثّل العلاقات المعنويّة في الجملة المصدّرة بفعل، مثل أن يقتضي الفعل قائما بالحدث. فهذا الاقتضاء يمثّل درجة من درجات السلّم الوظيفيّ.

(2) الحركة أو الاتّجاه (Movement or Direction) : كلّ فعل يدلّ على الحدث أو حركة مسيّرة في اتّجاه إنجاز الحدث.

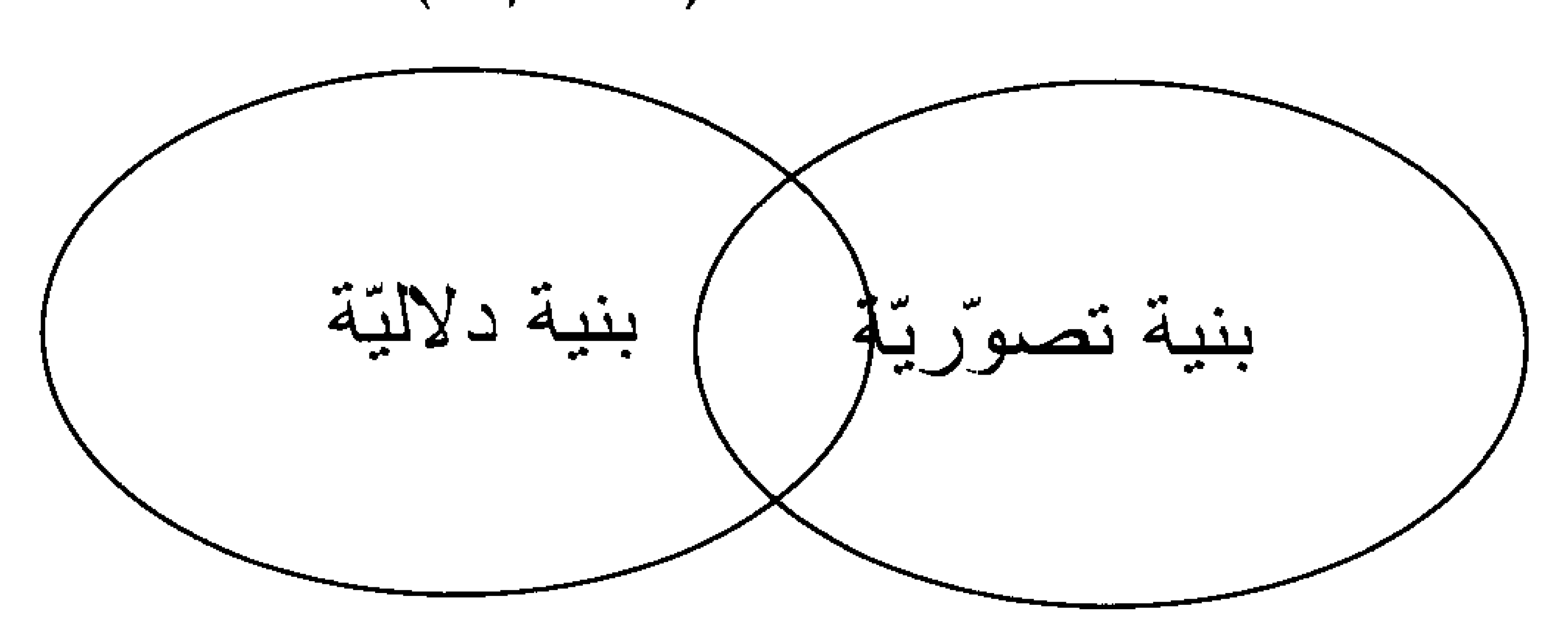
(3) البنية الجهّية (Modal structure) : هي أيضا بنية سلّميّة. بمقتضاها نعرف هل أنّ الجملة ممثّلة أم لا لوضعيّة غير لغويّة. مثل إحالتها على الواقع.

(4) بنية الإحالة المتبادلة (co- referential structure) : هي بنية داخليّة تدرك في مستوى الجملة. بها نعرف أنّ الإحالة بين اسمين داخل بنية نحويّة متبادلة أم لا.

إنّ أهمّ ما يميّز هذه الأنواع في تصوّر جاكندوف أن تكون البنية الوظيفية في علاقة صريحة بالبنية الإعرابيّة (12/1972). ولهذا كانت مقاربته الأدوار المحوريّة مقاربة موضعيّة ومحليّة لها اتّصال شديد بالدّلالة والإعراب. ويحكمها ما يسمّيه مفهوم الاتّجاه (directional).

يصدر في حكمه هذا على أساس أنّ العلاقات بين مكوّنات الجملة مفاهيم علائقيّة محدّدة في البنية التصوّرية. يقول جاكندوف " هناك

مستوى واحد للتمثيل الذّهني هو مستوى البنية التصورّيّة تنسجم فيه المعلومات اللغويّة والحسّيّة والحركيّة " (17/1983).



والملكة النحويّة توجّه التمثيل التصورّيّ أوّلا والتمثيل الدلاليّ ثانيا. وبناء على هذا الفهم وضع قائمة الأدوار الدلاليّة.

1.6.1- أهمّ الأدوار الدلاليّة عند جاكندوف (1972) :

قسّم الأفعال إلى نوعين : أفعال حالات وأفعال حركة وتغيير. واعتبر أنّ لكلّ نوع تأويلا ماديّا وتأويلا مجرّدا، وأنّ التأويل الثاني امتداد للتأويل الأوّل. واستنتج أنّ جميع المواضع المحيلة على الأدوار الدلاليّة مسيّرة بهذين النوعين من الأفعال. أمّا الأدوار فهي :

1) المحور (T) : يدرك على أنّه كيان دلاليّ محوّل بفعل دالّ على الحركة الماديّة أو المجرّدة نحو :

* حرّك غيلان [الصخرة] (مح (T)).

* باع زيد [الكتاب] (مح (T)).

* ورث علي [العلم] (مح (T)) عن أبيه.

* شرح الأستاذ [النظريّة] (مح (T)) لطلاّبه.

* يحتوي الصّندوق على [ألعاب فكرية] (مح (T)).

تمثّل جميع المحاور في هذه الجمل أدوارا محورية واحدة اقتضتها أفعال مختلفة وتستجيب لمبادئ الأنواع الأربعة من الذّوات الدلاليّة

المذكورة. وجميع الأسماء التي تلعب دور المحور في هذه الجمل عبارة عن تمثيل صوتيّ خاصّ لدلالة موازية لدلالة المحور.

2) المحليّة (L) : يمثّل هذا الدّور العلاقة المستفادة من اسم يدلّ على المحل :

* يحتوي [الصندوق] (محل) على الألعاب.

* يملك [الرجل] (محل) ثروة.

* يعرف [زيد] (محل) الحقيقة.

3) المصدر (S) والهدف (G) : هما دوران يعبّران عن الحركة والتغيير (من...إلى)

* سافر علي من [تونس] (S) إلى [باريس] (G)

* حزن [زيد] (G) : زيد تغيرت حالته من حالة الفرح إلى حالة الحزن. أو تغيّر مزاجه من اللامبالاة (S) إلى الحنق (G)

1) القائم بالحدث أو المنفذ (A) : من أهمّ السّمات التي تمكّننا من إسناد هذا الدّور إلى القائم به أن يكون فعله إراديّا قصديّا :

* كسّر [زيد] (A) النافذة.

* يسمع [عليّ] (A) موسيقى التّراث.

ومن أهمّ ما يميّز هذه الأدوار الدلاليّة الرئيسيّة عنده أنّها تبيّن التوافق (correspondence) (39/1972) بين الأفعال من جهة الدّلالة الأصليّة والأدوار المشار إليها بالأسماء الحدود.

داخل هذه الأدوار الرئيسيّة ثمّة نظام من الوظائف الدلاليّة الأخرى يساهم في تصنيف الأفعال وفي بيان كيفيّة الانتقال بالمعنى من بنية عميقة إلى بنية سطحية.

أهمّ أنواع الوظائف هي : السبب، التّغيير والكون :

- السّبب : هو نوع يطلب دليلين ليتحقّق في العلاقات المعنويّة كائنا وحدثا للتدليل على أنّ الكائن تسبّب في وقوع الحدث.

* كسّر زيد النافذة.

- التّغيير : يطلب ثلاثة دوال، كائنا وحالة أصليّة وحالة نهائيّة، على أن تفيد العلاقة بين هذه الذوات الدلاليّة أنّ شخصا منفّذا غيّر العلاقة من حالة أولى إلى حالة ثانية.

* فتح زيد الباب

- الكون : يقتضي دليلين كائنا وحالة نحو :

* انغلق الباب (الانتقال من حالة انفتاح إلى حالة انغلاق)

* انفتح الباب (الانتقال من حالة انغلاق إلى حالة انفتاح)

واعتبر "جاكندوف" أن كل نوع يبطن وظيفة استدلاليّة من درجة ثانية هي :

- السّبب : يبطن وظيفة كون دور القائم بالحدث حجّة على الخبر المجرّد من القائم به. نحو :

- كسّر زيد النافذة : دور القائم بالحدث (زيد) حجّة على الإخبار بوجود حدث التكسير.

- التّغيير : يبطن وظيفة كون دور المحور أو المصدر أو الهدف حجّة على الخبر المجرّد من هذه الأدوار نحو :

* حرّك غيلان الصّخرة : دور المحور (الصخرة) حجّة على وجود حدث التحريك.

* سافر عليّ من تونس إلى باريس : دور المصدر (تونس) ودور الهدف (باريس) يمثّل كلّ واحد منهما حجّة على كونه فضاء يمكن الانطلاق منه أو الوصول إليه.

ولتأكيد أهمّية العلاقة بين البنية الوظيفية والبنية الإعرابيّة ذكر جاكندوف أنّ تحقّق السّلمية المحوريّة (thematic hierarchy) ينبني بالدرجة الأولى على هذه العلاقة وأنّ كلّ جملة تعتبر سيئة التكوين إذا كانت العلاقات المعنويّة غير واضحة في أي درجة من درجات هذه السلمية (46/1972).

وقد مثّل مفهوم التوافق بين بنية الفعل الدلاليّة والدّور خير ضامن لمراقبة العلاقات المعنويّة لاسيّما غير الخاضعة لمقولة الجهة.

7.1- الخاتمـــة :

لئن كان أصحاب الاتّجاه الأوّل في حدّ الحالة يرون أنّ الدور الدلاليّ مفهوم أوّليّ ومقولة مشتقّة من الموضع فإنّ طرق التمثيل اختلفت عندهم.

اعتبر "فيلمور" أنّ الموضع يقتضي سمات دلاليّة في الحدّ الذي يشغله. وليس للفعل حرّية انتقاء السمات في الحدود التي يوزّعها، وأنّ مخالفة مبدإ الاقتضاء يعود إلى قيود الانتقاء لا إلى العلاقات المعنويّة من الداخل. ولهذا سعى في ما أجراه من تطبيقات إلى الفصل بين أمرين أساسيّين هما : التأويل الدلاليّ والتمثّل المعرفيّ للعلاقات المعنويّة.

أمّا جاكندوف ورغم دعوته إلى الفصل بين المكوّنين الإعرابيّ والدلاليّ، فإنّه أكّد ضرورة الربط بين الدور الدلاليّ وتمثيله معرفيّا لأسباب نذكر منها:

– إنّ التأويل الدلاليّ لعلاقات مكوّنات الجملة مستمدّ من التصوّر الذّهنيّ للأبنية الدلاليّة.

– وأنّ العلاقات بين المكوّنات محدّدة في البنية التصوّريّة قبل أن يمثّل لها في البنية الجهيّة أو في بنية الإحالة المتبادلة حسب التمثيل

الرباعيّ الذي وضّحناه. لذا اعتبرنا أنّ مقاربة "جاكندوف" لنحو الحالة مقاربة موضعيّة لها علاقة بمركزيّة النّحو والتركيب أكثر ممّا هي عليه عند "فيلمور".

أوردنا سابقا ما يميّز حدّ الحالة من "فيلمور" إلى "جاكندوف" وبيّنا أنّ عدم الدقّة في وضع بعض المصطلحات، وقلّة النجاعة في بعض مستويات التحليل يعود أساسا إلى تحرّك اللسانيّين في إطار ما ذكره "فيلمور" وبدرجة أقلّ "شومسكي"، إلى أن جاء "ستاروستا" وقدّم إضافة نوعيّة هامّة تتمثّل في مقاربة نحو الحالة سمّاها الحالة المعجميّة (Lexicase). فاعتبر أنّ المكوّن المعجميّ يمكن أن يمثّل وحده عنصرا متحكّما في ظروف بناء الجملة وتصوّر علاقاتها المعنويّة كما تظهر في سطح الجملة. قال : "إنّ الحالة المعجميّة توليديّة لكنّها غير متحوّلة" (14/1988).

1.2- نموذج ستاروستا :

عوّض قواعد التحويل بالحالة المعجميّة بغية الرّبط بين المستويات الدلاليّة والأبنية. وبما أنّ الحالة المعجميّة غير توليديّة فإنّ وظيفة قواعد تحويل المعنى من بنية عميقة إلى بنية سطحية تتقلّص نجاعتها عند "ستاروستا". فخالف بهذا التصوّر "شومسكي" وخاصّة "فيلمور" إنّ من أوكد وظائف الحالة الإعرابيّة تحديد الأدوار الدلاليّة بصرف النظر عن بعض القرائن التي قد تساهم في حدّ الدور مثل قرينة الرتبة. فجملتان تحتويان على نفس الأدوار تعتبران مترادفتين. ولا اعتبار فيهما لقضايا رتبة المكوّنات نحو:

* يشبه [عليّ] (مجرّب (E)) [صالحا] (موضوع (O))

* يشبه [صالحا] (موضوع (O)) [عليّ] (مجرّب (E))

وبناء على هذا التماثل في الأدوار رغم اختلاف نوع التركيب اعتبر "ستاروستا" أنّ مقاربة "فيلمور" للأدوار تتضمّن نقاطا سلبيّة تتمثّل

في خلق بعض المتناقضات وزيادة الجانب النظريّ في النماذج (117/1988).

وذكر أنّ الوضعيّة اللسانيّة الواحدة قد توصف بجملة أو أكثر بآفاق تقبل مختلفة حسب زوايا نظر مختلفة. الأمر الذي يجعل العلاقات المعنويّة مميّزة في كلّ جملة مثل :

1. دهن [عليّ] (منفذ) [الزبدة] (موضوع) على [الخبز] (محل)

2. دهن عليّ [الخبز] (موضوع) بـــ[الزبدة] (آلة)

عوّض دور الآلة في الجملة (2) دور الموضوع في الجملة (1) على أساس أنّ "الزبدة" بما لها من دلالة معجميّة قابلة لأن تتحرّك في الفضاء لتصل إلى الخبز.

مثال آخر :

1- جاء عليّ من [تونس] (مكان)

2- ذهب عليّ إلى [تونس] (مكان)

يمثّل المكوّن "تونس" في الجملة (3) و (4) دوري المصدر والهدف عند "فيلمور" ودورا واحدا عند "ستاروستا" هو دور المكان. العلّة في ذلك أنّ حرفيْ الجرّ من وإلى يبطنان دلالتي المصدر والاتّجاه في الجملة (3) والاتّجاه والهدف في الجملة (4) اعتمادا على ما لاسم "تونس" من دلالة معجميّة. فمثّل ما تكتسبه حروف الجرّ من معان بإضافتها إلى الأسماء عاملا من عوامل تقليص عدد الأدوار، إضافة إلى أنّ ما سمّاه أفق انتظار يؤدّي دورا مهمّا في حدّ الدّور. ولم يعد وسم العلاقات المعنويّة صادرا عمّا للمكوّنات من دلالات معجميّة خاصّة وإنّما اتّسع ليشمل ما هو منتظر من الخطاب. أي إنّ الدّور يعتمد في حده على الدلالة وعلى كيفية تصوّرها في الجملة.

فللجملة ثلاثة مستويات هي :

- مستوى التركيب النحويّ.

- مستوى الدلاليّ (يتكون أساسا من الفواعل والقضيّة) (actants+proposition).

- مستوى التواصل : ينظر إليه انطلاقا من وظيفة الإعلام على اعتبار أنّ التواصل هو أن نبلغ الآخر معلومات عن شخص أو شيء.

إنّ إقحام مستوى التواصل في تصوّر حدّ الدّور الدلاليّ وضبط مختلف العلاقات المعنويّة داخل البنية النحويّة يجعل تحليل الجملة قائما على جزءين أساسيّين :

- الموضوع الدلاليّ : مضمون ما يقوله المخاطب ونقطة الارتكاز فيه تحقيق مبدإ التواصل.

- ما يقال : ما نقوله عن الموضوع الدلاليّ أي ما يؤدّي وظيفة الإعلام بالموضوع الدلاليّ.

إنّ اعتماد "ستاروستا" على ما يقال في حدّ الدّور جعل المضمون الدلاليّ للعلاقات المحوريّة يتقلّص وقائمة الأدوار الدلاليّة تتخصّص بما يسمّيه الأدوار المركزيّة (121/1988). من ذلك مثلا أنّه يعتبر أنّ دور الضّحيّة دور مركزيّ، لأنّه مضمّن في البنية الاستدلاليّة لكلّ محمول.

2.2- الأدوار المحوريّة عند ستاروستا :

اختزل قائمة الأدوار في خمسة أنواع هي :

1- الضحية (P) : هو الكيان المركزي المشارك في حدث أو حالة يقابله الموضوع عند فيلمور (1971) والمحور عند جاكندوف (1972).

2- المنفذ (A) : هو المحرك الخارجي والمبادر والمراقب ومجرّب الحدث أو الحالة وعند من تقدمه من اللسانيين قد يتّسع أحيانا دور المنفذ ليشمل دور الآلة والمجرب.

3- المحل (L) : وهو نوعان :

أ- المحل القضويّ (propositional local) : كيان يدرك على أنّه مصدر أو هدف أو محلّ حقيقيّ أو مجرّد. يجمع هذا الدّور بين كلّ ما له علاقة بالدّلالة على المكان في المقاربات الموضعيّة نحو :

* جاء عليّ من [تونس] (محلّ قضويّ)

* سافر عليّ إلى [تونس] (محلّ قضويّ)

ب- المحل الجهيّ (modal local) : كيان يدرك أيضا على أنّه مصدر أو هدف للحدث أو الحالة نحو :

- يسكن عليّ [منزلا] (محل قضويّ) بـــ[باريس] (محل جهيّ)[1]

وتتقدّم المحلات القضويّة على المحلات الجهيّة حسب علاقاتها بالفعل :

يسكن علي [منزلا] بـــ[باريس]

محلّ قضويّ رئيسي ← ← محلّ جهيّ لاحق

تمثّل كلّ علاقة حمليّة في شكل إطار حمليّ يحتوي أساسا على المقولة التركيبيّة للمحمول ومحلّه الموضعيّ ووظيفته الدلاليّة وقيود الانتقاء.

4- المتناظر (C) وهو نوعان :

---

1) يعرف الفهري الجهة بكونها " مجموع سمات الحدث التي تمكننا من قياسه ووصفه زمانيّا ولا تعنى الجهة الزمان " البناء الموازي (ص28).

والجهة نوعان : جهة الوضع أو جهة الحدث وهي لازمة للفعل قبل تصرفه وجهة البناء أو التصرف وهي غير ممعجمة عادة يرثها المحمول عندما يدخل التركيب.

أ- متناظر قضويّ (Propositional C) : هو الكيان المدرك على أنّه يلائم الضحيّة ويتناظر معه وهو يناسب عند غير"ستاروستا" من اللسانيّين دور المجرّب أو الفاعل غير الفعال.

ب- المتناظر الجهيّ (Modal C) : هو الكيان المدرك على أنّه يمثّل البنية الخارجيّة أو نقطة مرجع الحدث أو الحالة ويشبه تقليديّا دور المستفيد.

قطع عليّ [مسافة] (متناظر قضويّ) طويلة من أجل [الماء] (متناظر جهيّ).

يمثّل الماء الهدف الذي من أجله قطع عليّ المسافة.

5- الوسيلة (Means) (M) وهي نوعان :

أ- الوسيلة القضويّة (Propositional Means) : هي كيان يدرك على أنّها المؤثّر مباشرة في الضحيّة يناسب تقليديّا دور الآلة :

* قتل زيد عليّا بـــ[سكين] (وسيلة قضويّة)

ب - الوسيلة الجهيّة (Modal Means) : هي الكيان الذي بواسطته ينجز الحدث أو الحالة.

* يملأ عليّ الشاحنة [بضاعة] (وسيلة قضويّة) بـــ[الآلة] (وسيلة جهيّة) الرّافعة.

ما يجب ملاحظته أنّ العلاقات المحليّة عند "ستاروستا" تشبه الحالات الإعرابية العميقة عند "فيلمور" والعلاقات المحوريّة عند "جاكندوف". فهي علاقات محليّة موضعيّة تحدّ على أنّها علاقات دلاليّة وإعرابيّة تركيبيّة بين الأفعال المقتضية والأسماء المقتضاة. ولهذا اعتبر أنّ الضحيّة يمثّل موضعا مركزيّا في العلاقات ممّا يجعل دوره موجودا ضمنيّا في كلّ بنية استدلاليّة للمحمول وليس مقتضى منه (140/1988)،

ويجعل أيضا الأدوار القضويّة متفرّعة مقوليّا عن محمولها والأدوار الجهيّة تظهر مع جميع الأفعال. وهو ما يفسّر تقلّص عدد الأدوار عنده إلى خمسة أدوار هي : الضحية والمنفذ والمحلّ القضويّ الجهيّ والمتناظر القضويّ الجهيّ والوسيلة القضويّة الجهيّة. بل إنّه يختصر هذه الأدوار في دورين كبيرين (Macro- rôles) هما : المحدث (acteur) والمتأثّر (affecté) :

- المحدث : هو كل كيان تنسب إليه قضيّة. يشبه إعرابيّا الفاعل ونائبه. نحو:

* كتب [زيد] (محدث) الدرس.
* مات [زيد] (محدث).
* كُسّرت [النافذة] (محدث).

فالمحدث اعتمادا على ما للمكوّن المعجميّ من تأثير في حدّ العلاقة الموضعيّة هو الفاعل النحويّ أو نائبه. ويدرك في اللّغات الاعرابيّة التي تعتمد على دور المحلّ في إسناد الوظيفة بسمة [+اسم] في سطح الجملة.

- المتأثّر : هو كيان تؤثّر فيه أو تصله القضيّة بشكل من الأشكال. وهو شبيه بالهدف نحو : كسّر زيد [النافذة] (متأثّر)

تمكّن "ستاروستا" بهذا التصنيف من تعميم ما هو نحويّ على المواضع. من ذلك أنّ الفاعل كما يقدّمه يمكن أن يكون غير مختصّ بلغة بعينها. وإنّما هو موجود في كلّ اللغات اعتمادا على مقياس الرتبة التالية : [ف + (س فاعل) + مكوّنات أخرى]

والفاعل هو الذي يراقب ما يسمّيه المسار الانعكاسي (Reflexive Process) للفعل في ما يقتضيه من موضوعات. ولهذا قسّم الأفعال حسب كيفية اشتقاقها من المواضع إلى متعدّية ومحليّة ومتناظرة ووسيلة.

نموذج الفعل	بنيته الاستدلاليّة		مثال الفعل
	(–) شحنة	(+) شحنة	
متعدّ	(+) ضحيّة ضمنيّة	(+) منفذ (+) محل (+) متناظر (–) وسيلة	أعطى، قاد
	(+) ضحيّة ضمنيّة	(–) منفذ (–) محل (+) متناظر (–) وسيلة	بيّن، قبض
غير متعدّ	(+) ضحيّة ضمنيّة	(+) وسيلة (–) محل (+) منفذ (–) متناظر	كسّر، فحص
	(+) ضحيّة ضمنيّة	(–) وسيلة (+) محل (–) منفذ (+) متناظر	ضحك

نلاحظ أنّ لحالة الضحيّة دورا استدلاليّا ضعيفا باعتبار أنّها حالة مركزيّة يقتضيها كلّ فعل. وهذا دليل على أنّ نحو الحالة لا يدرس كيفية إدراكنا العلاقات المعنويّة داخل البنية الاستدلاليّة وإنّما يدرس العلاقات ذاتها ويهتمّ بكيفيّة تمثيلها معرفيّا.

3.2- أنواع اشتقاق الفعل من المواضع :

ذكر "ستاروستا" ثلاثة أنواع من الاشتقاق حسب عمليّات نقل في البنية الاستدلاليّة للفعل وهي :

1) إضافة علاقة موضعيّة : هي إضافة موضع إلى ضحيّة أو إلى منفّذ وأساسها أن يكون الفعل مشيرا في البدء إلى قضيّة غير موجّهة إلى كيان معلوم. فنضيف موضعا على سبيل الاشتقاق يجعل القضيّة موجّهة نحو هدف.

* يضحك زيد

* يضحك زيد [لفاطمة]

2) حذف علاقة موضعيّة : عكس ما تقدّم ذكره.

* يلعب زيد [بالكرة] (ضحيّة)

* يلعب زيد [ø]

3) إعادة تأويل علاقة موضعية :

* يريد زيد [المشي] (ضحيّة) ببطء

* يمشي زيد [ببطء] (متناظر جهيّ)

* تملأ [الطيور] (ضحية) [الحديقة] (محلّ)

* [الحديقة] (ضحية) مملوءة [طيورا] (وسيلة قضويّة)

4.2- البنية المنطقيّة للحالة الإعرابيّة :

بيّن "كوك" (Cook) من خلال مؤلّفه "نظريّة نحو الحالة" (1989) أنّ الوظيفة اللسانيّة الأساسيّة لهذه النظريّة دراسة معاني الجملة، وأنّ الأدوار الدلاليّة وسم للوضعيّات التي يقتضيها المحمول. وأفاد أنّ الحالة الإعرابيّة لا تهتمّ بمعاني الخطاب المقاميّة ولا بالتحليل التفكيكيّ المعجميّ لمكوّنات الجملة (181/1989).

وعليه، توجد في الجملة بنية منطقيّة دورها وصف المضمون الدلاليّ في شكل محمولات (Prédicats). وحالات هي عبارة عن براهين يصفها "كوك" بأنّها قضويّة (Propositionnels). ولهذا تفرّد بالتمييز بين

حالات مقتضاة من الفعل وحالات جهيّة (Cas Modaux) غير منتقاة من الفعل (1989/ص185) مثل دور الآلة :

* كسّر زيد النافذة بـــ[مطرقة] (آلة). دور الآلة غير منتقى من الفعل.

[ف(س1+س2) أن تكون س1+س2 حجّة على ماهية (ف)

(س1+س2 ⊢ (ف)) هي عبارة عن علاقة أوليّة][1]

وقدم قائمة من نظام الحالات آخذا بعين الاعتبار هذه المقاييس. وقسّم الأفعال إلى أنواع حسب بنيتها الاستدلاليّة ونوع الأدوار التي تقتضيها.

1.4.2- نظام الحالات الإعرابيّة :

اقترح "كوك" قائمة من الحالات القضويّة الضروريّة بناء على أمرين أساسيّين : ما تمّ اقتراحه من قبل عند غيره من اللسانيّين أوّلا، ومناسبة الحالات لنماذج الأفعال التي تقتضيها ثانيا. وتشمل هذه القائمة الحالات الأساسيّة التالية :

1) المنفّذ (القائم بالحدث) (Ag) : هي حالة مطلوبة من فعل يدلّ على الحركة (action)، تشمل الكائنات الحيويّة [+حيوي] وغير الحيويّة [- حيوي]. مثل الآلة أو كلّ قوّة طبيعيّة وكلّ ما من شأنه أن ينتج حركة موصوفة بالفعل :

* كسّر [زيد] (منفذ) [+حيويّ] النافذة.

* كسّرت [المطرقة] (منفذ) [- حيويّ] النافذة.

2) المتّصف (المجرّب)(E) : هي الحالة المطلوبة من فعل يدلّ على الاتّصاف. فتسم كلّ شخص يتّصف بشعور أو إحساس أو معرفة. وتتّسع بصفة عامّة لأفعال التواصل :

---

1) Voir Langages n° 142/2001 et N° 105/2003 (théorie de l'argumentation dans la langue) (T.A.L).

يحبّ [زيد] (متّصف) فاطمة.

* يسمع [زيد] (متّصف) الموسيقى الهادفة.

* يتعلّم [زيد] (متّصف) الأنجليزية.

3) المستفيد(B) : هي حالة يقتضيها الفعل الدال على الاستفادة، نصف بها كائنا غير منفذ في انتقال ملكية. والاستفادة نوعان :

– إيجابية : يملك [زيد] (B) كتابا.

– سلبيّـــة : أضاع [زيد] (B) كتابا.

4) الموضوع (O) : هو دور يصف كيانا موصوفا بفعل يدلّ على ضرب من الحالات الثابتة فيه. وهو أيضا يصف الموضوع المنتقل أو المتأثّر بتغيير أثناء مسار ما أو أثناء حركة. ويعتبر من الحالات اللازمة في كلّ جملة :

* حرّك غيلان [الصخرة] (O) (الصخرة هي موضوع الحركة من غيلان)

* كسّر زيد [النافذة] (O) (النافذة موضوع أثر التكسير).

5) المحليّة (L) : هو دور المحلّ الفيزيائيّ. يصف كلّ فضاء مقتضى بفعل دالّ على المحلّ أو الحلول فيه. ولهذا يتضمّن هذا الدّور نوعين من المحلّية :

أ– محلّية ثابتة : تطلبها الأفعال الدالّة على المحليّة مباشرة :

* تُدّخر الأموال في [البنوك] (L)

ب– محليّة غير ثابتة : عكس الأولى :

* قدّم زيد من [تونس] (L)

* سافر زيد إلى [تونس] (L)

إضافة إلى هذه القائمة من الحالات الأساسيّة ذكر "كوك" ما سماه بالحالات الجهيّة. واعتبرها غير منتقاة من الفعل. وبالتالي لا تنتمي إلى بنيته الاستدلاليّة. وهي حالة الزمان والكيفية والآلة والسبب والنتيجة والهدف والمحل الجهيّ والمستفيد الجهيّ (191/1989) مثال :

الجملة	أهدى	زيد	كتابا	إلى مريم	اليوم
نوع الحالة	محمول	منفذ	موضوع	مستفيد جهيّ	محل جهيّ
الانتماء إلى البنية الاستدلاليّة للفعل		$\in$	$\in$	$\notin$	$\notin$

2.4.2- منظومة البنية الحمليّة :

ميّز "كوك" بين ثلاثة نماذج دلاليّة في الفعل أفعال حالات (States) وأفعال مسارات (Processes) وأفعال الأحداث (Actions) (195/1989). نورد في ما يلي ثلاثة جداول لأنواع الأفعال. يحتوي كلّ جدول منها على أمثلة من الحالات التي يقتضيها المحمول.

أ- أفعال الحالات : هي الأفعال الدّالة على الوضعيات الثابتة غير الدالة على التطوّر في إنجاز الحدث. وعادة لا يشتقّ منها الأمر كما ذكر "فيلمور" و"شايف".

نموذج البنية الاستدلاليّة	أساسيّة	دالّة على الاتّصاف	دالّة على الاستفادة	دالّة على المحليّة
نوع الحالة المقتضاة	+ [موضوع]	- متصف + موضوع يحبّ زيد فاطمة - موضوع/متّصف مرض زيد	- مستفيد+ موضوع امتلك زيد سيارة - موضوع+متّصف ينتمي زيد إلى فريقي	- موضوع + محل دخل زيد إلى القاعة - محل+ موضوع يحوي الظرف أموالا

ب- أفعال المسارات : تدل على حدث حيويّ دون منفذ. وتقتضي الحالات الدالة على التطوّر ولا يشتقّ منها عادة الأمر :

نموذج البنية الاستدلاليّة	أساسيّة	دالّة على الاتّصاف	دالّة على الاستفادة	دالّة على المحلّية
نوع الحالة في علاقته بالمسار	+ [موضوع] مات زيد + [موضوع 1+2] أصبح زيد مريضا	- متّصف+موضوع أحب زيد القصة - موضوع+متصف تسلى الأمّ إبنها	- مستفيد+موضوع اقتنى زيد سيّارة - موضوع+متصف ينتمي زيد إلى فريقي	- موضوع+محل يتحرك الجيش إلى القاعدة - محل+موضوع يحتوي الظرف أموالا

ج- أفعال الأحداث : تعبر عن حدث حيويّ أنجزه منفذ ما. تدلّ على التطوّر. ويشتقّ منها الأمر.

نموذج البنية الاستدلاليّة	أساسيّة	دالّة على الاتّصاف	دالّة على الاستفادة	دالّة على المحليّة
نوع الحالة المقتضاة	- منفذ+ موضوع قتل زيد عليّا - منفذ + موضوع 1+2 انتخب المواطنون فلانا رئيسا	- منفذ/ متَصف + موضوع روى زيد القصة - منفذ / موضوع + متَصف أضحك المشهد الجمهور	- منفذ / مستفيد + موضوع عاقب المعلّم التلميذ - نفذ + موضوع + متّصف ينتمي زيد إلى فريقي	- منفذ + موضوع + محل وضعت المال في البنك - منفذ + محل +م وضوع ملأت الجرة ماء

3.4.2- نماذج الأفعال حسب بنيتها الحمليّة :

قدّم "كوك" نظام الحالات على أنّها قائمة من الأدوار الدلاليّة المتناقضة وأنّ للبنية الحمليّة دورا أساسيّا يتمثّل في التنسيق بين هذه الأدوار داخل كلّ جملة. وذكر أنّ البنية تبنى وتتصوّر العلاقات فيها وفق استراتيجيّة لخّصها في النقاط التالية :

* يجب أن تحتوي كلّ بنية على حالة الموضوع وعلى الأقلّ على حالتين أخريين إن أمكن. وفي هذا السياق ذكر أنّ الأفعال الدالة على الإحاطة أو الاكتناف (الظرفية) هي محمولات أحادية التوجيه (unidirectional) خلافا "لشايف" الذي اعتبر بنيتها الحمليّة فارغة مثلا جملة :

« it is raining » فعل (raining) عند "شايف" فعل فارغ وهو عند "كوك" يقتضي موضوعا.

- الحالة الواحدة لا تظهر إلا مرّة واحدة في البنية الحمليّة باستثناء حالة الموضوع فقد تتكرّر في أفعال المسارات والأحداث (انظر الجدول السابق).

- الأفعال الدالّة على الكون ترتّب الحالات في بنيتها الحمليّة في الاتّجاه المعاكس لخطّيّة الكتابة مثلا في اللّغة العربيّة من اليسار إلى اليمين :

فعل	+	متّصف	+	موضوع
يحب		[زيد]		[فاطمة]

دور فاطمة (الموضوع) أهمّ في الدّلالة على بنية الفعل الحمليّة من دور زيد (المتّصف). ترتيبه هذا يخالف ما نعتقده عادة من أنّ الترتيب الخطيّ في الجملة يطابق ترتيب الإخبار فيها [1].

---

1) «grammaire méthodique du français» p606

بناء على هذه النماذج من الأبنية الحمليّة قسّم "كوك" (195/1989) الأفعال إلى أربعة أضرب هي :

1- أفعال قاعديّة : هي التي تطلب حالتي المنفذ والموضوع فقط.

2- أفعال الاتّصاف : وهي أفعال الشعور والتواصل والعرفان وكلّ ما له علاقة بحياة الإنسان النفسيّة خاصّة.

3- أفعال الاستفادة : هي أفعال التملّك والنقل الإراديّ وغير الإراديّ لكلّ ما يمكن أن يمتلكه الإنسان.

4- أفعال المحلّ : هي الأفعال التي تصف الجهة والموضوع والاتّجاه أو الحلول في الفضاء.

ولاختبار مدى جدوى تصنيف الأفعال على هذا النحو تحدث "كوك" (1989) عن نظام اشتقاق يمكننا من التمييز بين هذه الأضرب وانتهى إلى وجود ثلاثة نماذج كبرى في هذا النظام هي :

1) اشتقاق أحادي التوجيه (Unidirectional) : قصد "كوك" بهذا النّوع من الاشتقاق الأفعال التي تقتضي حالات دالّة على مسار يفيد الشمول أو الكلّية بالمعنى الذي ذكره "شايف" نحو :

* اشتعل الرأس شيبا (فعل اشتعل دالّ على تحوّل شامل في الرأس). ويمكن أن يصبح المسار حدثا مستقلاّ

الأفعال الدّالة على السّببيّة :

* تسبّب زيد في إنهاء القصّة

ولا ينعكس اتّجاه المسار لأنّ الفعل يقتضي حالة أساسيّة واحدة.

2) اشتقاق ثنائيّ الاتّجاه (Bidirectional) : هو الاشتقاق الذي يقدّم تقييما لكلّ نماذج الاشتقاق مهما اختلفت دلالات الأفعال. تكمن سلبيّة هذا النوع من الاشتقاق في أنّ اختيار الأشكال اللفظيّة والدلاليّة في كلّ فعل

تخضع إلى قواعد التركيب الخاصّة بكلّ لغة. فالأفعال المتعدّية في لغة قد تكون لازمة في لغة أخرى. واللازمة قد تصبح متعدّية. وهذا من شانه أن يغيّر طبيعة الحالات المقتضاة ومن ترتيبها في البنية الاستدلاليّة.

3) اشتقاقات أخرى : هي أنواع متعدّدة منها الاشتقاق الذي نربط فيه بين الأفعال والصفات مثل المسارات التجريبيّة التي يكون الموضوع فيها فاعلا إعرابيّا (200) نحو :

* تسلّى الطّفل : نشتقّ من الفعل نموذجين من الصفات المتقاربة :

* تسلّي اللعبة الطفل (الموضوع هو الفاعل).

* يتسلّى الطفل باللعبة (المتّصف هو الفاعل).

4.4.2- كيفية تحقّق الحالات الإعرابيّة في السّطح :

"لكوك" طريقة أخرى في تصنيف الأفعال تعتمد على ما تقتضيه من حالات تتحقّق في شكل مقولات صغرى على السطح. وأهمّ سماتها أنّها تكون ظاهرة أو مخفيّة :

- الظّاهرة : هي الأدوار المفتوحة التي تتحقّق لفظيّا. فتكون معبرة عن أصل العلاقات المعنويّة.

- المخفيّة : هي الأدوار القابلة للمحو أو التي تظهر بشكل مغاير لما هو أصل فيها.

* يأكل زيد [الطعام].

* يأكل زيد [التمر].

عوض دور التمر دور الطعام.

* يروي زيد قصّة لــ[فاطمة] (دور قابل للمحو).

* يروي زيد قصّة.

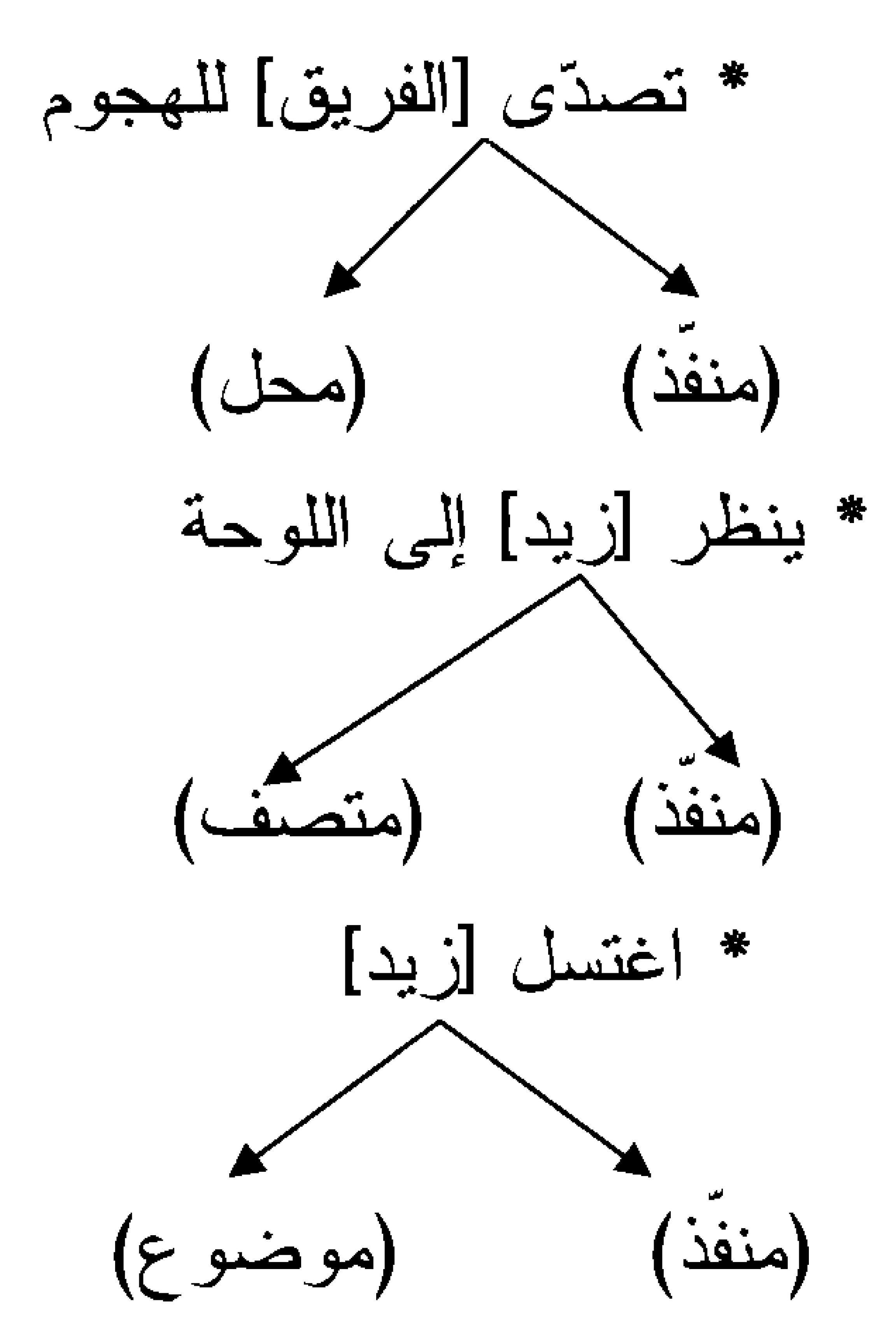
* ألقى زيد ثيابه على [الفراش] (دور قابل للمحو).

* ألقى زيد ثيابه.

يمثّل الفاعل الإعرابيّ دورا غير قابل للمحو. قد يتخفّى ويظهر في صورة مغايرة للأصل. لكنّه لا يختفي كلّيا.

أمّا الأدوار التي تختفي كلّيا ولا تظهر على سطح الجملة فهي نوعان :

أ- الأدوار التي تحيل على أكثر من مرجع وتكون قائمة على التقارن الإحاليّ (co- referential) :



ولا يعني أنّ التعدّد الإحاليّ المرجعيّ يصاحبه بالضرورة تعدّد الحالات إذ لا بدّ من تغليب إحالة على أخرى وفق ما للحالة من علاقة بالبنية الاستدلاليّة في الفعل، لأنّ هذه الإحالة الثنائية (ويمكن تسميتها بالمزدوجة) تصدر عمّا يدرك من تأويل داخلي للعلاقات المعنويّة. وليست كما يتبادر للأذهان أنّها قد تنتج عمّا للمكوّن من علاقات بما هو خارج الخطاب. فهي ليست إحالة مرجعيّة خارجة عمّا للمحمول من علاقات

استدلاليّة. وقد يكون المرجع الخارجيّ عاملا من عوامل تأويل العلاقات المعنويّة لكنّه ليس المحدّد الرئيسيّ في وسم الحالات. ولهذا يكوّن تبرير الازدواج بموجب ما للمكوّن من حجج داخليّة.

ب- الأدوار المعجمة المخفيّة (Hidden Lexicalized Role) : هي الأدوار التي تظهر في الفعل. ولا تطلب الظهور في السطح فيصبح الدور سمة تكوينيّة للفعل نحو:

1- تناول زيد [الفطور]

2- أفطر زيد

3- يذرف زيد [الدمع]

4- يبكي زيد

فبسبب التعجيم يظهر الفرق بين القراءة المصدر (ج1+ج3) والقراءة الهدف (ج2+ج4).

إنّ تمثيل العلاقات المعنويّة في الحالة الإعرابيّة مختلف بين أصحابي الاتجاهين الأوّل والثاني على أساس اختلاف تصوّر دور مكوّنات التمثيل. الذين اعتبروا أنّ نحو الحالة مقولة مشتقّة من الموضع لم يهتمّوا بخصائص المكوّنات المعجميّة. فاعتبروا أنّ كلّ علاقة معنويّة تعدّ معطى مركزيّا وكلّ ما له صلة بتمثيلها له دور ثانويّ.

أمّا الذين اهتموا بسمات المكوّن المعجميّة. واعتبروها منفذا منه يتحقّق قيد الانتقاء فإنّهم أسندوا إلى الدلالة المعجميّة قيمة مضافة مقارنة بأصحاب الاتّجاه الأوّل.

الفرق إذن بين الاتّجاهين لا يكمن في وجود أو عدم وجود الدّلالة المعجميّة في التركيب بل يكمن في تصوّر وظيفة هذه الدّلالة.

5.2- نقد الأسس النظريّة للحالة الإعرابيّة :

مرّت دراسة الحالة الإعرابيّة بمرحلتين :

المرحلة الأولى : مثلها "فيلمور" و"شايف" وكان فيها "فيلمور" أوّل لسانيّ وضع المقاييس الأساسيّة للحالة الإعرابيّة. فحاول من خلال مصنّفين (1971/1968) الدعوة إلى تعميق الاهتمام بقضايا المعنى في علاقات مكوّنات الجملة. وانتهى إلى ضبط قائمة موحّدة للحالات مستندا ضمنا على بعض المقاييس التركيبيّة واعتمادا على مبدأين هامّين :

- "حالة إعرابيّة واحدة لكلّ نواة إسناديّة فرعيّة" (one case per clause)

- "حالة واحدة لموضوع معمول واحد" (one case per argument)

وبيّن من خلال هذين المبدأين بعد تحليل جملة من الأمثلة :

* أنّ علاقة المحلّ الإعرابيّ باللفظ المقتضى من المحمول لم تمثّل مشغلا رئيسيّا في حدّ الحالة وإنّما هي مجرّد مدخل لفهم العلاقات المعنويّة بين مكوّنات الجملة.

* أنّ العلاقات المعنويّة الممثّلة لها بالحالات لا تدرك بالخصائص اللفظيّة في العبارات ولا بما هو تركيبيّ. وقد بيّنّا عسر التمييز بين حالتي التأثّر من حيث هما علاقتان معنويّتان في جملتي :

* كسّر عليّ الطاولة

* صنع عليّ الطاولة

فلا شيء في الجملتين مثلما بيّنا يدلّ على أنّ الطاولة في الجملة الأولى موجودة قبل الفعل وفي الجملة الثانية بعد الفعل. فالوجود والعدم حدثان معنويّان هامّان لهما أثر في تصوّر حدود الحالة. لكنّهما غير ممثّلين تركيبيّا ونحويّا بسبب ما سمّاه قيود الاختيار المعجميّ.

ولهذا، وفي سبيل تجريد مقاييس وضع حدود الحالة لم يهتم "فيلمور" بدور المكون المعجميّ، دون أن ينفي أنّ العلاقات المعنويّة تتأثّر بعدّة عوامل تركيبيّة نحويّة ومعجميّة. وميزة "فيلمور" كونه قصر أثر هذه العوامل على ما لها من وظيفة استدلاليّة في حدّ الحالة. فنفى عنها كلّ أثر مباشر قد يؤدّي إلى وضع الحدود.

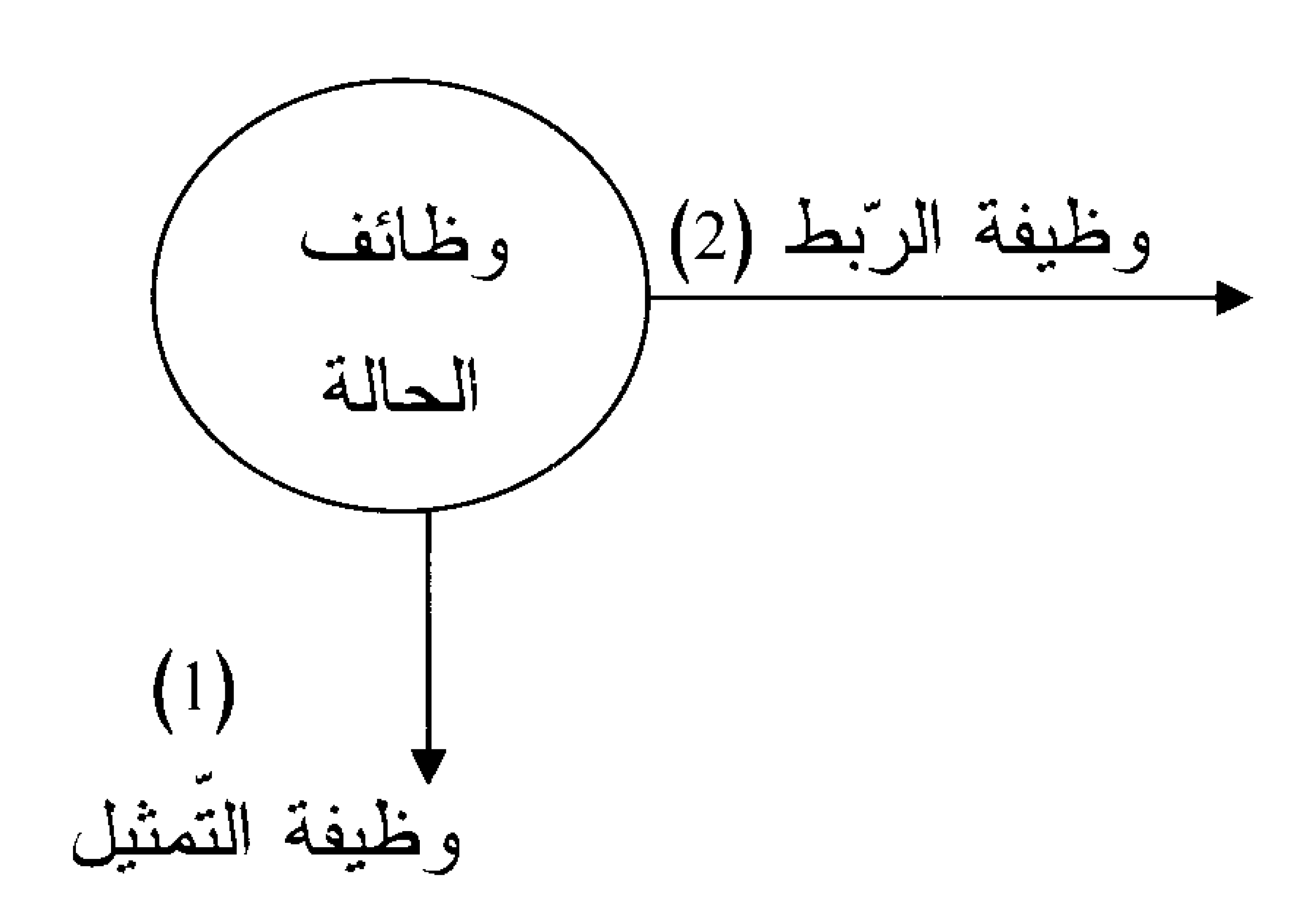
أمّا "شايف" فإنّه اهتمّ أكثر بدور السّمات الدلاليّة للمكوّن المعجميّ. واعتبرها مقياسا من مقاييس حدّ الحالة، لذا صنّف الأفعال والأسماء إلى نماذج كبرى اعتمادا على هذا المقياس. وأولى اهتماما خاصّا بأنواع المحمول وعدّه مكوّنا مركزيّا يقتضي الأدلّة لحدّ الحالة. ولا يكون دليلا عليها. ولهذا قال إنّ الفعل يتقدّم على الاسم من حيث الوجود.

وقد أضاف إلى قائمة الأدوار التي ذكرها "فيلمور" و"جاكندوف" حالة المتمّم (Complementizer) وهي حالة تقلّص المدى الدلاليّ (semantic range) لحالة الموضوع (O) التي اتّسمت بالتعميم والاتساع خاصّة عند "فيلمور". كما اعتبر "شايف" أنّ حالة المجرّب (Exp) تمثّل دورا مركزيّا في قائمة الحالات لأنّها تشمل دوري القائم بالحدث والضحيّة بسبب اعتباره أنّ السمات الدلاليّة لابدّ أن تكون مقياسا من مقاييس انتقاء الدلالة المعجميّة المناسبة للدور الدلاليّ المقتضى.

المرحلة الثانية : مثلها "ستاروستا" و"كوك"

أصبحت دلالة المكوّن المعجميّ في هذه المرحلة عنصرا أساسيا في حدّ الحالة. فسمّى "ستاروستا" الحالة الإعرابيّة الحالة المعجميّة (lexicase). وليثبت هذا التحوّل الجذري ذكر أنّ الحالة المعجميّة غير متحوّلة عن علاقات معنويّة أخرى فأصبحت معه العوامل التركيبيّة النحويّة مقوّما من مقوّمات حدّ الحالة من زاوية تمثيلها في مستوى السّطح بما هو معجميّ.

أمّا إضافة "كوك" فإنّها تكمن خاصّة في اختبار مبدأي الاقتضاء والاكتفاء في طلب الفعل للحالة. فصنّف تبعا لذلك الأفعال إلى نماذج معتمدا على قاعدة أنّ كلّ حالة تمثّل منظومة بنية موضوعاتيّة (argumentative structure matrix). ومقتضى هذا التصوّر أنّ للحالة وظيفتين : وظيفة العلامة المباشرة الدّالة على نوع العلاقة ووظيفة التمثيل لعلاقة ضمن غيرها من العلاقات المعنويّة.



تظهر الوظيفة الثانية في الجمل التي يقتضي فيها الفعل أكثر من موضوع واحد.

ولكن رغم أهميّة ما قدّمه اللسانيّون من إضافات نظريّة خاصّة في المرحلة الثانية لمّا اعتمدوا دلالة المكوّن المعجميّ في حدّ الحالة فإنّ عدّة أسئلة تبقى في حاجة إلى أجوبة نذكر منها :

– لمَ لم تستقر المصطلحات الواسمة للحالات ممّا ولّد تكرارا وتردّدا في إجرائها، عند جلّ اللسانيّين إن لم نقل كلّهم، ممّن اهتمّ بنظريّة نحو الحالة ؟

– ما هو النظام العامّ المتحكّم في مجال تحديد الحالة الإعرابيّة بتفريعاته التي ذكرناها : أدوار دلاليّة، أدوار دلاليّة محوريّة، حالة عميقة ؟

- ما هي فائدة التمّييز بين الأدوار الجهيّة والأدوار القضويّة ؟ وهل يوجد فعلا نموذج موضعي ونموذج غير موضعي لنحو الحالة؟ وهل يمكن التمييز بينهما ؟

1.5.2- نقد مظاهر التكرار :

يظهر التكرار في حدّ الحالة بشكل ملحوظ عند اللسانييّن الذين عوّلوا كثيرا على سمات المكوّن المعجميّ، لاسيّما حين تقدّم الحالة معلومة دلاليّة موجودة سلفا في المحمول أو في السمات الدلاليّة للمكوّن الممثّل للحالة. فستاروستا مثلا يجمع بين المنفذ والمتّصف المقتضيين من بعض الأفعال الدالّة على حالة نفسيّة :

* يحبّ [زيد] مريم.

زيد متّصف ومنفّذ على اعتبار أنّ فعل أحبّ فعل نفسي يصف بعدا نفسيا. فلا نحتاج عادة إلى ما يشير إلى البعد النفسي في حالة المنفّذ بصفة أخصّ في حالة المتّصف، لأنّ هذا الفعل يدلّ على مفهوم الاتّصاف قبل دلالة الحالة عليه، لذا نعتبر أنّ جمع "ستاروستا" بينهما غير مبرر. ونعتقد أنّ حالة المنفذ (زيد) هي الحالة الأساسيّة والاتّصاف مجرّد استدلال على حدث التنفيذ.

وقد جمع أيضا بين المصدر والهدف والاتّجاه في حالة واحدة هي المكان (locus). ويعود الجمع عنده إلى سببين :

1- إلى الحروف المصاحبة لهذه الحالات فهي تحمل ما قبليا معلومات تفيد مكان المجيء أو المصدر (حرف من) ومكان الهدف (حرف إلى) والاتّجاه (حرف بـــ). فليس من الضروريّ أن نعيد ما تفيده هذه الحروف في حدّ الحالة.

2- إلى الفعل الذي يحمل أحيانا مجموعة من السمات الدلاليّة التي لا تحتاج الحالة إلى إعادتها أو تأكيدها مثل "ذهب". هو فعل يشير إلى أنّ الحركة التي يصفها حركة متّجهة نحو مكان. فلا بدّ إذن أن يكون الاسم

المقتضى من الحالة متّسما بسمات دالّة على المتقبّل أو المستفيد وغير دالّة على الهدف لأنّ الفعل يبطن بالضرورة مفهوم الهدف.

كذلك فعل "مرّ" إذا كان متبوعا بحرف جرّ (بـــ)، فلا بدّ أن تكون الحالة التي يقتضيها الموضوع (O) ولا تكون حالة الهدف أو الاتّجاه، لأنّ الفعل يدلّ عليهما. وبالتالي لا تنتميان مقوليّا إليه.

الرأي عندنا أنّ "ستاروستا" جمع بين مستويين مختلفين في حدّ الحالة، مستوى دلاليّ معجميّ مستفاد من دلالة المحمول وممّا تفيده بعض الحروف الرابطة بين المحمول والموضوعات، ومستوى حدِّ الحالة نفسه، لأنّه تصوّر أنه يمكن الفصل بينهما. لكنّ الأمثلة التي قدّمها بيّنت أنّ المستوى الثاني متأثّر بالمستوى الأوّل ممّا ولّد التكرار.

ومن مظاهر التردّد أيضا ما لاحظناه عند "شايف" في حدّ "حالة الآلة". ذكر أنّ الآلة هي الحالة الوحيدة في قائمة الأدوار غير المحدّدة بالحضور في الفعل. أي لا توجد أفعال تدلّ على الآلة (164/1970). واعتبرها حالة حرة. لكنّ "كوك" (15/1989) خالفه في هذا الرّأي. واعتبر أنّ بعض الأفعال تقتضي حالة الآلة مثل فعل استعمل :

* كسّر زيد النافذة [بمطرقة]

أي إنّ المعنىٰ "استعمل زيد مطرقة". ولا نقول "استعمل زيد بمطرقة". فالمطرقة هي الآلة التي استعملها زيد ليكسّر النافذة. ولا يجوز أن نقول إنّ المطرقة هي الآلة التي استعملها زيد للاستعمال. وهذا دليل على أنّ فعل استعمل يقتضي حالة الآلة. فهي حالة حاضرة في الفعل خلافا لما تصوّره "شايف".

2.5.2- محاولات تجاوز التكرار :

لتجاوز التكرار والتردّد في وسم الحالات ظهرت بعض النظريات اللسانيّة في شكل محاولات. الغاية منها جمع أكثر عدد ممكن من الحالات

تحت مقولات كبرى ومن أهمّ اللسانيّين الذين قدّموا إضافات في هذا الصّدد نذكر داوتي (Dawty) وسومرز (Somers) وريجل [1](Reigel).

قسّم "سومرز" الأدوار إلى ثلاثة أقسام كبرى (119/1987) هي:

1. قسم الأدوار الجعلّية : وهي الأدوار الأصليّة الهامّة (Causative Role)

2. قسم أدوار المتقبّل : بصرف النظر عما لهذا المصطلح من علاقة بالقضية التي يصفها (Receptive Role)

3. قسم الأدوار المركزيّة : وهي التي لها صلة بدلالة الفعل (Basic Role) :

– الأدوار الجعلّية : هي الأدوار التي تصف العلاقة السببيّة بين الفعل والقضية التي يَسِمُهَا :

1. كسّر [زيد] (C.R) النافذة بمطرقة (زيد علّة التكسير)
2. يموت الناس [جوعا] (C.R) (الجوع علّة الموت)
3. كسرت [المطرقة] (C.R) النافذة (المطرقة علّة التكسير)

نلاحظ أنّ دور الأصل يمكن أن يكون نابعا من نوعين من الفعل فعل إراديّ وفعل غير إراديّ. وقد ذكرنا أنّ "جاكندوف" يعتبر أنّ الفعل غير الإرادي لا يقتضي دورا أصليّا. وإنّما يقتضي دور المنفّذ (Ag). وفي الجملة الثانية المنفذ حاضر. لكنّه لم يكن سببا في إنجاز الفعل. فدوره غير أصليّ. وفي الجملة الثالثة مثّلت الآلة دور الأصل لغياب المنفّذ.

فما اعتبره "سومرز" دورا أصليّا تقابله عند غيره أنواع أخرى من الأدوار نذكرها حسب الجدول التالي :

---

1) انظر اللحياني (2010/ ص 200...)

فيلمور	منفذ + آلة في جملة لا منفذ فيها (ج1+ج3)
شايف	منفذ (غير حيوي) + آلة (ج3)
جاكندوف	منفذ (غير إرادي) (ج3)
ستاروستا	منفذ + وسيلة في الحالة القضويّة والحالة الجهيّة (ج1+ج2)

- أدوار المتقبّــل : قسّمها إلى نوعين حسب علاقة الدور بالقضيّة. النوع الأوّل أطلق عليه دور المتقبّل أيضا باعتبار أنّه الأصل الكلّ، والنّوع الثاني سمّاه دور المستفيد وهو الفرع الجزء.

أ- دور المتقبّل : هو عند "سومرز" الكيان المستفيد في القضيّة المشار إليها بالفعل، سواء أكانت القضيّة ثابتة أم متحرّكة. يشمل حالة الموضوع والمتّصف والمستفيد وبعض المصطلحات الأخرى في المقاربات الموضعيّة :

* مات [زيد] (RE.R).

* ظنّ [زيد] (RE.R) أن القصّة واقعيّة.

* أحبّ [زيد] (RE.R) القصّة.

يجمع زيد في الأمثلة المذكورة بين دور المجرّب والمستفيد والمتأثّر بحالة نفسيّة أو حدث ذي طبيعة نفسيّة. والقضيّة المسندة إلى هذا الدّور تدرك بأفعال الشعور والإدراك نحو سمع وأيقن في مقابل أفعال التنفيذ نحو أنصت وشاهد، وأفعال العرفان نحو علم وظنّ وفكّر، وأفعال النفس اللازمة نحو خاف وحزن لا أخَافَ وأحْزَنَ.

وقد بيّنا أنّ دور المتقبّل عند "فيلمور" هو دور الكائن الحيويّ المتأثّر بالقضيّة أي المستفيد السلبيّ فيها.

ب- دور المستفيد : هو المتقبل الخاسر أو المالك في الحالات الدالّة على الملكيّة نحو :

1. ضيّع [زيد] (RE.R) كتابا.

2. باع زيد كتابه [لمريم] (RE.R).

3. يملك زيد [كتابا] (RE.R).

المستفيد عند "سومرز" يسم حالة الامتلاك الحركيّ : خسارة (ح1) وربحا (ج2) وامتلاكا جامدا مشارا إليه بالفعل في (ج3).

- الأدوار المركزيّة : هي الأدوار التي تكمّل بصفة عامّة دلالة الفعل وتضمّ عنده أدوار الزمان والمحلّ والمحور والضحيّة والفواعل العلّيّة (factitive) والموضوع والملائم القضويّ :

* يأكل زيد [الطعام] (Ba.R).

* يخوض زيد [سباقا] (Ba.R).

إنّ الدّور المركزيّ متمّم لدلالة الفعل. ومفهوم التمام هو الذي يكون لازما ومقتضى بهذه الدلالة لا بالفعل نفسه.

أمّا عند "فيلمور" و"كوك" فإنّ الدور المركزيّ هو دور جهيّ لأنّه ينتمي إلى الجمل التي يكون تحليلها محتويا على دلالة الفعل.

3.5.2- الإنجاز السطحيّ للأدوار: المركّب القضويّ والمركّب الجهيّ:

قسّم إنجاز الحالات في سطح الجملة إلى ثلاثة أنواع :

1. الحالات المخفيّة : التي لا تنجز في السطح. وتعوّض بما هو معجميّ وقد قال "كوك" في هذا الشأن إن الأسماء الدالة على هذه الحالات تتمعجم :

* يذرف زيد دموعه.

* يبكي زيد.

يذرف الدموع دور مركزيّ تمعجم في السّطح باشتقاق فعل يبكي منه.

2. الإحالة المزدوجة : تكون الإحالة مزدوجة إذا كانت البنية الاستدلاليّة تتضمن معلومات تعود على دورين : دور في البنية العميقة غير ظاهر ودور في البنية السطحيّة نحو :

* ينظر [زيد] (دور أصل) [إلى اللوحة] (دور مركزيّ)

اقتضى فعل نظر دورين : دورا أصليّا ودورا مركزيّا هو دور المتقبّل في البنية العميقة لحدث الرؤية، لم يظهر في السّطح. فللوحة إذن دوران : المتقبّل في البنية العميقة عوّضه المركزيّ في البنية السطحيّة. فنقول إنّ لها إحالتين أو هي حالة ذات إحالة تقارنيّة في البنية الاستدلاليّة المنتمية إليها. فلا يمكن أن نجعل مقابل كلّ إحالة حالة كما ذكر "كوك".

3. الأدوار القابلة للمحو : هي الأدوار التي تختفي من حيث الأصل وأحيانا تظهر في السّطح لأسباب دلاليّة بالأساس نحو :

* ضربت زيدا.

هو بمعنى أوقعت ضربا بزيد : للمصدر "ضرب" دور مستور لم يظهر في السطح فتحقّق بواسطة اشتقاق فعل منه.

وقد تكون الجملة بمعنى : "ضربت زيدا ضربا". وقد سمّى نحاتنا القدامى المصدر (الضرب) المفعول الحقيقي لأنّ الفاعل أخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدلّ عليه. والأفعال كلّها متعدّية إليه[1].

وقد يتحقّق الدّور في السطح بزيادة حرف إلى أوّله :

* يذهب زيد.

* يذهب زيد [إلى(حرف)] تونس.

إنّ الإنجاز السطحيّ لنحو الحالة يمكّننا من تصنيف المركّبات إلى نوعين اعتمادا على دلالة المحمولات التي تقتضيها :

---

1) أنظر مثلا شرح المفصّل لابن يعيش (ج1/ص110).

- مركّبات قضويّة : وهي المركبات التي تحتوي أدوارا أساسيّة مقتضاة مباشرة من الفعل.

- مركّبات جهيّة : هي سائر المركّبات الأخرى نحو :

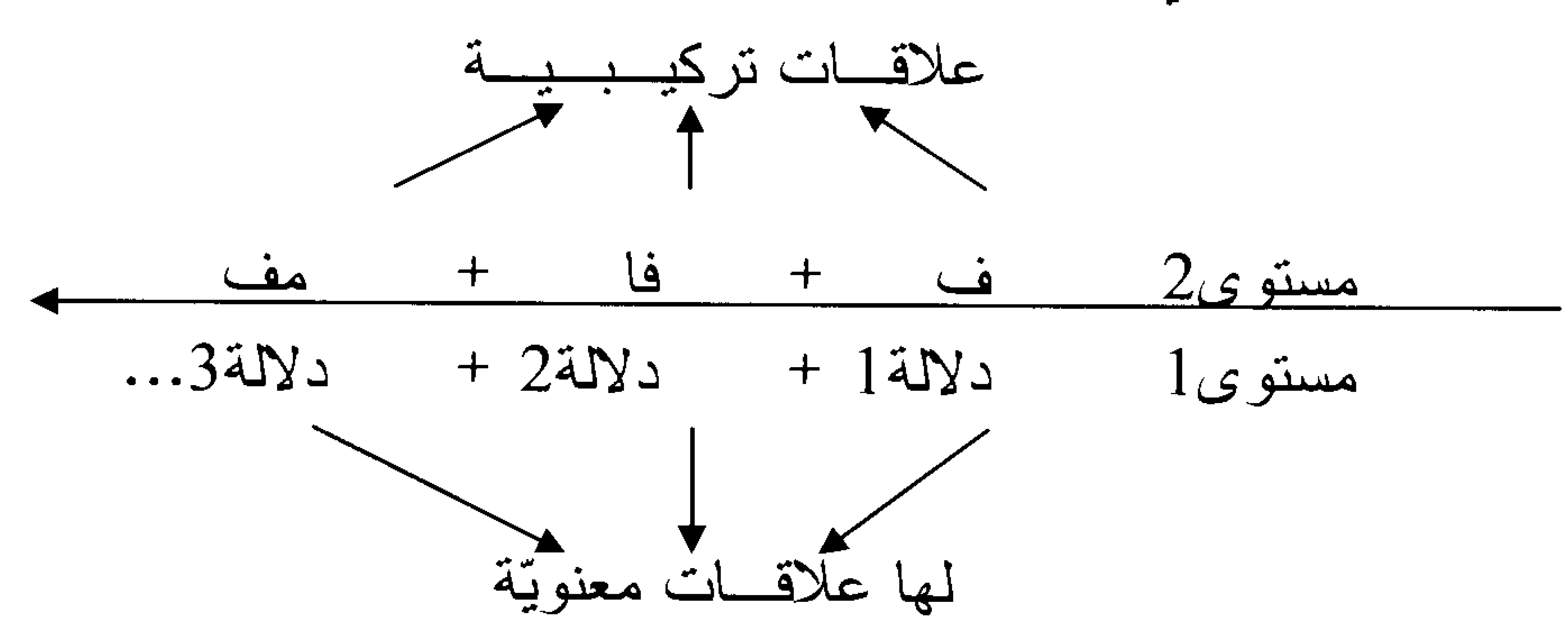
* أهدى [زيد] [اليوم] [كتابا] إلى [مريم]

نلاحظ أنّ لزيد دورا قضويّا باعتماد مقياس التركيب النحويّ، ولليوم وكتاب ومريم دورا جهيّا باعتماد نفس المقياس. ففعل أهدى لم يقتض دورا جهيًّا ومع ذلك فإنّ بعض سماته الدلاليّة تساهم في اقتضاء المركّب الجهيّ. وهنا تكمن أهميّة العلاقة بين الوظيفة الإعرابيّة للموقع وما يشغله من مكوّنات تحمل دلالات معجميّة. قد تكون ضروريّة لفهم المعنى العامّ للجملة. ولنا في نحونا العربيّ عدّة معان نحويّة نعتبرها فضلة يمكن الاستغناء عنها في ما هو مجرّد من الأبنية. لكنّ الإنجاز يطلب وجودها حتى لا يفسد معنى الجملة.

لذا إذا اعتمدنا مقياس الدلالة فإنّ الفعل يقتضي الأدوار القضويّة والجهيّة. وإذا اعتمدنا مقياس التركيب فإن الفعل يطلب المركبات القضويّة والجهيّة.

6.2- الخاتمة :

نستنتج من هذا أنّ الأدوار أدوات لتحليل المستوى المعنويّ والمستوى الإعرابيّ التركيبيّ وأنّ المستوى الأوّل ينتمي إلى الثاني في كلّ جملة تحتوي على قضيّة أو أكثر :



ممّا يعني أنّنا حين نتحدّث عن العلاقات المعنويّة نقصد عن وعي أو عن غير وعي البنية العميقة لا الشكل السطحيّ. ولهذا تسمّي الأدوار الدلاليّة الأدوار العميقة وهوتأويل ذكره "شومسكي" وأثبت به أنّ دراسة البنية العميقة تتطلّب فهم العلاقات الإدراكيّة التصوّريّة قبل تشكّلها في المستوى الثاني.

ينتمي المستوى الأول إلى الثاني لأنّ الحالة المعجميّة غير تحويليّة، تعتبر جميع العلاقات التركيبيّة والمعنويّة فيها خاضعة لنظام نحويّ شكليّ قادر على التحكّم في لا نهائيّة الجمل، بشرط أن يكون تمثيلها في مستوى السطح فقط.

الباب الثالث

من مؤشّرات العلاقة

بين المعنى والتركيب

الفصل الأوّل : بعض قضايا المعنى من خلال التعريفات :

1.- تمهيد :

منذ القديم كان حدّ المعنى إشكاليّا، كثيرا ما اختلف اللغويّون واللسانيّون وغيرهم في تصوّر حدوده لاعتبارات عدّة. نوجزها في شكل إشارات إلى بعض القضايا نحاول تحليلها لاحقا.

تهمّ هذه القضايا أربعة عناصر هي : العلامة الرمزيّة، مدلولها، متصوّرها الذّهنيّ ووظيفتها المرجعيّة.

تكوّن هذه العناصر شكلا مربّع الأضلاع. اقترحه لسانيّان ألمانيّان هما "كورت بلدنجر" (KURT BALDINGER) و"كلاوس هاجر" (KLUS HEGER). وعوضا به المثلّث السيميائيّ المعروف. وقالا إنّ العنصرين الأوّل والثاني يمثّلان حقيقة ماديّة تبلغ بإدراك النظام المتحكّم في التركيب، وإنّ العنصرين الثالث والرابع يمثّلان حقيقة ذهنيّة مستقلّة عن خطيّة نظم الوحدات اللسانيّة(1) :

متصوّر ذهني (تمثيل غير لساني) ● ●دلالة

إحالة مرجعيّة (تعود على الواقع الخارجيّ) شكل (كلّ علامة)

فضاء خارج نظام اللّغة فضاء نظام اللغة

ونبّها إلى تجنّب الفصل بين حدّين للمعنى : واحد على أساس أنّه داخليّ يفهم من علاقة العلامة بمدلولها داخل النّظام اللغويّ، وآخر خارجيّ يفهم من علاقة العلامة بالشيء خارج النّظام.

---

1) VOIR BAYLON (2000/P 46)

من أبرز القضايا التي أثارها اللسانيّون مدى تأثير التركيب في المعنى. هل أنّ المعنى أصل والأشكال التعبيريّة والسّياق أدوات تأثيرها محدود في تصوّر المعنى (الشريف 1191/2002) ؟ أم أنّ مستويات تمثّل المعنى تتأثّر بشكل مباشر بأنواع الأشكال التعبيريّة وبكيفيّة انتظامها في أبنية منها البنية النحويّة[1]؟

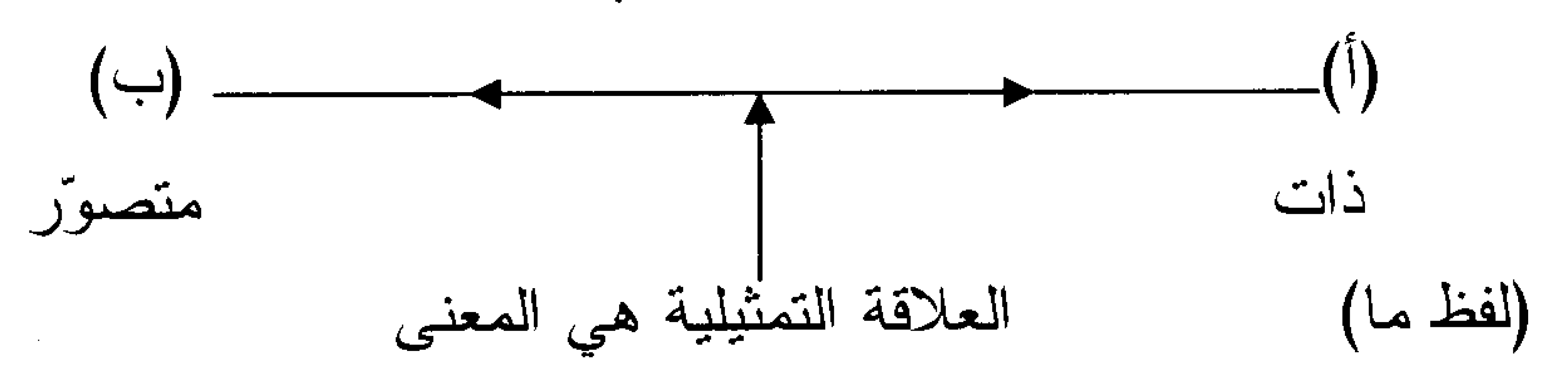
من ذلك مثلا أنّ الاتّجاه الحديث في الدراسات المعجميّة ينظر إلى معنى المفردة على خلفيّة كونها منتشرة في الجملة. ولا يمكن أن تدرك خارج هذا الاعتبار متأثرين في ذلك خاصّة بما شاع من علوم عرفانيّة تدعو إلى أنّ الاختلاف التصوّريّ للدلالة مرتبط بجميع مظاهر التّرميز إليه.

1.1- المعنى المتصوّر عند الفلاسفة :

ربط الفلاسفة حدّ المعنى بالمتصوّر الذّهنيّ. وقالوا إنّ المعنى أصغر وحدة للتمثيل الذّهني، وإنّ معنى شيء أو متصوّره الذهنيّ هو كلّ ما نحكم به عليه ويكون ذاتيّا.

ومن حيث الإجراء يمكن أن ندرك نسق المتصوّر عبر طريقتين :

- إمّا أن نركّز على الوظيفة التمثيليّة. فنحدّ المعنى/المتصوّر في علاقته بالذات المتصوّرة كأن نحدّ اللفظ في علاقته بما يدلّ عليه. فاللفظ متصوّر والمدلول هو المتصوّر بجميع مستوياته التمثيليّة بشرط ألاّ يكون التمثيل هنا بمعنى المطابقة بين عنصري الوظيفة.



1) VOIR ANDRE MARTINET (1985, P 12 ET 16)

– وإمّا أن نركّز على علاقات الذّات المتصوّرة بغيرها من المتصوّرات. والمتصوّر أو المعنى هو ما يحصل في الذّهن من تلك العلاقات كما يقول ديكارت[1].

والجدير بالذّكر أنّه يجب الفصل بين الوظيفة التمثيليّة والمطابقة لأسباب عدّة منها :

أنّه لا توجد مطابقة بين المتصوِر والمتصوَّر. وكلّ حديث عن مطابقة حتّى وإن كانت مفترضة هو نفْيٌ لوجود المفهوم.

يطرح التمثيل عدّة إشكالات منها خاصّة ما يمسّ طبيعة المفهوم وأصليّته : من جهة الطبيعة وجب تمييز المتصوّر – في سياق تعريفه اعتمادا على الوظيفة التمثيليّة – عن الصورة التي تحصل في الذهن. فمتصوّر الدائرة ليس هو ذاك الشكل الدائريّ الذي يرتسم في أذهاننا إذ ليس كلّ ما هو دائريّ دائرة.

من جهة الأصل يمكن أن يدرك الإنسان المتصوّر بحواسّه على اعتبار أنّه حقيقة منفصلة عن الذّهن، متّصلة بالعالم الخارجي، لاسيّما تلك المتصوّرات المبنيّة على خصائص عامّة، هي اللحظة الأولى المؤدّية إلى استقلال المتصوّر. وربّما لهذا السّبب كان المفهوم عند "هيجل" المحرّك الأوّل لفلسفته العقلانية التي انبنت على سمة فكريّة أساسيّة هي كون الشيء لا تقلّص حدوده إلى شيء غير ذاته. أي لا يحدّ الشيء إلاّ بما في ذاته. فالمتصوّر هو شيء محدود ذو طبيعة استدلاليّة، لا يساوي إلاّ نفسه ممّا جعله يقول : " يجب ألاّ نفكّر في ولادة المتصوِر خارج المتصوَّر "[2]

1) E. Ph, U. P 398.
2) E. Ph, U. P 399.

2.1- المتصوّر عند علماء النّفس :

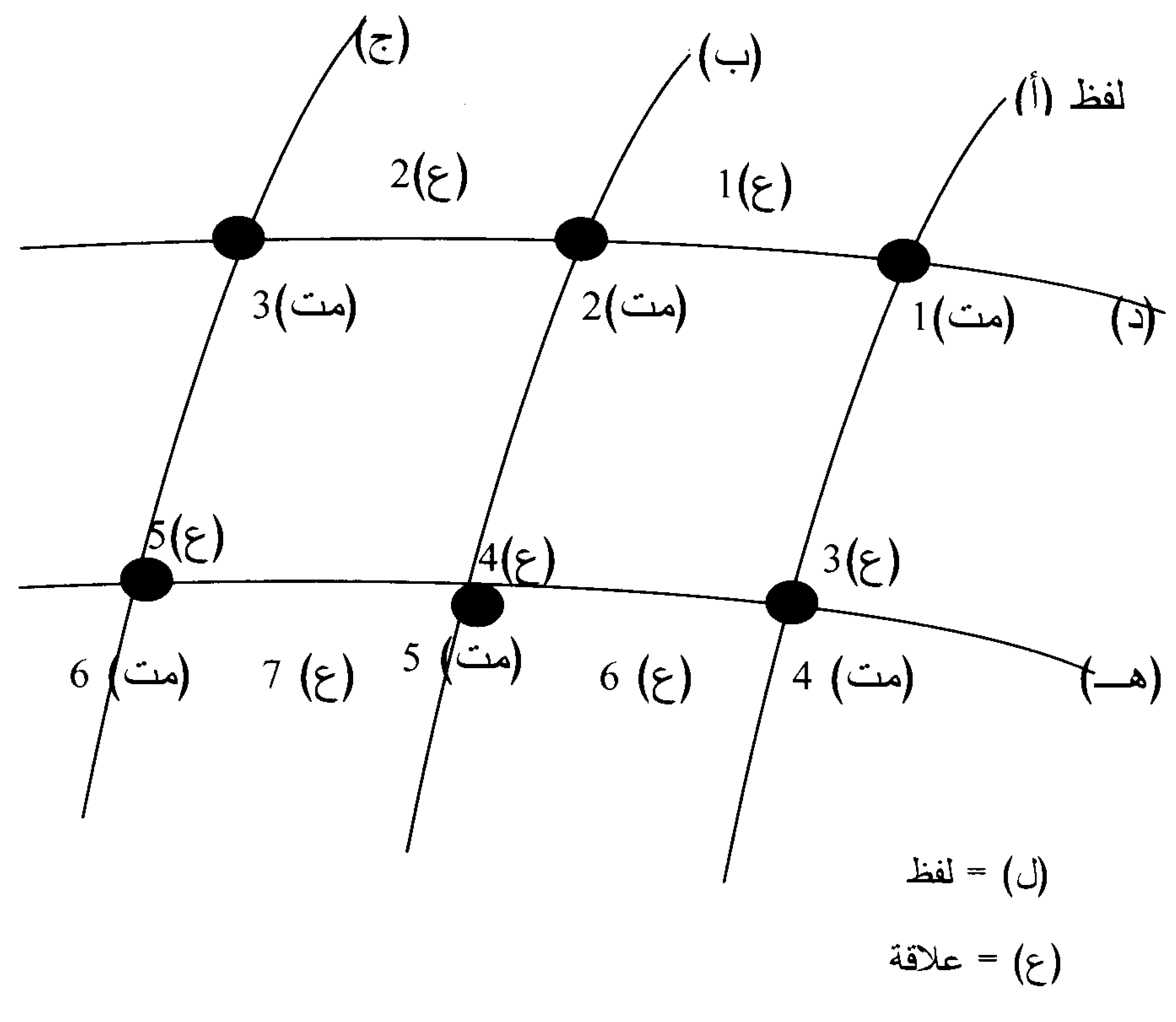
ارتبط المعنى المتصوّر عندهم "بمقْولةِ الواقع". واعتبروا المقولة ذات دور هامّ لأنّها تمكّننا من تقليص حدود الواقع المختلف بواسطة مجموعة من الخصائص المقوليّة. وتفرّعت اهتماماتهم حسب اختياراتهم المنهجيّة للمقولة. وكان يتردّد في دائرة هذه الاختيارات سؤال. هل نقسّم الواقع إلى مقولات حسب الوظيفة المؤدّاة بالعناصر المنتمية إلى المقولة الواحدة أو حسب الخصائص الموجودة في كلّ عناصر المقولة ؟

وانبثق عن هذه الاختيارات سؤال آخر نعتبره مركزيّا في إثارة القضايا يتمثّل في تعريف الوظيفة النوعيّة لكلّ مقولة، وعلاقتها بغيرها من الوظائف لمقولات أخرى.

وطرحت قضيّة كيف ننظّم المعنى في الذهن؟ كيف نتمثّله ونخزنه؟ وكيف نستدلّ عليه بالألفاظ ؟

في المرحلة السلوكيّة (behavioriste) طغى ما يسمى "مفهوم الجمع". فدلالة مفردة معيّنة تحدّ انطلاقا ممّا يجمع لها من معان. فأصبحت العلاقات بين المتصوّرات عبارة عن مسافات أو أبعاد. واختزلت درجة التماثل بين متصوّر وغيره في المساحة التي تغطّيها عمليّة الجمع المعنويّ بين مفردتين أو أكثر. فلجميع مفردات اللّغة علاقات مختلفة مهما كانت درجة الترادف الدّلاليّ.

تقوم شبكة الجمع المعنويّ على التقاطع التعامليّ (Croisement Interactif) بين المتصوّرات والعلاقات. وتمثّل للمتصوّرات بالعقد (Nœuds) والعلاقات بالأقواس (Arcs) حسب ما نبيّنه بالرّسم التالي :



لنا في هذا الرسم خمسة ألفاظ (أ- ب- ج- د- ه) تقاطعت حسب العلاقات المباشرة والممكنة ستّ مرّات. ولنا ستّة متصوّرات تحيل عليها هذه الألفاظ :

اللفظ (د) يتقاطع مع اللفظ (أ) و (ب) و(ج). فله مع كلّ لفظ يتقاطع معه قرابة في الإحالة على متصوّر.

بين المتصوَّر والمتصوَّر مسافة عبارة عن علاقة تظهر مدى التماثل بينهما. وكلّما ازداد عدد علاقات اللّفظ بغيره ازدادت التقاطعات وازداد عدد المتصوّرات التي يحيل عليها اللّفظ، أو ازداد عدد الألفاظ المحيلة على متصوّر واحد.

وبسبب هذا التداخل عبّر "بياجي" (Piaget) عن العلاقة بين اللفظ والمتصوّر بقوله "يمكن أن نحدّ المتصوّر لكن يعسر أن نحدّ متصوّر شيء بعينه"[1]. بعبارة أخرى يمكن أن نحدّ المعنى ونتحدّث عنه لكن يعسر حدّ معنى لفظ بعينه. بل لنقل إنّه يمكن أن نسند دلالة إلى لفظ ما خارج السياق. لكن لا نستطيع أن نحصر معناه.

3.1- المعنى عند المناطقة :

ذكر عبد المجيد جحفة أنّ حدّ المعنى عند المناطقة ارتبط إلى حدّ كبير بتقليد دلاليّ معروف، يركّز على المظهر العامَ فيه [2] ويسوّى فيه بين الشّيء ومعناه حسب شروط الصدق الموضوعيّ. كما اعتبر أنّ للمعنى في القول شروطا داخليّة تمنحه الصدق والوجود، وأنّ الشيء ومعناه مرتبطان بمفهوم الصّدق ممّا يجعل العالم الذي نصفه باللغة موجّها لهذا المفهوم. وقصد بالصدق مدى تمثيل اللفظ للمعنى. وفي تقديرنا أنَ المقصود بالتّسوية بين الشيء ومعناه عند المناطقة هو التّسوية في العلاقات التّمثيليّة الوظيفيّة، لا في الشّيء، ولا في معناه، لأنّهما مختلفان. فالأشياء مختلفة وكذلك معانيها.

داخل التقليد المنطقيّ في حدّ المعنى ظهر تيّاران بحثا في علاقة البعد الذهنيّ بالرّمز :

- تيّار أوّل : يمكن أن نطلق عليه تيّار النظرية الخوارزمية[3]. اهتمّ بدراسة خصائص جميع العمليّات الذهنية الممكنة بين اللفظ وما يدلّ عليه. فكانت معالجتهم صوريّة لأنّها تهمل إلى حدّ ما الحديث عن خصائص اللفظ الرّمز.

---

1) E. Ph, U. P 399.

2) انظر عبد المجيد جحفة "مدخل إلى الدلالة الحديثة" (43/2000)

3) انظر تطبيق هذه النظرية لاحقا على جملة "أسدِ الرجل" ضمن عنصر (نظرية التيار الخوارزمي في حدَ السمة)

فلا معنى للفظ في ذاته. ومعناه يدرك ممّا يحيل عليه. وبين اللفظ (أ) ومدلوله (ب) علاقة ذات اتّجاه واحد.

(أ) ————→ (ب)

- تيّار ثان : هو تيّار نظريّة المعنى الرمزيّة. أدخل في اعتباره مقارنة بالتيار الأوّل الرّمز الاعتباطيّ. وأسند إليه معنى، لأنّ كلّ رمز لابدّ أن يرتبط بشيء أو أشياء في العالم الخارجيّ حتى إن كان اعتباطيّا. وهو ربط الغاية منه ضمنيّا الفصل بين العمليات الذهنيّة عند البشر والعالم الخارجيّ ذي البنية المستقلّة.

يقترب أصحاب التيّار الثاني من الطرح النفسي في فهم علاقة المعنى بالعالم الخارجيّ، بالتركيز على عدم وجود علاقة مباشرة بين المتكلّم والأشياء في بناء المعاني. أي إنّ المعنى ذو بعد ذهنيّ معرفيّ واللّغة رموز عاكسة لذاك البعد. وهي في حدّ ذاتها أداة لمعالجة كيفية تركّب الرّموز، وانتظامها في شكل قوانين. بل إنّ البعض من أصحاب هذا التيّار المنطقيّ يذهب إلى حدّ الدّعوة إلى إلغاء العالم الخارجيّ فيزيائيّا في كيفيّة تصوّر المعنى في علاقته باللغة [1].

4.1- المعنى عند اللسانيّين :

بحث اللسانيّون في المعنى على أساس علاقة المباني بالمعاني. بل إنّ اللسانيات بكثير من الاختزال لا تتجاوز وظيفتها الأساسيّة حدود البحث في هذه العلاقة مهما اختلفت مدارسها[2]. وهي علاقة نظر إليها بشكل عامّ من زاويتين هما :

---

1) Voir G. Frege : (1971, P90).

2) ثمّة من يرجع جميع المدارس إلى ثلاثة اتجاهات كبرى بحثت في المعنى حسب ثنائيات هي :

- إمّا أن ندخل في قضايا المعنى خصائص الانتقال من المبنى إلى المعنى، أو من المعنى إلى المبنى.

- وإمّا ألاّ ندخل هذه الخصائص فتكون قضايا المبنى منفصلة منهجيّا عن قضايا المعنى.

زاويتا النّظر هما اللّتان تميّزان بين المدارس اللسانيّة، عدا بعض القضايا الأخرى الدقيقة. لذا وجب اتّباع هذه القضايا حسب خصائص المراحل والمكوّنات التي تساهم في تجليتها لأنّ الإنجاز هو المرحلة التي تجتمع فيها جميع طبقات التجريد مهما كان نوع الدلالة المقصودة بالدرس (الشريف 1187/2002).

حين ننظر في علاقة التركيب بالمعنى – بصرف النظر عمّا تقدّمه زاوية النظر الأولى – نلاحظ أنّ الاختلاف في حدّ المعنى لا تظهر معالمه إلاّ داخل التركيب، أي داخل الأبنية النحويّة بسبب ما يلحق اللفظ من وسم مقوليّ ودلاليّ. وسنكتفي هنا بذكر ثلاثة أمثلة للاستدلال دون الإطالة في تحليلها :

- الدليل الأوّل يتمثّل في كون بعض الوظائف النحويّة في اللّغة العربيّة تقتضي من جهة الأصل صيغا لفظيّة معيّنة تكون مناسبة للمواضع التي تشغلها. وإن وردت على غيرها تؤوّل بها كأن نقول :

* خرج زيد علينا في زينته
* هذا رجلٌ عدلٌ[1]

- المرجع والدلالة (علاقة الشيء بالدال والدال بالشيء)
- الحوارية/غير الحوارية (حوار ثنائي/حوار داخلي : وكلّ واحد منهما ينتج المعنى)
- المثالية والتجريبية (المعنى ذهني مثالي أم خارجي تجريبيَ)

(أنظر دائرة المعارف الفلسفية لفظة معنى مج 2 ص 2346)

1) ذكرنا هذا المثال ضمن عنصر الحالة مقولة ضمنية.

في زينته مركّب حرفي. وظيفته الإعرابيّة حال. وجب تأويله باسم الفاعل متزيّنا لما بين الحال وطريقة تعجيمه من تناسب دلاليّ لا يجب تجاوزه. وكذلك "عدلٌ" صفة تؤوّل باسم الفاعل "عادل" للسّبب نفسه. يقول الشريف " تعجّم المحلاّت بأبنية اشتقاقية ذات بنية إعرابيّة محتملة لا تختلف في شكلها عن البنية الإعرابيّة المجرّدة " (1193/2002).

هذان المثالان يجعلان النحو معيارا من معايير تصوّر المعنى والإحالة عليه.

والدّليل الذي ذكرناه اصطلاحي لا يحدّ اللفظ في ذاته بخصائصه الجوهريّة، كما هو الشّأن عند المناطقة. بل يحدّه بما له من علاقات تركيبيّة إعرابيّة. ولا نريد هنا أن نثير قضيّة انفصال أو عدم انفصال المعجم عن النّحو، لأنّها في اعتقادنا قضيّة خاطئة توهّمها من ينتصر لهذا الرّأي أو ذاك. فالمعجم مكوّن أساسيّ من مكوّنات الدرس النحويّ. ولا يمكن أن يكون غير هذا. فالأصل ألاّ تثار هذه القضيّة.

– الدّليل الثّاني هو أنّ الكلام حين يتركّب تُراعى فيه الخصائص الذاتيّة لكلّ مكوّن. فهو ليس مجرّد جمع لمتواليات في سلسلة معيّنة. إذ الأهمّ من الجمع نفسه أنّ الخصائص اللفظيّة لكلّ مكوّن لا تظهر نجاعتها إلاّ في التّركيب، في الانضمام. وبهذا تتميّز لغة عن أخرى. ونعتبر هذا المقياس داخليّا لا يصلح للمقارنة بين اللّغات [1].

– الدّليل الثّالث على كون التركيب يسم مقوليّا المكوّن المعجميّ، ويؤثّر طبعا في دلالته ظاهرة الحذف. فالمحذوف يكون موسوما مقوليّا (اسما أو فعلا) بالسّياق التركيبيّ، خاصّة في سياقات النداء والاستفهام... يعني أنّ فهم العلاقات التصوّريّة يمثّل مدخلا لفهم الجملة وتقدير المحذوف وبالتّالي تعريف خصائصه المقوليّة.

---

1) Voir André Martinet (1974, p. 207-208).

5.1- حدّ علم الإعراب :

يوجد اتّجاهان كبيران في حدّ علم الإعراب : اتّجاه أوّل عرّفه على أساس أنّه علم نفحص به القوانين المتحكّمة في تضام العناصر في جميع المركّبات ممّا يجعلنا ندرك العلاقات بين المفاهيم ونستطيع التعبير عنها. وأفضل من يمثّل هذا الاتجاه "جيل ماروزو"[1] (JULES MAROUZOU).

اتّجاه ثان عرّف التركيب اعتمادا على الغاية المقصودة من العلم به. والمتمثّلة في كونه يتيح مجموعة من الوسائل تمكّننا من فهم العلاقات بين الوحدات اللسانيّة المتوالية بصورة يكون فيها متقبّل الخطاب قادرا على إعادة صياغة التجربة وبنائها من جديد. وأفضل من سار في هذا الاتّجاه أندري مارتيني[2].

إنّ الاتّجاهين مختلفان : اتّجاه أوّل يدرس القواعد قبل ترتيب المفردات وتركيب الجمل في أيّ لغة من اللّغات (on Parle ici des procèdés grammaticaux). واتّجاه ثان يدرس العلاقات بين العلامات اللسانيّة ووظائفها ويفحص وسائل الربط (Examen des moyens)[3]. وانجرّ عن الاختلاف في حدّ التركيب، اختلاف في طرق الاستدلال على وجاهة كلّ

---

1) Jules MAROUZOU (1967).

2) Voir DENISE FRANÇOIS (1969 P18).

- وانظر أيضا ما قاله الفيلسوف الروسي ميخائيل بختين من أنّ كلّ خطاب هو خطاب حواري وهو إعادة لحوار سابق.

- Benveniste dit : « C'est un homme parlant que nous trouvons dans le monde, un homme parlant à un autre homme » (1966 p259).

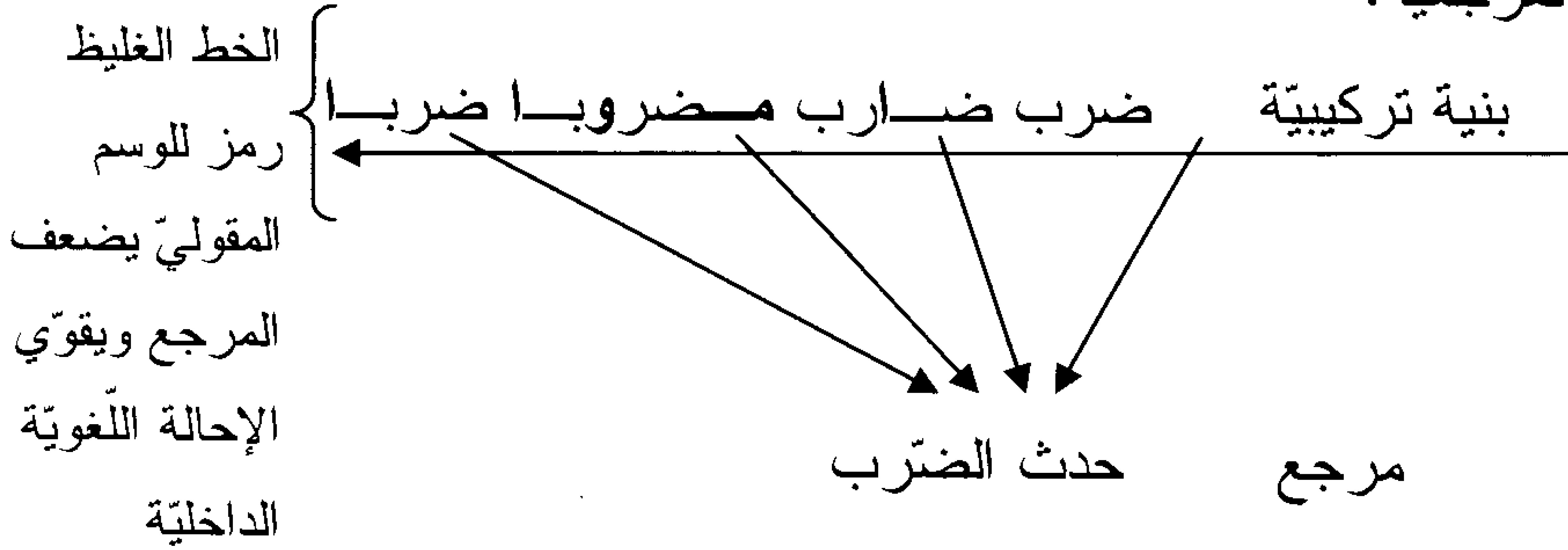
- ويرى جورج لاكوف ومارك جونسن أنّنا ندرك العالم من زاوية ثقافتنا مثل الثقافة اللغوية.

«Lorsque nous faisons l'expérience du monde notre culture est déjà présente dans l'expérience elle-même» (1985 p 66).

3) في المعجم الفرنسي « Le petit Robert » نجد صدى الاتجاهين في تعريف مصطلح syntaxe

حدّ، واختلاف حول أهمّية التّركيب في حدّ ذاته : يعتبر البعض أنّ أساس البحث اللسانيّ يجب أن ينطلق من معرفة إمكانات تركّب لفظ مع غيره (باستثناء البحث الصوتي طبعا). وهذه الإمكانات هي التي تتيح وضع الأجناس الكبرى للكلام وأقسام كلّ جنس. ونستطيع بناء عليها أن نحدّ الاسم والفعل والحرف بما لها من علاقات معنويّة داخل البنية النحويّة. فالبنية مكوّن هامّ من مكوّنات وضع الحدود.

هذا الاعتبار يضعف الإحالة المرجعيّة – كما سنبين لاحقا – ويقوّي المعنى مثل : ضَرَبَ، ضارب، مضروب، ضربٌ. كلّ هذه الألفاظ لها إحالة مرجعيّة واحدة هي حدث الضرب. والتركيب يمكّننا من التمييز بين جنس الفعل وجنس الاسم، وداخل جنس الاسم بين اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر. وكأنّ حدث الضرب مفهوم مطلق يتقيّد تركيبيّا بمصطلحات الوسم الصيغيّ[1]. وكلّ وسم صيغيّ إضعاف للإحالة المرجعيّة.



ويعتبر البعض الآخر أنّ العلم بإمكانات التركّب ثانويّ في تصنيف المفردة مقوليّا إذ يرى أصحاب هذا الاتّجاه أنّ اللفظة بخصائصها المقوليّة موجودة قبل الاستعمال، في ما للجذر من إطلاق يتجاوز الوسم الصّيغي لأنّ تركيب الجمل تابع للإفراد. فالخصائص الدلاليّة المعجميّة والمقوليّة للمفردة هي التي تحدّد مدى ملاءمتها للبنية الموقعيّة في الجملة.

1) Voir André Marinet (1985 P 13).

للحكم على أصحاب الاتّجاهين نقول إنّه يوجد ضرب من التجنّي على ثنائيّة عميقة يجب أن تتّصف بها كلّ نظرة موضوعية للحدث اللسانيّ : فمن جهة توجد اللغة حقيقة نفسيّة بما تحمله من تصوّرات مستقلّة تماما عن خطيّة الخطاب، ولا تتأثّر بطرق نظم الوحدات في السلسلة المتلفّظ بها. ومن جهة أخرى يوجد الكلام حقيقة مادية يتأثّر مباشرة بكيفية نضد العلامات اللسانيّة والقوانين المتحكّمة فيه.

وقد كان "دي سوسير" رائد المدرسة البنيويّة يردّد بأشكال مختلفة الرأي الداعي إلى إسناد قوانين التركيب إلى اللّغة لا إلى الكلام، لأنّ الكلام قد يخرج عن أحكام التركيب. أمّا اللّغة فلا تنفكّ عن هذه القوانين[1].

وهو رأي يفسّر باعتقاده أنّ العلامة اللسانيّة اعتباطيّة لا علاقة لها بالواقع. ولهذا قال : "يجب أن ننسب إلى الّغة كلّ أنواع التراكيب المنتظمة بشكل صحيح"[2].

وقد خالفه بعض طلبته منهم "مويي" (Meillet) الذي قال "إنّ الجملة مجموعة الألفاظ المرتبطة ببعضها البعض وفق علاقات نحويّة"[3] فأعطى الجملة قيمة تركيبيّة لم تكن تحظى بها عند "دي سوسير".

بصرف النظر عن الاختلاف في حدّ التّركيب وأهميته في تصوّر العلاقات المعنويّة وإسناد المقولات المعجميّة للمفردة داخل البنية النحويّة يمكن أن نقول إنّ علم التركيب يمثّل على الأقلّ آليّة تمكّننا من تجاوز قيود خطيّة العلامات اللسانيّة. من ذلك أنّ معالجة التقدير والحذف

1) Voir Cours de linguistique générale, (1967, P 173/174).

أنظر أيضا دروس في الألسنيّة العامّة تعريب صالح القرمادي – محمد الشاوش – محمد عجينة – الدار العربية للكتاب – 1985 ص 109...

2) Ibid P 173.

3) I.B.I.D.

والفصل والتقديم والتأخير والوظائف النحويّة لا تكون إلاّ بعد الإلمام بهذا العلم. بل إنّ القوانين المتحكّمة في العلاقات المعنويّة في جميع المدارس اللسانيّة تقريبا لا يمكن أن تطرح خارج اهتمامات علم التركيب.

فجمل من قبيل :

* أكل عليّ الشّمس.

* اثنان ضارب اثنين يساوي خمسة.

هل نعتبرهما جملتين صحيحتين تركيبيّا أم لا ؟ وهل الجملة الثانية جملة واحدة أم جملتان ؟

من الناحية التركيبيّة هما جملتان سليمتان لكن إذا نظرنا إلى المعنى، واعتبرناه وسيلة من وسائل الرّبط في التركيب ندرك أنّه يوجد خلل ما. ورغم ذلك يمكن القول إنّ الإسناد الحقيقيّ يستوعب الإسناد المجازيّ (ما وراء لغويّ) نحو :

[(عن)م (حرف جرّ)خ] أو [(زيد)م (ثلاثة أحرف)خ] جملتان اسميّتان

1.5.1- التركيب والمعنى :

للتّركيب دور في إبراز التعدّد الدلاليّ في اللفظ. فمن الصعب أن نتحدث عن استقلال لفظ بدلالة ما، أو أن نتحدّث عن تعدّد دلاليّ مستقل عن عمليّات العقد والتّركيب. فكلّ دلالة محتملة هي استحضار لدلالة داخليّة تشتقّ من السياق وتلحق باللفظ. وكأنّ الدّلالة اختزال شكليّ لعلاقة معنويّة أصليّة. من ذلك مثلا أنّه لا يمكن الفصل معنويّا بين لفظين لهما نفس التجانس اللفظي (Homonyme) خارج السياق التركيبيّ ولا أن نفصل ما هو متعدّد من الدلالة بمعزل أيضا عن السياق التركيبيّ نحو لفظة "عين" قد ترتبط بحقول دلاليّة مختلفة (عين الجاسوس، البصر،

مصدر الشيء). فالتركيب هو الذي يميّز بين هذه الحقول من خلال ما يضيفه من سمات دلاليّة لا نجدها في الدلالة المعجميّة المطلقة[1].

قديما سمّى السّيوطي التعدّد الدلاليّ في اللفظ باسمين مختلفين "الوجوه والنظائر" قال : "فالوجوه اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدّة معان... وقيل النظائر في اللفظ والوجوه في المعاني" (الإتقان ج148/1). أطلق على الاشتراك اللفظيّ المقيّد بتعدّد المعاني مصطلح الوجوه. وفصل في مرحلة ثانية حين خصّ التعدّد المعنويّ بمصطلح الوجوه والاشتراك اللفظي بالنظائر.

ولا شكّ أنّ التعدّد المعنويّ يقترن بالتركيب، وأنّ الحديث عن معنى واحد أو أصليّ في اللفظ رفض لإنشائيّة اللّغة ولدور النّحو في إكساب اللفظ معاني محتملة.

2.5.1- المعنى والتركيب :

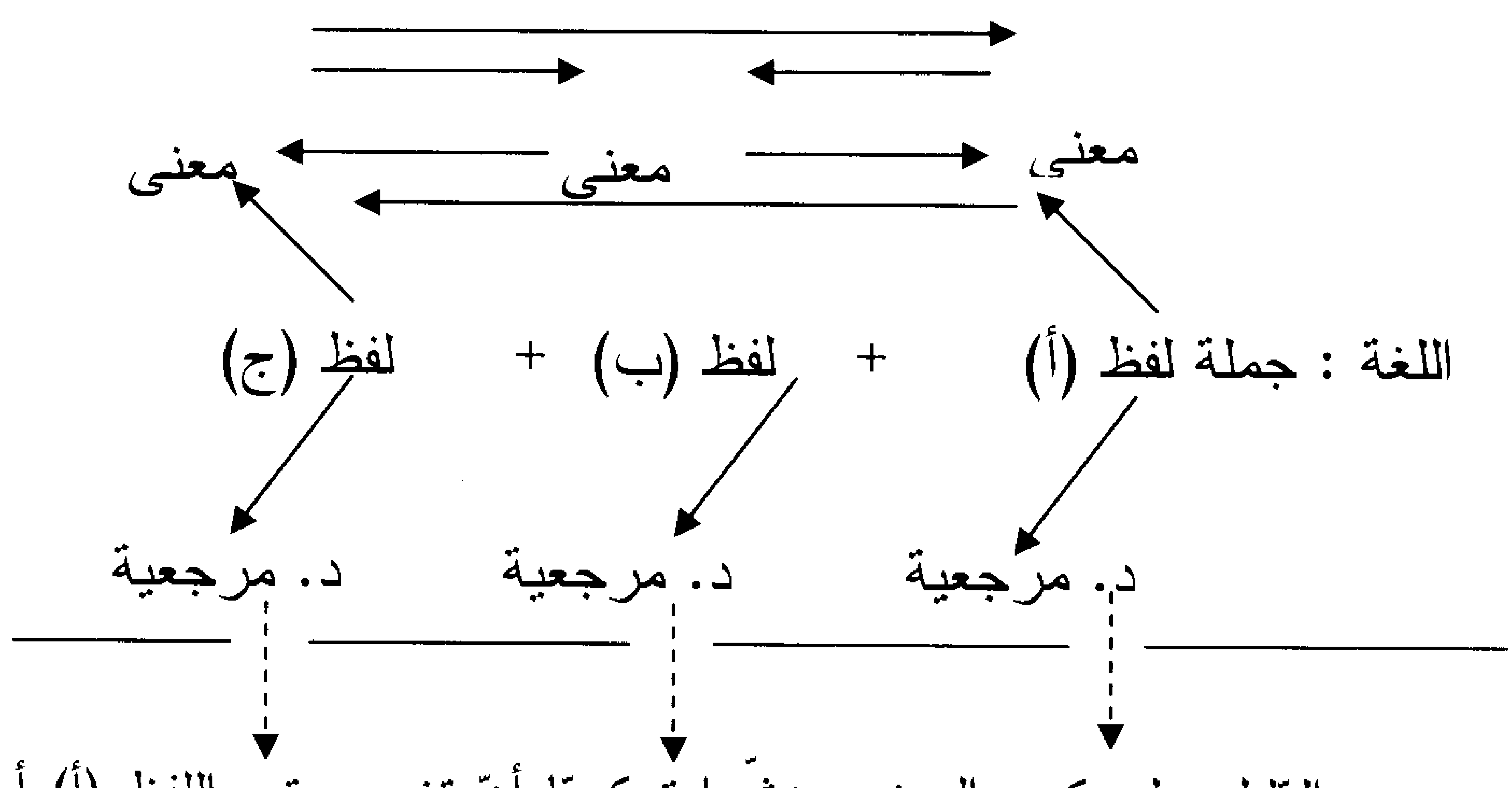
بمقتضى المعنى يمكن أن نوسّع علاقات المفردة مع غيرها من المكوّنات. فالدلالة المعجميّة المستقلة افتراضا والمتحوّلة إلى معنى بمجرّد اندراجها في التركيب هي التي تحفّزنا إلى معناها المكتسب أوّلا وإلى معاني غيرها من المفردات التي ترتبط بها ثانيا.

فللفظ دلالتان : دلالة تربط اللفظ بما يحال عليه من خارج التركيب. وهي دلالة سمتها الإفراد. فهي ذات شحنة ضعيفة وملبسة[2] و"دلالة معنويّة" تربط اللفظ بغيره لتنشئ علاقات معنويّة ممثلة فيما هو لفظيّ ونوضّح ذلك بالرّسم التالي :

---

1) انظر عنصر قواعد إسقاط السّمات الدلالية في التركيب في كتاب "مدخل إلى الدلالة الحديثة" ص63.

2) Voir introduction à l'lexicologie explicative (1995, p. 177-178).



الدّليل على كون المعنى مؤشّرا تركيبيّا أنّ تغيير رتب اللفظ (أ) أو (ب) أو (ج) لا يحول دون فهمنا العلاقات المعنويّة[1]، باستثناء الحروف باعتبار ما لها من خصائص. لأنّ تغيير مراتبها في الجملة قد يحدث خللا في العلاقات، ويحول دوننا والفهم. وللحروف في بعض اللّغات الأخرى معانٍ[2] دالّة على ما في غيرها وحصيلة كلّ السياقات الواردة فيها.

الدّليل الثّاني على كون المعنى مختلفا عن الدلالة ما ذكره "فريج" (Frege)من أنّ المعنى معنيان : معنى لا يدرك في العالم الماديّ والنفسيّ ويتصوّر باللّغة. ومعنى يدرك من أشياء يحيل عليها الفكر وتكوّن موضوع تفكّر. وربْط المعنى بالمرجع روح اللّغة ونسمّيه دلالة (95/1971).

وسمّى البعض خاصيّة استمرار صحّة العلاقات المعنويّة دون الاعتماد على خصائص المواقع البنيويّة باسم الإعراب الضمنيّ (la syntaxe implicite). ولهذا لا نعتبر مثلما هو شائع كون العلامة الإعرابيّة شرطا أساسيّا من شروط فهم العلاقات المعنويّة ومنها الوظائف

1) Baylon. P 177.
2) Baylon. P 30-31

النحويّة، رغم ما للإعراب من أهميّة في التمييز بين الوظائف التي تحتلّ مواقع تحيل على الاشتراك في الوظيفة مثل :

* قتل الرجل النمر

* قتل النمر الرجل

هل الرّجل فاعل أم مفعول؟ نحتاج إذن إلى اللاصقة الإعرابيّة لنبرز معنى خفيّا، لا لننشئه من عدم. فالفاعل فاعل. والمفعول مفعول. والعلامة درجة من درجات تجريد البنية، وظيفتها التمييز بين الوظيفتين. يقول الزجّاجي : " إنّ الأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إمّا بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول. فنقول إنّ الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب لأنّا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختلّ معناه." (الإيضاح ص67/68).

إنّ أهمّية دور التركيب الضمنيّ دليل على أنّ التواصل لا ينجز دائما بشكل جيّد وأنّ العلاقات المعنويّة بين المفردات قد تكون ملبسة. فنحتاج إلى وسائط تمتّن علاقة الدلالة بالتركيب وتيسّر عمليّة الإنجاز والفهم[1]. والوسيط في اللغة العربيّة حسب ما ذكره أحمد المتوكّل نوعان: وسيط العلامة الإعرابيّة ووسيط الرتبة. فهما يساهمان في ربط خصائص العلاقات المعنويّة بالأبنية التركيبيّة[2]. وقد نقترح وسيطا ثالثا هو وسيط الدلالة المعجميّة على خلفيّة كونها دلالة تحيل على ما هو مفرد، وتوجّه إلى حدّ كبير الوظيفة النحويّة. فكثيرا ما يستغلّها المعرب، عن وعي أو عن غير وعي، في عمليات استدلاله على الوسم الإعرابي لمحلّ ما. مثل : "ذبحت الشاة بـــ(قوّة)" و"ذبحت الشاة بـــ(الحقل)".

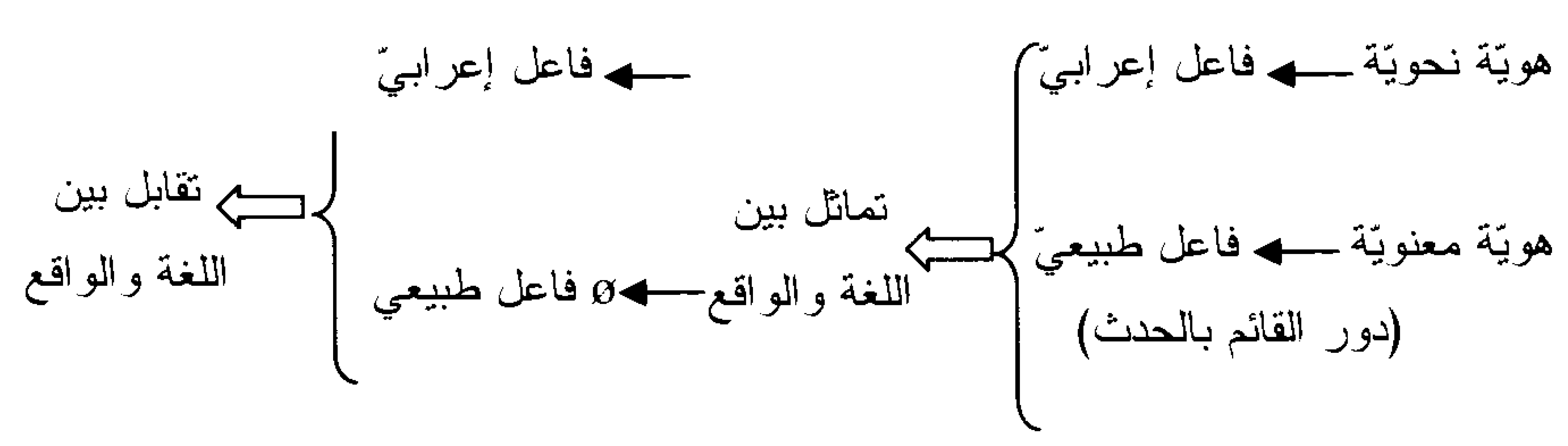
---

1) أنظر ما كتبه أعلام المدرسة الوظيفيّة مثل "ديك" و"قروبر" و"أحمد المتوكّل"...

2) لمزيد التوسع في قضايا الإبانة عن المعاني بالألفاظ انظر ما كتبه ابن جنّي في باب القول على الإعراب (الخصائص ج1/ص35).

فدلالتا القوة والحقل المعجميتان تسهمان في تصوّر الوظيفة، وسلامة التركيب. فالدلالة كما يقول "أندري مرتيني" مؤشّر ضمنيّ دال. قد يظهر أحيانا. ويختفي أحيانا أخرى في الخطاب. لكنّ اعتباره مقوّما موجّها للوظيفة أمر ثابت ومعطى من معطيات تصوّر العلاقات المعنويّة داخل الأبنية النحويّة[1].

تلعب إذن الدّلالة المعجميّة دور تأهيل المكوّن المعجميّ في السياق المعنويّ الذي يرد فيه عليّ في جملة : "ضرب عليّ زيدا" فاعل إعرابيّ قد يكون فاعلا حقيقيّا. وحينئذ يمكن الحديث عن تماثل وانسجام بين ما يوزّعه الرّأس المقوليّ من مواضع وبين ما يوزّعه الرأس المعجميّ من أدوار دلاليّة. وقد لا يكون "عليّ" فاعلا في الواقع، فتبقى الجملة سليمة نحويّا ومفيدة معنويّا، لكنّها غير مطابقة للواقع أو الحقيقة. فلــ"عليّ" من حيث ما له من علاقات معنويّة هويّتان :



عدا هذا الدّور الوظيفيّ للدّلالة المعجميّة في حالة إفرادها لها أيضا دور آخر شبيها بالأوّل، إذا كانت مسبوقة ببعض الأدوات مثل حروف الجرّ نحو:

1- أكل الطفل (بــ)ملعقة

2- أكل الطفل (بــ)سرعة

3- أكل الطفل (على) الطاولة

---

1) André Martinet : (1985/173).

نلاحظ أنّ تغيّر الوظيفة الإعرابيّة للمركّب الحرفيّ ناتجة عن سببين: عن تغيّر نوع الحرف العامل، وعن تغيّر دلالة المكوّن المعجميّ المجرور إعرابيّا، رغم أنّ الفعل واحد وأنّ الحرف يتضمّن وجوبا معنى الفعل. فحين نقارن بين الجملة الأولى والثانية ندرك أنّ دلالة المكوّن المعجميّ توجّه الوظيفة. صحيح للحرف أيضا دور تركيبيّ هامّ في توجيه الوظائف الإعرابيّة وتنميط العلاقات المعنويّة. لكنّ دوره لا يرتقي إلى مستوى دور المكوّن المعجميّ.

في بعض اللّغات مثل الروسيّة والاسبانيّة تنعدم أدوار الحروف التركيبيّة متى كانت دلالة المكوّن المعجميّ تتضمّن سمة تمييزيّة خاصّة مثلا [+حي] فإن احتلّت موضع المفعول فإنّها تعرب مفعولا سواء أسُبقت بأداة أم لا[1].

للدّلالة المعجميّة والحروف دور مهمّ في إدراك المعاني وتنميطها مع ضرورة تجنّب المقابلة بين نوعين من الحدود للعلامة :

الأوّل باعتبار أنّه ذو قوّة مرجعيّة داخليّة بين الدّال والمدلول. والثاني باعتبار أنّه ذو قوّة مرجعيّة خارجيّة يربط العلامة بالشّيء. ولا يوجد اختيار بين الحدين لأنّ الأوّل يرتبط بالبنية التي يندرج فيها والثاني يبيّن وظيفة العلامة في الجملة[2]. إنّ الإعراب والرتبة ودلالة المكوّن المعجميّ والحروف والقرينة الصرفيّة وقرينة المطابقة كلّها أدلّة على الوظيفة الدلاليّة (Indicateurs de Fonction Sémantique) لا تدرك إلاّ بتحليل العلاقات بين العلامات ومعرفة دقائق وظائفها في التركيب.

1.2.5.1- نموذج "لانجاكار" لعلاقة المعنى بالتركيب :

ظهرت محاولات من نوع آخر عند "لانجاكار" (1987) في دراسة علاقة المعنى بالتركيب سعى فيها إلى تنميط العلاقات المعنويّة بطريقة

1) André Martinet (1985/181)
2) Voir Baylon (p 88).

مغايرة لما هو موجود عند أصحاب نظريّة نحو الحالة. فاهتمّ بما سمّاه المسافات الدلاليّة على افتراض أنّه في كلّ جملة يوجد معنى مركزيّ عنه تصدر حركات معنويّة فرعيّة. وبناء على هذا التصوّر قسّم وظائف الحركات إلى أنواع هي :

أوّلا : وظائف مميّزة نحو : "أعطى فلان كتابا"

اقتضت وظيفة المفعول الإعرابيّ أن تكون حركة المسافة المعنويّة في اتجاه الفاعل الإعرابيّ : أعطى فلان ←—— كتابا، لأنّ المستفيد من الحركة المعنويّة غائب ممّا أضعف دور المفعول (الكتاب) في توجيه مسافة الحركة. وبالتالي ضعف دوره في تصوّر النواة المعنويّة المركزيّة. فعوض أن يتّجه الكتاب معنويّا إلى من يستفيد به عادت حركته المعنويّة إلى الفاعل ممّا أحدث ضربا من الخلل في مسافة الحركة. وهذا التنميط مختلف عن طريقة "شايف" (Chafe) في تصوّر سلميّة الأدوار من اليسار إلى اليمين كما ذكرنا.

مثال آخر : "أعطى فلان مالا للفقراء" وظيفة المفعول الأول مميّزة، فهي نواة معنويّة مركزيّة إليها تتّجه جميع مسافات الحركة ومنها تشتقّ.

ثانيا : وظائف غير مميّزة : قسّمها إلى ضروريّة وغير ضروريّة :

أ- ضروريّة : مثل وظيفة الفاعل المعنويّ. وعادة ما تكون مسافة الحركة متّجهة نحوه، لاسيّما إذا ماثل الفاعل الإعرابيّ نحو :

جاء ←—— زيد وضرب ——→ زيد عمرا

وقد تكون المماثلة من درجة ثانية إذا كانت السّمات الدلاليّة المميّزة للفاعل غير مناسبة لمصدر الحركة المعنويّة نحو :

ضحك ——→ الأسد الفاعل الطبيعيّ مختلف عن الفاعل الإعرابيّ ومع ذلك تبقى مسافة الحركة من الفعل إلى الفاعل.

أمّا إذا انعدمت المماثلة فإنّ الحركة تكون من الفاعل إلى الفعل. ويمثّل الفعل نواة معنويّة مركزيّة نحو :

- ما ت ← زيد

- تألّـم ← زيد

زيد في الجملتين له قيمة دلاليّة تنزع نحو الثبوت ولا تساهم في حركة المعنى. ولا يعني هذا أنّه يمكن الاستغناء عنه في تصوّر المعنى.

ب- غير ضروريّة : وهي أنواع قسمها حسب إسهامها في تشكّل المعنى منها :

* المحلّية : "يعمل زيد ← في الحقل" الدّور المعنويّ للمركّب الحرفيّ ضعيف. فتكون مسافة حركته في اتّجاه الفاعل.

* الحاليّة : "يعمل زيد ← باجتهاد" كذلك الدّور المعنويّ للمركّب الحرفيّ ضعيف. فتتجه أيضا مسافة حركته نحو الفاعل.

من الواضح حسب تنميطه العلاقات المعنويّة أنّه حين نريد استخراج أسس نظام التركيب في لغة تكون المفردات الأقلّ استقلالا عن النظام دالّة أكثر من غيرها على أسس ذاك النظام. معنى ذلك أنّه كلّما كانت اللفظة ذات وظيفة معنويّة غير ضروريّة تكون مستقلّة تركيبيّا ومسافة حركتها تتّجه باستمرار نحو النواة المعنويّة.

فلو افترضنا أنّ الكلام يتركّب دون ضابط فينضمّ الفعل إلى الفعل والاسم إلى الحرف والحرف إلى الحرف وما إلى ذلك، فلا نستطيع حينئذ واعتمادا على مقاييس شكليّة أن نفرّق بين الاسم والفعل والحرف، من حيث هي أقسام من الكلام مختلفة. فنلجأ إلى المعنى لنميّز بين الأقسام باعتباره معيارا به نقبل تراكيب ونرفض أخرى[1].

---

1) Voir André Martinet : (1974 P 207).

ما يمكن استدراكه عمّا قاله "لانجاكار" أنّ للوظائف غير الضروريّة في الحركة المعنويّة دورا آخر مهمّا يتمثّل في تمتين العلاقة المعنويّة بين مكوّنات المعنى النوويّ المركزيّ مهما كانت مسافة الحركة نحو :

* ضحك ←——— الرجل ———→ في الحقل.

* مات ———→ الرجل ———→ في الحقل.

الدّور المعنويّ للمحلّ، ورغم كونه غير ضروريّ، فهو يمتّن العلاقة المعنويّة بين الفعل والفاعل.

وهذه الفكرة واضحة في التراث النحوي : انظر شرح الكافية باب الفرق بين الجملة والكلام (ج1/33-34).

الفصل الثاني : أثر السّمات الدلاليّة في تكوّن المعنى :

1.2- السّمات الدلاليّة في التّركيب :

يوجد اختلاف بين الدلالة المعجميّة والسّمات الدلاليّة. لاحظنا فيما تقدّم أنّ الدلالة المعجميّة تكون في أوّل أمرها نازعة نحو الاستقلال والتخصّص بما هو ذاتيّ، وأنّها إذا دخلت التّركيب تتحوّل إلى "دلالة" معنويّة لما لها من تأثير وتأثّر بغيرها من الدّلالات. وقد أصبحت الدّلالة في الأبحاث اللسانيّة المتطوّرة اليوم تبحث لا على أساس ما لها من خصائص ذاتيّة وإنّما على أساس ما لها من علاقات بغيرها من الدلالات في السياقات التركيبيّة.

يعني هذا أنّ الدّلالة المعجميّة للمكوّن منحصرة في القاموس، وأنّ التداول يغني هذه الدّلالة بسمات دلاليّة أو يحذف منها بعض السّمات ولهذا يقال إنّ القاموس حصيلة التجربة التواصليّة للمجموعة اللّسانيّة وليس العكس.

فالسّمات المضافة أو المحذوفة هي التي تدخل اللفظ في شبكة من العلاقات المعنويّة. والسّمات الثابتة في الدلالة المعجميّة خارج الاستعمال وداخله تنزع نحو جعل التّعريف الدّلالي في المفردة تعريفا رمزيّا يحال عليه ولا يحيل على غيره. فتتنزل السّمات الثابتة منزلة الأصل والسّمات المحذوفة أو المضافة منزلة فرع عن ذاك الأصل.

يرى الفاسي الفهري (1997) أنّ البحث عن المعنى في الجملة يجب أن ينطلق ممّا تدلّ عليه الدّوال من دلالات حدثيّة. وهذه الدّلالات عادة ما تكون ثابتة. أمّا العلاقات بين المدلولات داخل الجملة فهي عبارة عن محاور دلاليّة تشبع أو تفرغ معنى حسب السياقات. وذكر مثال فعل "ضرب" وقال إنّ له دلالة حدثيّة واحدة أصليّة حين تنشئ علاقات تدخل في محاور دلاليّة. فحين نقول ضرب عليّ زيدًا، أنشأ فعل ضرب على

الأقلّ محورين : محورًا أوّل يمثّل علاقة الفعل بالفاعل ومحورا ثانيا علاقة الفعل بالمفعول.

وقال إنّه يمكن أن نعبّر عن دلالة حدثيّة واحدة بأكثر من لفظ : نحو :

* أمرت زيدا بالخروج
* أُخرُجْ (في سياق تخاطب)
* طلبت من زيد الخروج
* أخرجت زيدا

فهذه جمل متنوّعة من حيث الأدوار والوظائف الإعرابيّة تعبّر عن دلالة حدثيّة واحدة هي "الخروج".

ثمّ ذكر أنّ المحاور الدلاليّة تنشئ أدوارا دلاليّة منها خاصّة المنفّذ والضحيّة والمصدر والهدف. وهي أدوار تشغل محلات نحدّدها في بنية تصوّريّة. ثم وضع سلميّة لهذه الأدوار وربط أعلى دور دلاليّ بأعلى وظيفة نحويّة[1].

ما نخالف فيه الفاسي الفهري الرأي اعتباره أنّ كلّ فعل له دلالة حدثيّة واحدة، وسنذكر لاحقا أنّه قد يكون للفعل أكثر من دلالة[2]. إضافة إلى أنّ تحليله الأدوار الدلاليّة فيه أكثر من خلل مقارنة بمن سبقه من اللسانيين أمثال "فيلمور" و"جاكندوف" وقبلهما "شومسكي" و"شايف" وغيرهم. فهؤلاء عالجوا قضايا الأدوار المحوريّة الدلاليّة معالجة دقيقة بل إنّ "شومسكي" الذي أضعف دور المكوّن المعجميّ في بداية أعماله وقال إنّ البنية النحويّة تتكوّن من ثلاثة مكوّنات (مكوّن تحويلي ومكوّن تركيبيّ ومكوّن مورفولوجيّ (صرفي صوتي) تراجع وأدخل السّمات الدلاليّة

---

1) الفاسي الفهري : المعجمة والتوسيط 1997 ص 16.

2) أنظر لاحقا تحليل دلالة فعل "أسدَ".

الانتقائيّة في المكوّن التركيبيّ. وجعلها مفهوما يقوم على قواعد ما يشترطه المحمول في موضوعاته (1965). وبداية من سنة (1978) أصبح المكوّن المعجميّ عنده لا يقل أهميّة عن الأساس المقوليّ وقسما قائم الذات، من أقسام النظام النّحوي. يقول "تسمّى الوظيفة الدلاليّة التي يحتلّها الحدّ بالنسبة إلى المحمول الذي يختاره دورا محوريّا والمحمول (أ) دورا لحدّ (ب) فإنّه يسم ذلك الحدّ والحدّ (ب) المتقبّل لدور من محمول يسمّى دورا متعلّقا ب(ج). وتسمّى شبكة الأدوار قائمة الأدوار الدلاليّة" (23/1987).

واشترط في تكوّن البنية العميقة وقوع تطابق بين الأدوار الدلاليّة الآتية من الأساس المعجميّ والخاضعة لقواعد الإقحام (Règles d'Insertion) وبين الوظائف النحويّة الآتية من الأساس المقوليّ (1987). فجملة "ضرب علي زيدا" يوزّع فعل ضرب بدلالته الحدثيّة دورا دلاليا لكلّ حدّ (علي وزيد). ويقوم كلّ دور بوظيفة نحويّة (فاعل ومفعول). وفي جملة "ضرب زيد عليّا محمّدا" هي جملة غير نحويّة. تكون لفظة "محمّدا" فيها حدّا لا دور دلاليّا لها. ولهذا لا توفّر لها البنية النحويّة موضعا فتنعدم وظيفتها الإعرابيّة. ممّا يعني أنّ الحدود تخضع لمبدإ انتشار الدّلالة وأنّ الوظيفة النحويّة تنهض على أساس ما للفظ من صلة معنويّة بغيره من الألفاظ الحدود. ولهذا اعتبر أنّ البنية العميقة لا يمكن فهم علاقاتها التصوّريّة إلاّ على أساس المعنى. فكلّ لفظة تنعدم صلته المعنويّة بغيره ينعدم دوره الدّلالي وتصبح وظيفته النحويّة صفريّة.

إنّ جميع المدارس اللسانيّة تقريبا أولت اهتماما بالمعنى، وأدخلته ضمن نظام جهازها التفسيريّ. فحتى المدرسة البنيويّة التي لم تحتف بالدلالة المعجميّة في أوّل أمرها اهتمت في فترة لاحقة بالمعنى حين دُرِستْ العناصر اللغويّة باعتبارها قائمة على نظام قيمة التّخالف. فصنّف أصحاب هذه المدرسة القيم التخالفيّة إلى نوعين من العلاقات :

صلات تركيبيّة (Rapports Syntagmatiques) وصلات ترابطيّة (Rapports Associatifs).

تقول الباحثة اليابانية "فوروكاوا" (Furukawa) " كلّما اتّخذنا عنصرا لغويّا موضوع دراسة في جملة ما إلاّ وأثرنا قضايا معنويّة "[1]. واستنتجت أنّ المعنى مكوّن من المكوّنات الأساسيّة في الجملة لا يستغنى عنه أيّ لسانيّ. وإذا كان شيء ما ضروريّا، فإنّه يصبح ومن وجهة نظر منطقيّة إطارا نظريّا يحتضن كلّ دراسة.

مفاد كلامها أنّ المعنى يمارس نوعا من الإكراه على كلّ دراسة لسانيّة تتجاهله، وأنّه يمثّل خاصّة إطارا فيه تتصوّر جميع العلاقات. فالسّياق هو الذي يورث اللفظ معنى ويكسبه عددا من السّمات الدلاليّة. سندرس مظاهر تجليها في العنصر الموالي. ونختبر مدى نجاعتها في البنية الدلاليّة.

2.2- علاقة الدلالة المعجميّة بالسّمات الدلاليّة :

يقوم التعريف القاموسيّ على ثلاثة أنواع هي :

(أ) التمهيد برسوم وأشكال على اعتبار أنّ المعنى هو ما يرتسم في الذهن من صور متأتّية من العالم الخارجي. فتكون الصورة في القاموس ممثلة لتلك العلاقة. فيتقلّص التعريف إلى حدود ما يحيل عليه اللفظ في المرجع.

(ب) التعريف الدلالي المعجميّ وهو متنوّع بتنوّع الألفاظ المعرّفة.

(ج) ضرب الأمثلة والشواهد : باقتطاعها من أجناس أدبيّة وسياقات مختلفة وإيرادها في شكل استدلال على الدلالة المقدّمة، حتى يكتسب القارئ المعرفة اللازمة[2].

---

1) Naoyo FURUKAWA : (2005 P 15).

2) Voir Baylon (2000/85).

وتختلف كيفيّة تقديم هذه الأنواع من قاموس إلى آخر ومن مؤلّف إلى آخر. لكن يمكن حصرها على الأقلّ في أربعة أضرب :

أ- الحدّ بالتوسّع : وهو أن نربط الكلمة بالنوع الذي تنتمي إليه. وهي طريقة محدودة نظريّا لضيق مجال البحث فيها.

ب- الحدّ مع الفهم : ويسمّى عند المناطقة الحدّ مع النيّة. وهو أن نحدّ الكلمة بذكر وظائفها الجوهريّة وخصائصها الذاتيّة. كأن نحدّ الإنسان بقولنا "حيوان عاقل متكلّم لا ريش له".

ت- الحدّ التشارطيّ : وهو أن نقرّر أنّنا حين نحدّ لفظة نعطيها معنى فننتقل بها من دلالة معجميّة رمزيّة إلى معنى مفهوميّ في سياق ما.

ث- الحدّ بذكر المرادف : هذا النوع شائع خاصة في القواميس المدرسية ذات البعد التعليميّ. والترادف هو نوع من الاشتراك اللفظيّ في الإحالة على مدلول. فنغيّر لفظة بمرادفها بحيث يمكن أن تقوم الواحدة مقام الأخرى. وهي فرضيّة تهمّ الدلالة في التعريف القاموسيّ ولا تصل مرتبة التداول.

يهمّنا في الأضرب المذكورة الحدّان الثّاني والثّالث أي "الحدّ مع الفهم" و"الحد الاشتراطيّ". فعندما يشرح مؤلفوا القواميس لفظة، ويأتون بتفاسير عديدة ودقيقة أحيانا خاصّة في المعاجم المختصة، فهم يسعون ضمنا إلى ذكر أكبر عدد ممكن من الدلالات المعجميّة العالقة به، ويشعرون في الآن ذاته أنّ الاتيان على كلّ الدلالات عمل لم يتحقّق بعد. (وهو ما يمثّل في الحقيقة فرصة لظهور معاجم جديدة).

نورد فيما يلي مثالا من أمثلة التعريف ذكره ابن منظور في "لسان العرب" تعدّدت دلالاته المعجميّة إلى حدّ أصبح تنميطها أمرا صعبا. ويطرح عدّة تساؤلات تخصّ علاقة الدلالة المعجميّة بالسّمات الدلاليّة في الاستعمال. ما الجامع بين السّمات إذا تنوّعت ؟ متى تظهر السّمة ومتى تختفي ؟ المثال هو "أَسِدَ الرجلُ" عرّفه بقوله :

- صار كالأسد في جرأته وأخلاقه وتطبّع بطباعه واستشهد بما يلي : " قيل لامرأة أيُّ الرّجال زوجكِ؟ قالت الذي إن خرج أسِدَ، وإن دخل فهِدَ ولا يسأل عما عَهِدَ ". فالدلالة الحدثيّة الأصليّة لأسِدَ هي بمعنى تجرّأ وتطبّع بطباع مماثلة لطباع مستوحاة من الإحالة المرجعيّة لفعل أسِدَ.

ومن دلالات أسِدَ ذكر أيضا :

- شَجُعَ الرجلُ أي اتّصف بصفة الشجاعة، تحيّر وخاف...، غضِب...، سفِه...، نال من كرامته...، غدر به...

تساءلنا عن الجامع بين هذه الدّلالات. وهل يمكن جدولتها اعتمادا على ما يمكن أن يجمع بين كلّ سمة دلاليّة جديدة والتعريف الدلاليّ المعجميّ الرمزيّ في فعل "أسِدَ" باعتباره تعريفا مرهونا بما لهذا الفعل من علاقة باسم الأسد الحيوان.

ما يتبادر للذهن أنّ "أسِدَ" بمعنى شجُعَ وتجرّأ واتّصف بصفات موجودة أصلا في الأسد. فيسهل حينئذ جدولة هذه السمات. فهي تنتمي إلى حقل دلاليّ واحد يحيل على متصوّر ذهنيّ تكون العلامة اللسانيّة دالة عليه بصورة صريحة.

لكن أسِدَ بمعنى تحيّر وخاف وغدَرَ وسَفِهَ... هي سمات دلاليّة مستحدثة لا يمكن مبدئيّا ربطها بالمتصوّر الذّهنيّ الذي تحيل عليه.

بحثنا عمّا يمكن أن يمثّل حلاّ لتعدد الدلالة لدال واحد. فوجدنا عدّة مقترحات لتيارات اهتمت بآليات ظهور المعنى في السياق، من ضمنها أنّ التقليد النفسيّ يربط جميع السّمات الدلاليّة التي يمكن أن تلحق الدلالة المعجميّة بمعنى ثابت في البنية الذهنيّة. فتكون حينئذ كلّ سمة دلاليّة لفعل " أسِدَ " تحيينا (Actualisation) لمتصوّر.

إنّ فعل أسِدَ يحيل على الأسد المتصوّر. وكلّ سمة دلاليّة تظهر تكون بمنزلة إسناد قيمة وظيفيّة لهذا المتصوّر الذي لا معنى له في ذاته إلا بما يحيل عليه الفعل في مقام تداوليّ.

فكأنّ الدلالة المعجميّة خارج الاستعمال لا معنى لها. وإن عرّفت في القواميس فتعريفها رمزيّ موضوعيّ. والتداول هو الذي يكسبها قيمة ويملؤها معنى كما يقال.

1.2.2- نظرية التيار الخوارزمي في حدّ السّمة :

لفهم معاني "أسِدَ" في التداول نفترض حسب تيّار النظريّة الخوارزميّة عند المناطقة أنّ هذا الفعل يساوي الوظيفة في علم الجبر وأنّ كلّ سمة دلاليّة تسند إليه هي بمثابة إعطائه قيمة. لو أخذنا العملية الخوارزميّة التالية : $f(x)\{x^2-4x)$

واعتبرنا أنّ (x) هي فعل " أسِدَ " تكون (x) خالية القيمة تحيل على متصوّر لا نعرف حدوده. وحين نريد معرفة هذه القيمة (هذه الوظيفة) لابدّ من أن نسند عددا إليها، كأن نقول إنّ (x) تساوي (1). فتكون إحالة السمة (1) على المتصوّر الوظيفة (x) على النّحو التالي :

$$f(x)\{1^2-4x1\}$$

$$\Longrightarrow \quad = \{1-4\}$$

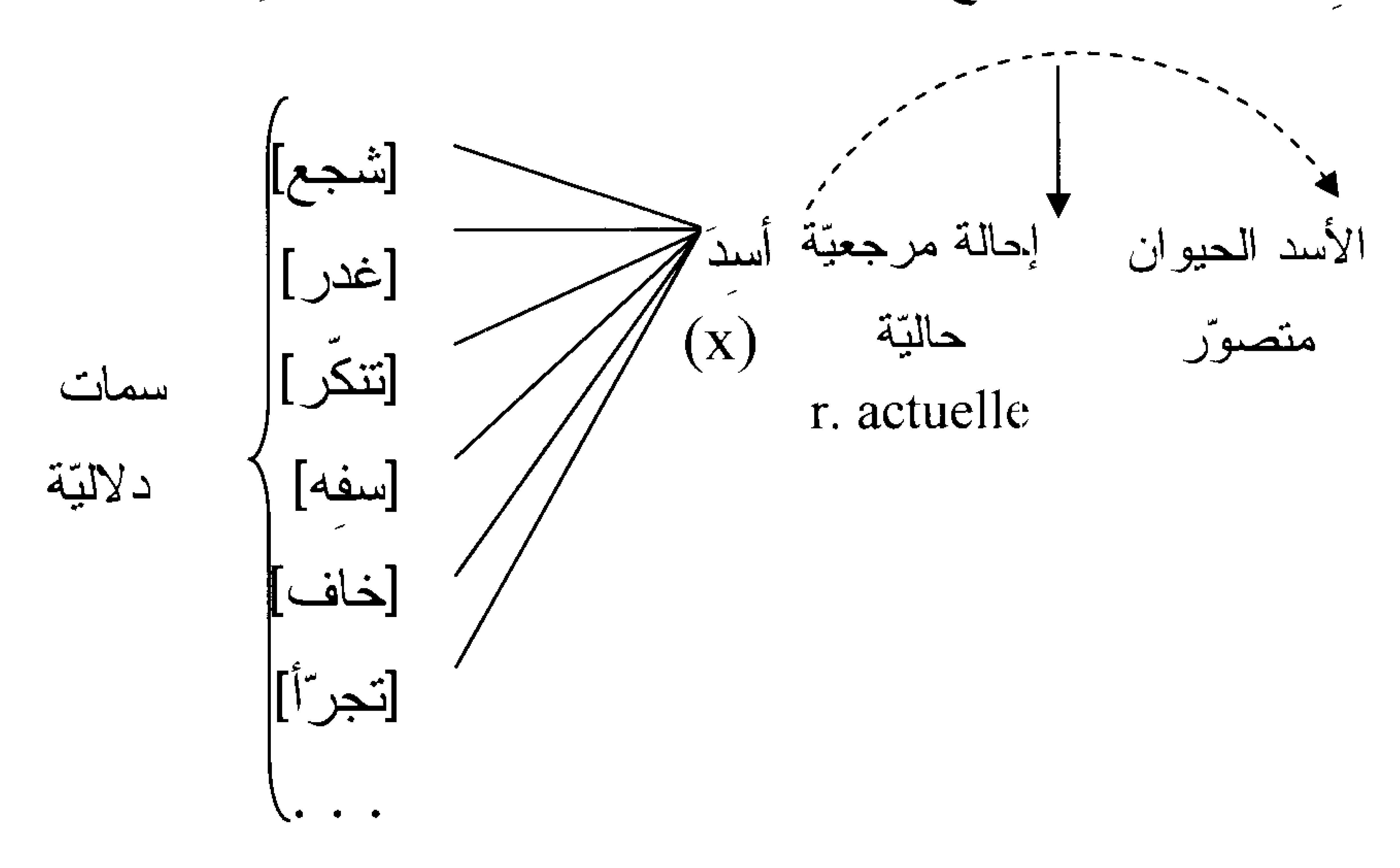
$$= \{-3\}$$

$$x = -3$$

نستنتج من هذا أنّ قيمة (3-) في (x) أو في فعل " أسِدَ " يمكن أن تكون بمعنى شَجُعَ أو غَدَرَ أو تجرّأ أو غضب إلخ. وأنّ (x) وظيفة لا قيمة لها في ذاتها تحيل على متصوّر تنسب إليه عدّة قيم. نفس الشيء بالنسبة إلى فعل " أسِدَ " لا دلالة معجميّة له في ذاته. قد نعتبر إحالته على

اسم الأسد هي المتصوّر. وإذا أردنا أن نبحث له عن قيمة معنويّة أسندنا إليه سمة [+خوف] [+الشجاعة][+الغدر][+الإنكار]...

وتحوّل الإحالة المرجعيّة الحاليّة إلى متصوّر ذهنيّ يجعل فعل " أسِدَ " يتداخل دلاليّا مع حدث الخوف والشجاعة والغدر والإنكار...



بقي أن نسأل هل جميع السّمات يجب أن تكون محيلة بالضرورة على هذا المتصوّر؟ إن كان الأمر كذلك ما علاقة الغدر والإنكار والخوف والكذب بالأسد الحيوان؟

2.2.2- التوريث السلّمي لحدّ السّمة :

لحلّ هذه القضايا التداوليّة اقترح جاكندوف ما سمّاه "التوريث السلّمي" [1](Hierarchical Heritage). ويتمثّل مقترحه في الدعوة إلى ربط أعلى دلالة معجميّة نوعيّة[2] نجدها عادة في التعريف القاموسي بأدنى سمة دلاليّة مستحدثة أي حين يعرّف القاموس الأسد بكونه "حيوانا لبونا ذا مخالب بريّا من فصيلة السنّوريّات..." يجب أو يورثنا هذا التعريف

---

1) Jakendoff : (1983. p. 124)

2) يسمّيها "بايلون" دلالة أصلية (91/2000).

السّمات الدلاليّة [+الغدر] [+الخوف]... ونربطها مباشرة بدلالة معجميّة نوعية مثل [ذو مخالب]. وسمّى العلاقة بين الدّلالة المعجميّة والسّمات الدلاليّة "توريثا تعامليّا" (Interactive Heritage).

بناء على المقترح يجب إرجاع جميع السّمات الدلاليّة لفعل "أسِدَ" إلى تعريفه القاموسيّ حسب سلّم دلاليّ يقترحه الدارس. وعمليّة الانتقال من الدّلالة المعجميّة النوعيّة إلى السّمة الدلاليّة المضافة عبارة عن معالجة صوريّة ننتقل فيها ممّا هو رمزيّ إلى ما هو تداوليّ. "فجاكندوف" باقتراحه هذا السلّم التوريثيّ يقيم علاقة بين الذهن والعالم الخارجيّ في بناء السمات الدلاليّة بنوعي الإحالة المرجعيّة الحاليّة إذا ربطنا أسِدَ بسمة [خاف] أو [غدر]. مع العلم أنّ المقاربة النفسيّة للمعنى ترفض وجود هذا النوع من العلاقات. وتعتبر أنّ العمليات الذهنية منفصلة عن الأشياء في الخارج.

3.2.2- أنواع السّمات الجدوليّة :

واهتمّ عدّة لسانيين آخرين بالتحليل السيميائيّ للعلامة اللسانيّة نذكر منهم خاصة جورج "كلايبير" (1990) لمّا اعتبر أنّ الربط بين الدّال والسّمات الدلاليّة في أيّ سياق، تتحدّد من خلال مدى تعبير الدّال عن وظائف المرجع. فالتسمية بهذا الاعتبار تحدّد المرجع وتنمّي عدد سماته الدلاليّة المفتوحة على الاستعمال. وكلّما كان الدال قادرا على خلق سمات أكثر من غيره كان استعماله أوسع، والسّمات الدلاليّة هي التي تدخل اللفظ في علاقات جدوليّة[1].

ثمّ قسّم "كلايبير" السّمات الدلاليّة إلى نوعين : سمات جنسيّة وسمات نوعيّة. وقال إنّ وظيفة السّمات الجنسيّة إرجاع اللفظ إلى قسمه

---

1) انظر جدول برنار بواتي (1964) عن وظائف السمات الدلالية في تحديد المقولات الجدولية. .Voir aussi Bylon (2000 – P25-27)

الدلاليّ. ووظيفة السمات النوعيّة الخاصّة التمييز بين مختلف الوحدات المعجميّة المنتمية إلى حقل دلاليّ واحد والسمات النوعية تقسّم بدورها إلى سمات ملازمة للدّال (Inhérents) وسمات متّصلة به (Afférents). الفرق بينهما يتمثّل في أنّ السّمات الملازمة قد يتدخّل السياق لحذف البعض منها. كأن نذكر لفظة الأسد فإنّ السّمة الدلاليّة الأساسيّة التي نستحضرها الشجاعة. لكن حين نقول "الأسد المريض" فإنّ سمة الشّجاعة حذفت لفظا لحضور صفة المريض لكنّها تبقى ملازمة معنى للفظة الأسد. ومحلّل الخطاب لابدّ أن يأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار.

أمّا السّمات المتّصلة فهي نوعان :

– سمة مقنّنة أو منمذجة اجتماعيّا (socialement normé) وهي سمة تكون في حالة ترقّب في انتظار حافز تداوليّ يبرزها كأن نقول إنّ الثعلب حيوان ماكر يعسر صيده وإنّ صيده رياضة يمارسها الأنجليز. فالسمة الدلاليّة التي يجب أن نسندها إلى هذا الحيوان هي [+الذكاء].

– سمة سياقيّة : هي السمة الدلاليّة غير المتأتّية من خصائص اللفظ الدلاليّة وإنّما من السّياق. وتؤثّر عادة في الدلالة المعجميّة كلّما ذكر ذاك اللفظ كأن نجد في أوّل النصّ جملة ذكر فيها لفظ غراب متبوعا بسمة [أسود] فيما تبقّى من الجمل وحين تذكر كلمة غراب تستحضر سمة السّواد، إذا لم يوجد ما يمنع حضورها.

وللسانيّ الفرنسي "فرانسوا راستيي" تصوّر آخر لكيفية ظهور السمات الدلاليّة واختفائها في السياق، حيث اعتبر أنّ جميع السّمات الجنسيّة والخاصّة الملازمة والملحقة نوعان : سمات مكفوفة العمل وسمات عاملة[1]. وقصد بالنّوع الأوّل جميع السّمات الدلاليّة التي نفترض وجودها في مقام تداوليّ ولم نجدها والثاني جميع السّمات التي لم نتوقع

---

1) Francois Rastier (1987 – P19).

وجودها ووجدناها. فيحتاج اللغويّ في النوع الثاني إلى جهد تأويليّ لإرجاع جميع السّمات المستحدثة إلى مقولة الدّلالة المعجميّة أو إلى سمة دلاليّة أصليّة على نحو ما اقترحه "جاكندوف" كأن نرجع سمة [+خوف] إلى كون الأسد حيوانا بريّا أو إلى سمة الشجاعة.

4.2.2- علاقة السّمة بمفهوم الأنموذج :

ارتبطت دراسة السمات الدلاليّة ظهورًا واختفاءً بنظريّة الأنموذج[1]. لهذه النظريّة تصوّر للدّلالة المعجميّة أكثر مرونة. واعتبرت أنّ الوظائف الإحاليّة المرجعيّة غير مهمّة باعتبار أنّها مشتركة بين جميع اللّغات. فما نجده من تعريفات في القواميس، مجرّد مداخل يتوسّل بها لإدراك المعاني المنتشرة في التراكيب. ورأى " راستيى" أنّ الانتقال من التعريف القاموسيّ إلى التعريف السيميائيّ التداوليّ يمرّ عبر ثلاثة مستويات نحو تعريف لفظة الكلب يكون تدرّج وسمها كما يلي :

1. مستوى عامّ : حيوان
2. مستوى أوسط : كلب
3. مستوى أدنى : نذكر فيه مثلا اسم الكلب ونوعه حسب الثقافات

وعادة ما تكون المفردات المنتمية إلى المستوى الثاني هي المتداولة بكثرة، لأنّ المستوى الأوّل مشترك بين عامة الناس. وكثيرا ما يكون التعريف القاموسيّ عائدا بالانتماء إليه. أمّا المستوى الثالث فهو غير معهود لدى عامّة الناس حتّى الذين ينتمون إلى ثقافة واحدة. والسّبب أنّ الإنسان ينزع بطبعه إلى استعمال كلمات تناسب صورًا يسهل إدراكها.

لكنّ نظريّة الطراز تعترضها صعوبات أكثر من أيّ نظرية لسانيّة أخرى لأنّها نظريّة يسهل تطبيقها على الألفاظ ذات الإحالات المرجعيّة

1) Baylon - Chap : sémantique du prototype P 129.

الماديّة ويعسر تطبيقها على كلّ ما هو مجرّد، كما يعسر تطبيقها على الألفاظ المترادفة، إذْ قد تنتمي إلى أصناف جدوليّة مختلفة. لذا "لجأت" هذه النظريّة إلى حلّين : فيما يتعلّق بالترادف ارتأت تجزئة الجداول إلى أكبر عدد ممكن وجعلت لكلّ مرادف سمات دلاليّة خاصة تميّزه عن رديفه. وفيما يتعلّق بدلالات الألفاظ غير المحيلة على مراجع ماديّة اعتمدت مفهوما جديدا متفرّعا عن نظريّة النموذج سمته "الشبه العائليّ". وهو مفهوم يعود ظهوره إلى اللسانيّ الفيلسوف "لودويك فيتغشتاين" حين اعتبر أنّ تحديد سمات اللفظ الدلاليّة أمر صعب قد نضطرّ إلى عدم البحث عن منشئه. فشبه اللغة بلعبة تسعى إلى السيطرة على التداول. بل إنّ المعاني لعبة. وقال إنّ الألعاب متعدّدة ومختلفة مثل لعبة الكرة بأنواعها جماعيّة وفرديّة. أو توجد ألعاب لها قوانين وألعاب لا قوانين لها مثل أن يلعب الابن دور الأب والبنت دور الأمّ. كذلك توجد ألعاب تسلية وألعاب احتراف.

جميع هذه الألعاب يجب أن نبحث لها عن نواة معنويّة توحّد بينها فسمّى هذه النواة "الشبه العائلي" وهو شبه في تقديره حدسيّ لا علميّ. ممّا يعني ضمنا أنّه لا يجب البحث عن القوانين المشتركة المنظّمة لهذه الألعاب. ونظنّ أنّ الحديث عن إدراك حدسيّ لنظريّة في حجم نظريّة الطراز من شأنه أن يضعفها ويقلّل من أهميّتها. فهي تقرّ أنّ مسالك العثور على السمات الدلاليّة وتنظيمها وتبويبها عمل محفوف بعدة نقاط ضعف.

وهذا ما يجعل حدّ المعنى حدّا غير ثابت على حال ولذلك قد تتعدد السّمات الدلاليّة في السياق دون أن تكون محيلة رأسا على دلالة معجميّة بعينها.

وقد حاول "سولومون ماركيس"[1] أن يقارن بين التعريف القاموسي والتعريف المنطقيّ على خلفيّة أنّ التحليل السليم لدلالة الألفاظ يؤدّي أكثر من غيره إلى معرفة حقيقة العمليّات الذهنيّة. فاستنتج أنّ التعريف القاموسيّ الدلاليّ المعجميّ دائريّ غير قادر على الجمع بين الدّلالات المعجميّة للفظ الواحد والمحيل على متصوّر منعزل، وأنّ معنى لفظ في سياق لابدّ أن يتداخل مع معنى أو معاني ألفاظ أخرى. لذا فإنّ دراسة السّمات الدلاليّة يجب ألاّ تكون على أساس أنّها معطًى موضوعيّ إذْ الوجوه التداولية بما فيها من آثار الثقافة هي التي تغني التعريف الرمزي للسّمة وتجعله يحيل على المتصوّر ولهذا السبب تشترك عدّة اختصاصات الفلسفة، المنطق، علم النفس واللسانيّات في دراسته. بل إنّ هذا التعريف لا يختلف باختلاف اللّغات.

3.2- الخاتمة :

من البيّن أنّ الاختلافات الكبرى في حدّ المعنى لا تكمن في المعنى ذاته وإنّما في المناهج المتّبعة في مقاربته. ولهذا تفرّعت القضايا واستتبعت باختلافات أخرى تهمّ ما به نحدّ المعنى. من ذلك مثلا أنّ اللسانيين درسوا التركيب على خلفيّة أنّه شكل تعبيريّ رمزيّ يسوّر مستويات المعنى. فانصبّت اهتماماتهم على العلاقة بين المباني والمعاني وفق زاويتي نظر : إمّا النظر إلى العلاقة مع اعتبار خصائص الانتقال بين طرفيها، أو النظر إلى العلاقة مع محاولة الفصل المنهجيّ بين طرفيها. ذكروا المبنى وذكروا معه المكوّنات المساهمة في بنائه واعتبروها قرائن دالة على المعنى مثل العلامات اللسانيّة والمقولات النحويّة والصرفيّة والمعجميّة.

---

1) Solomon Marcus : définitions logiques et définitions lexicographiques. Cahiers de lexicologie, Vol 6 – 1965 N°1 P88.

تتحوّل القرائن المكوّنة للنّظام إلى وسائط بها نفحص العلاقات المعنويّة المتحرّكة. فأهميّة المكوّن لا تكمن -حسب رأينا- في كونه مكوّنا وإنّما في كونه ذا وظيفة داخل نظام معقّد. ووظيفة الشيء أهمّ من الشيء ذاته كما ذكرنا لأنّ الوظائف متأتّية من الإنشاء بمستوييْه التركيبيّ والدّلاليّ أمّا الشيّء فقد يكون واحدا أو نتوهّم أنّه واحد لنمسك بدلالته ونخضعه لسلطتنا.

الخاتمة العامّة

حاولنا في هذا البحث أن ندرس قضايا العلاقات المعنويّة داخل البنية النحويّة. وبيّنا أنّ حدود تصوّر المعنى في التراث النحويّ وفي المدارس اللسانيّة يخضع إلى عدّة مستويات رصدنا اقتضاءها وكيفية توزيعها في المباني بمؤشّرات عدّة منها الإعراب والصرف والمعجم والرّتبة. وهي مؤشّرات تدرك من تحليل أنواع العلاقات المعنويّة. ولئن كانت هذه المؤشّرات دالة على المعنى فإنّ المعنى يدلّ بدوره عليها. فيرتقي بنفسه إلى مستوى الوسيلة الضّامنة لسلامة البنية.

والمعنى معان ودرجات في التجريد، أدناها إذا اقترن بالوسم اللفظيّ فتكون سبل إدراكه أثبت، وأقصاها إذا أصبح اللّفظ ممثّلا معرفيّا بنظريّة ما مثل نظريّة الحالة الإعرابيّة فيتشتّت تصوّر المعنى بين الذهن والوسم. وتصبح المعاني متصوّرات يعسر تنميطها لأنّها منفتحة على التأويل لا تثبت إلاّ بنتائجها.

ولقد بيّنا في الفصلين الأوّلين اللذين خصّصناهما لتحليل قضايا المعنى في وظيفة التمييز أنّ باللّغة ننشئ الإبهام ونرفعه. وبين النّشأة والرّفع مسافة تحوّل من أصل إلى فرع، وهي عبارة عن تأويل لعلاقة الشيء (المعنى) بما له من وظائف، وعادة ما تكون الوظيفة أعمّ من الشيء ذاته. ولهذا بدا لنا من خلال ما قدّمناه أنّ البحث في وظائف المعنى في التركيب والإلمام بجميع قضاياه أعسر من حدّ المعنى نفسه لتداخل مستويات مقاربته.

وعلى هذا الأساس، وضّحنا في الفصلين الثالث والرابع اللذين خصصناهما لدراسة الحالة الإعرابيّة أنّ علاقة اللفظ بالموضع داخل البنية تُعَدُّ مدخلا ثريّا لفهم العلاقات المعنويّة، وأنّ كلّ علاقة يمثّل لها بحالة

مخصوصة ممّا جعل هذه العلاقات لا تدرك بخصائص اللّفظ أو بخصائص التّركيب. فقد تتأثّر بها لكنّها لا تمثّل في جميع مستويات التحليل مكوّنا أساسيّا في إدراك جوهر المعنى خاصّة لدى "فيلمور" و"جاكندوف" وبدرجة أقلّ "شايف". فالحالة الإعرابيّة - في اعتقادنا- أهمّ نظريّة لسانيّة حاولت تجريد المعنى ولو أنّها راوحت بين منهجين في التناول :

- منهج أوّل مثّله أصحاب ما سمّيناه النموذج الموضعيّ. الحالة عندهم مقولة مشتقّة من الموضع الذي تسمه. بنى "فيلمور" هذا المنهج على مبدأين هما : كلّ موضوع في جملة تسند إليه حالة واحدة، وكلّ حالة لها وظيفة استدلاليّة ضمن شبكة العلاقات المعنويّة. وعلى هذا الأساس، لم يهتمّ أصحاب هذا المنهج بالخصائص اللفظية المعجميّة للمكوّن لأنّهم عدّوا تأثيرها محدودا.

- منهج ثان اعتمد فيه "ستاروستا" و"كوك" على دور المكوّن المعجميّ من خلال نماذج اشتقاقيّة دقيقة تساهم في تصوّر المعنى وضبط حدوده. ومن أهمّ ما قدّم فيه أنّ للحالة وظيفتين : وظيفة العلامة المباشرة على نوع العلاقة المعنويّة ووظيفة التمثيل لعلاقة ضمن مجموعة من العلاقات حين يقتضي المحمول أكثر من موضوع.

لكن ما يعاب على أصحاب الاتّجاه الثاني وقوعهم أحيانا في بعض التكرار بسبب اعتمادهم المبالغ فيه على مقولة الدلالة المعجميّة. كأن تذكر معلومة في حدّ الحالة تكون موجودة من قبل في المحمول أو دلّ عليها حرف الجرّ نحو " يحبّ زيد فاطمة"، يحبّ فعل نفسيّ يدلّ على الاتّصاف. وحين نقول إنّ "زيد" يمثّل معرفيّا دور المتّصف فإنّنا نكرّر معرفة موجودة في الفعل.

يكسّر هذا التكرار نظام الاسترسال الخطّي في المعاني لأنّ العلاقات المعنويّة تبنى على ما هو مختلف بينها لا على ما هو متجانس.

إنّ الحالة الإعرابيّة بمنهجيها مثّلت إطارا نظريّا خصبا لمقاربة العلاقات المعنويّة. والحالة تمثّل معرفيّ للدّور الدلاليّ. وقد بيّنا أنّه يجب التمييز بين نوعين من الأبنية يؤخذان في كثير من الأحيان بمعنى واحد : بنية دلاليّة تشتقّ مباشرة من المقولات المعجميّة وبنية استدلاليّة تشتقّ من البنية الدلاليّة. فتمثّل مستوى أعلى في تجريد العلاقات المعنويّة. وكلّ علاقة تسمّى حالة إعرابيّة. إلاّ أنّه وجب الإقرار أنّنا لم نصل بهذا البحث إلى مستوى حوسبة العلاقات المعنويّة وتنميطها حتّى تصبح العلاقة المعنويّة الواحدة مصدرا للمعرفة، أي أنّنا لم نحوّل هذه العلاقات المعنويّة إلى شبكة من العلاقات الصوريّة وهذا المستوى في تحليل العلاقات ما زال محلّ اختبار في المدرسة اللّسانيّة الفرنسيّة[1] لأنّه يحتاج إلى برمجة إعلاميّة مصاحبة تساعد في بناء النظام الصّوريّ للعلاقات.

---

1) من أهمّ اللّسانيّين الذين اهتمّوا بهذا الاختبار "أ. كودامين" (A. Comdamines) و"ج. ربايرول" (J. Rebeyrolle) (أنظر كرّاسات نحويّة العدد 2000/25 علم الدّلالة والمدوّنة النّصيّة ص ص، 175-198).

ثَبْتٌ بالمصطلحات

ثبتٌ بالمصطلحات الأجنبية (فرنسية = (F). إنقليزية = (A)) المعرّبة في البحث

- أ -

Inchoateness (A)	ابتدائيّ / استهلاليّ
Inchoativation (A)	ابتدائيّة
Presupposition (A)	اقتضاء / علاقة اقتضائيّة
Affixation (F)	إلصاق
Theta assignement (A)	تعيين محوريّ
Sélection catégorielle (F)	انتقاء مقوليّ
Prototype logique (F)	أنموذج منطقيّ
Unidirectional (A)	أحاديّ الاتّجاه
Contingence (F)	احتمال (في المنطق)
Arbitariness (A)	اعتباطيّ (دون سبب تأويلي)
Dinial (A)	اقتضاء حذف عنصر أو إدماجه في بنية
Unilateral presupposition (A)	اقتضاء مطّرد بسيط
Textual syntax (A)	إعراب نصّي
Discourse syntax (A)	إعراب وصفيّ

- ب -

Structure conceptuelle (F)	بنية تصوّرية
Structure argumentative (F)	بنية موضوعاتيّة
Target structure (A)	بنية هدف
Surface structure (A)	بنية سطحيّة

Functional structure (A)	بنية وظيفيّة
Co-referential structure (A)	بنية الإحالة المتبادلة (التقارنيّة)
Modal structure (A)	بنية جهيّة

– ت –

Assignation thématique (F)	تعيين محوريّ
Directional (A)	توجيه
Quantification (F)	تسوير
Correspondance (F)	توافق
Croisement interactif (F)	تقاطع تعامليّ
Hierarchical heritage (A)	توريث سلّميّ
Interactive heritage (A)	توريث تعامليّ
Co-referential (A)	تقارنيّة الإحالة
Generative (A)	توليديّ
Semantic representations (A)	تمثيلات دلاليّة
Localisation (F)	تحيين موضعيّ
Actualization (A)	تحيين قرينة محور تركيبيّ
Embedding (A)	تضمين
Implication sémantique (F)	تضمين دلاليّ
Transitivity (A)	تعدية تركيبيّة + توجيه منطقيّ
Reification (F)	تشييء
Desemantization (A)	تقليص دور الدّال

تبئير	Focalization (A)
تداوليّة / ذرائعيّة	Pragmatic(s) (A)

- ج -

جدول	Paradigm (A)
جدوليّ	Paradigmatic (A)
جهيّ	Modal (A)
جعليّة	Causativity (A)
جزئيّ	Interpartitif (F)
جملة قالب	Matrix (A)

- ح -

حركة (فضائيّة)	Movement (A)
حالة إعرابيّة لازمة	Inherent case (A)
حالة إعرابيّة بنيويّة	Structural case (A)
حالة إعرابيّة وظيفيّة	Functional case (A)
حذف المسار	Deprocessive (A)
حدث	Event (A)
حذف السّبب	Deactivative (A)
حالة إعرابيّة	Case (A)
حالة معجميّة	Lexicase (A)
حقل دلاليّ (في علم الدلالة المعجميّة)	Semantic field (A)

- د -

Hidden lexicalized role (A)	دور ممعجم مخفيّ
Receptive role (A)	دور المتقبّل
Basic role (A)	دور قاعديّ
Proto role (A)	دور نمطيّ
Causative role (A)	دور جعليّ

- س -

Causality (A)	سببيّة
Classeme (A)	سمات سياقيّة
Feature (A)	سمة
Thematic hierarchy (A)	سلّميّة محوريّة

- ش -

Holistic (A)	شموليّ / شائع
Semantic charge (A)	شحنة دلالية

- ع -

Fundamental Semantics (A)	علم دلاليّ أساسيّ
Onomasiologie (F)	علم دراسة أسماء الأعلام (الأسمائيّة)
Factive (A)	علّيّ
Syntaxe implicite (F)	علم الإعراب الضمّنيّ
Element (A)	عنصر (من مجموعة مجرّدة)

- غ -

غير مؤول دلاليّا	Assemanticity (A)
غير نحويّ	Agrammaticality (A)

- ف -

فضاء	Space (A)
فضاء مدخل	Espace intégré (F)
فضاء مضموم	Espace entré (F)
فعل حدث متطوّر	Verbe télique (F)

- ق -

قضيّة (مركّب إسنادي فرعي)	Clause (A)
قالب تمييزيّ وظيفيّ	Emique (F)
قرينة محور تركيبيّ	String (A)

- ل -

لَبْـــس	Ambiguity (A)

- م -

موضع	Locus (F)
موضعيّ	Localism (A)
موضوعات	Arguments (A)
محمول	Predicate (A)
موضع تركيبيّ	Position (A)

Premisse (F)	مقدّمة منطقيّة
Theta position (A)	موقع محوريّ
Comitative (A)	مصاحب
Agent (A)	منفذ
Agentif (A)	متّصف بالتنفيذ
Semantic trajectory (A)	مسافة دلاليّة
Datif (A)	ممنوح/مستفيد
Experimenter (A)	متّصف
Beneficiary (A)	مستفيد
Complementizer (A)	متمّم
Modal correspondence (A)	متناظر جهيّ
Propositional correspondence (A)	متناظر قضويّ
Semantic range (A)	مدى دلاليّ
Afférent (F)	متّصل بـــ
Inhérent (F)	ملازم لـــ
Spatio-temporal Localization (A)	محليّة فضاء زمانيّة
Category (A)	مقولة
Contiguité (F)	مجاورة بنيويّة
Level (A)	مستوى
Isomorphism (A)	مشاكلة
Theme (A)	موضوع

Clitique (F)	مكوّن مقيّد
Thematization (A)	موضوعاتيّة
Thematic (A)	موضوعاتيّ
Process (A)	مسار
Modal local (A)	محلّ جهيّ
Propositional local (A)	محلّ قضويّ
Object (A)	موضوع
Reflexive process (A)	مسار انعكاسيّ
Sens parataxique (F)	معنى مضمّن اقترانيّا
Axiome (F)	مسلّم
Component (A)	مكوّن (دلاليّ داخل مجموعة)

- و -

Propositional means (A)	وسيلة قضويّة
Modal means (A)	وسيلة جهيّة
Linguistic entity (A)	وحدة لسانيّة
Litote (F)	وجه لغويّ

قائمة المراجع المعتمدة في البحث

المراجع العربيّة :

1. ابن جنيّ (أبو الفتح عثمان) : "الخصائص" تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين مصر 1954.

2. ابن السراج (أبو بكر) : "الأصول في النحو" تحقيق د. عبد الحسين الفتلي جامعة بغداد كلّية الآداب 1973م.

3. ابن هشام (جمال الدّين أبو محمّد الأنصاري) : "مغني اللبيب عن كتب الاعاريب"، دقّقه وعلّق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، 1985.

4. ابن يعيش (موفّق الدّين) : "شرح المفصل" عالم الكتاب بيروت (دت).

5. الاستراباذي (رضي الدين) : "شرح الكافية" بيروت لبنان (د.ت).

6. الأوراغي (محمد) : "الوسائط اللغوية : أفول اللسانيات الكلّية" دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط 2001.

7. الجرجاني (عبد القاهر) : "دلائل الإعجاز" حققه الشيخ رشيد رضا دار المنار مصر 1951.

8. جحفة (عبد المجيد) : "مدخل إلى الدلالة الحديثة" دار توبقال للنّشر المغرب، ط1،2000.

9. الرحّالي (محمد) : "تركيب اللغة العربية مقاربة نظرية جديدة" دار توبقال المغرب 2003.

10. السلامي (فاطمة) : "كيفية تعالق التمييز بالمحمول" ندوة الظروف والنعوت منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط يوليو 2001.

11. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : "الكتاب" تحقيق وشرح عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة 1988.

12. الشريف (محمد صلاح الدين) : "الشرط والإنشاء النحويّ للكون" منشورات كلّية الآداب منوبة سلسلة اللسانيات المجلّد 16 تونس 2002.

13. صولة (عبد الله) :

- أثر نظريّة الطراز في دراسة المعنى

حوليّات الجامعة التونسية عدد 2001/45

- المقولة في نظريّة الطراز الأصلية

حوليات الجامعة التونسية عدد 2002/46.

14. عاشور (المنصف) :

- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي

بحث في مقولة الاسمية بين التّمام والنقصان - منشورات كلّية الآداب منوبة 1999.

- دروس في أصول النظريّة النحويّة العربيّة

من السّمات إلى المقولات أو لولبيّة الوسم الموضعيّ - مركز النشر الجامعيّ 2005.

15. عيساوي (عبد السلام) : "التأريخ النّصيّ للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة" منشورات كلية الآداب منوبة ودار سحر 2004.

16. غاليم (محمد) : "التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم" دار توبقال المغرب 1987.

17. اللحياني (سرور) : "خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم" - منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيّات، منوبة 2010.

18. المتوكّل (أحمد) : "من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة" دار الثقافة الرباط المغرب 1987.

- "قضايا معجميّة المحمولات الفعلية المشتقّة في اللغة العربية" اتّحاد الناشرين المعاربة بالرباط 1938.
- "قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي" دار الأمان الرباط 1995.
- "قضايا اللغة العربية في اللسانيّات الوظيفية : بنية المكوّنات أو التمثيل الصرفي التركيبي" دار الأمان الرباط 1996.
- "الوظيفة بين الكلية والنمطية" دار الأمان الرباط 2003.

المراجع الأجنبيّة :

19. Baylon (Christian) et xavier Mignot : initiation à la sémantique du langage. Ed. NATHAN 2000.

20. Chafe W.L (1970), Meaning and the structure of language. University Press, Chicago.

21. Chomsky (N) théorie du gouvernement et du liage. Trad, par pierre Pica ed, du Seuil, Paris 1991.

22. Cook (Walter) (1989), case grammar theory, Georgetown University Press, Washington.

23. Dénis (Francois) : la linguistique : guide alphabétique Paris 1969.

24. Ducrot (o) : Dire et ne pas dire principes de sémantique linguistique, collection savoir Hermann. Paris 1972.

25. Fauconnier (G) : Espaces Mentaux. Les éds, de minuit, Paris 1984.

26. Fillmore. Ch. (1968), the case for case, in. E Bach and R.T Harms (eds), universals in linguistic theory, New york.

- (1971), Some problems for case grammar, Georgetown university Press, washington.

27. Furukawa (Naoyo) : pour une sémantique des constructions grammaticales. Thème et thémacité. Coll Duculot Bruxelles 2005.

28. Grea (philipe) : les limites de l'interprétation conceptuelle, langages, N° 150/2003.

29. Jackendoff. R (1972), Semantic Interpretation in Generative Grammar, MIT, Press.

- (1983), Semantics and Cognition. Cambridge, Mass. MIT Press.

- (2002), Foundations of language, Oxford University, Press.

30. Kleiber (J) : la sémantique du prototype : catégories et sens lexical Ed. du seuil Paris 1990.

31. Langacker. W.R. (1987), Foundations of Cognitive Grammar, vol, 1 California, Stanford University Press.

32. Manuella : "grammaire des cas" http : www.2unist.ac.UK/isd/twt/apt/manuella.

33. Marouzou (Jules) : Le lexique de la terminologie linguistique éd. Paris 1967.

34. Martinet (A) : La Linguistique Synchornique. coll S.U.P ed. P.U.F Paris 1974.

- Syntaxe générale coll Armand Colin Paris 1985.

35. Milner (J.C) : Introduction à une science du langage, éd. Du Seuil, Paris 1989.

36. Mortureux (M.F.) : la lexicologie entre langue et discours coll Armand Colin Paris 2002.

37. Rastier (F) : sens et textualité coll Hachette Paris 1987.

38. Reigel (M) : et Jean Christophe Pellat, René Rioul. Grammaire méthodique du Français P.U.F de France 1994.

39. Ruppli (M) : thématisation et coordination, langages N° 141/1991 (P46 → 61).

40. Starosta. S (1988), The Case for LONDON, Londre, Pinter, Univ.

41. Tesnière (L) : Eléments de syntaxe structurale, éd. Klincksiek, Paris 1988.

42. Weinreich. V (1966), Exploration in Semantic Theory, Cambridge University. Press.

فهرس المواد